المكان والتاريخ

في صدر الإسلام

مقاربات في الجغرافيا التاريخية

د. حسن سلهب

تقديم ا.د. أحمد حطيط





دار روافد

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

ISBN: 978-614-426-752-3



دار روافد
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
ت: 71/868980
darrawafed@yahoo.com

التنفيذ الطباعي - دار المحجة البيضاء

تقديم: الدكتور أحمد حطيط

للمكان أهمية خاصة في تحديد مسار البحث العلمي وتوجيهه، وبخاصة في علمي التاريخ والآثار؛ إذ تبنى عليه الفرضيات المؤسسة للعديد من الأبحاث الخاصة بتاريخ الشعوب، لتصبح الأماكن شاهد عيان لا يمكن تكذيبه بحال من الأحوال، لكونه ركنا أساسيا في الخبر أو النبأ. فسؤال أين؟ هو أحد أهم الأسئلة التي على المُخبر أن يجيب عليها في خبره. فالجواب على سؤال أين؟ غالبا ما يجيب عن كثير من الأسئلة الكامنة وراء أي خبر؛ فإذا عرفت أين حدث شيء ما قد تعرف، مبدئياً، لماذا حدث ومع من حدث.

وتختلف النظرة الى المكان مع اختلاف الزمان، ومع اختلاف مسار البحث وأهدافه؛ فكلما تقدم الزمان يطرح المكان جملة من الأسئلة بصيغ متجددة تبعا لمعطيات الحاضر، وتلعب الإجابة عن تلك الأسئلة دورا كبيرا في استقراء الأحداث المستقبلية.

ومن نافل القول أن الجغرافيا التاريخية بما تنطوي عليه من ثنائية المكان والزمان، فرضت نفسها، منذ أمد بعيد كتخصص، قائم بذاته، كفيل بأن يفتح آفاقا جديدة أمام البحث في تاريخ العصورالقديمة والوسيطة وتعميق المعرفة بعدد من الظواهر التاريخية المرتبطة بتلك العصور، على قاعدة تفاعل الإنسان مع المجال (التراب/ المكان) ومدى التأثير المتبادل بين المكان والتاريخ في تطوير المعرفة التاريخية. فالجغرافية التاريخية هي جغر افية الماضي الذي يتعرض له المجال خلال الزمن، ما يجعل الكائن البشري يتفاعل مع تغيرات المكان مع الوقت، واستحالة عزله عن المجال الذي يعيش فيه. لذلك عرف **هالفورد ماكندر** (Halford Mackinder) الجغرافيا التاريخية ـ وهو أحد كبار مؤسسيها ـ بأنها «دراسة الحاضر التاريخي» ، مطالبا الجغرافي أن يعود بنفسه

الى ما كان قائما منذ ألف سنة أو ألفي سنة أو أكثر، ويحاول تصوّر الأحوال الجغرافية التي كانت قائمة، آنذاك، كأنما يعيشها في تلك المرحلة بالذات». ما يعني أن على دارس الجغرافية التاريخية تقع مهمة إعادة بناء «الجغرافيات السابقة» للمنطقة الجغرافية موضوع دراسته، وهذا يتطلب منه أن يلمّ بالتراث الماضي والجيولوجي والتاريخي.

ولعل الزميل الصديق الدكتور حسن سلهب قد تأثر في كتابه «المكان والتاريخ في صدر الاسلام/ مقاربات في الجغرافية التاريخية»، بكتاب العالم الجيو-سياسي **فرناند بروديل** (Fernand Braudel) الموسوم «هوية فرنسا» ((Identité de La France، وهو من ثلاثة مجلدات، حمل المجلد الأول منه العنوان «المكان والتاريخ» (L'espace et l'histoire). وإضافة الى بروديل، تأثّر الدكتور سلهب بروّاد آخرين لمدرسة الحوليّات الفرنسية (Ecole des Annales) التي شاع صيتها في النصف الأول من القرن العشرين، ومن أبرزهم **لوسيان فيفر** (Lucien Fèvre) **ومارك بلوخ** (Marc Bloch **وجاك لوغوف** Jacques le Goff)) الذين ربطوا بين مفهوم الزمن ومفهوم المكان، وبين المجموعات البشرية والوسط الطبيعي؛ ولاحظوا أن النظر الى المكان تختلف مع اختلاف الزمن، وأنه كلما تقدّم الزمن يطرح المكان جملة من الأسئلة بصيغ متجدّدة تبعا لمعطيات الحاضر، لتلعب الإجابة عن تلك الأسئلة دورا كبيرا في استقراء الأحداث المستقبلية واتجاهات النشاط الإنساني.

قسم الدكتور سلهب كتابه الى خمسة فصول، إضافة الى مقدمة وخاتمة.

خصص الفصل الأول من الكتاب لمقاربات نظرية عرض فيها لعناصر المكان الجغرافية والإنسانية، متوقفا عند آراء مختلفة حول جدلية الإنسان والمكان، وأثرها على الاجتماع الإنساني (أهل التلول وأهل القفار حسب تعبير ابن خلدون) والفروق الكامنة بين جغرافية شبه الجزيرة العربية والأقاليم المجاور لها، ومنها بلاد الشام والعراق ومصر، مُبرزا أهمية مدينة مكة، بما هي حيّز مكاني ذو طابع غيبي، لتغدو هذه المدينة نقطة تواصل وانفتاح قابعة في عمق تجربة المكان والزمن، ترفدهما بـ«المضامين والمعاني الروحية والوجودية»،

لتسلك مكة وسائر حواضر الحجاز مسارها السهل والمعقّد في آن، الى تاريخ «يعبق بالإيمان» حينا (عصر الرسول) والخروج عليه أحيانا (مسألة الخلافة وتداعياتها). كما قارن بين البادية والمدينة، بما هما تعبيران حضاريان يتجاوزان البعد المكاني الى البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي، متأثرا، بذلك، بنظرية ابن خلدون في العلاقة بين البادية والحضر.

وأفرد الباحث الفصل الثاني لمقاربات تطبيقية وإشكاليات تتعلق بوجهة الفتوحات العربية في الشام والعراق ومصر، فيرى أنها، والى حد بعيد، امتداد لغزوات الرسول(ص) وسراياه من منطلق ديني، وأن الخلافة، حرصت، بُعيد اجهازها على حركة الردّة، على توسيع نطاق دولة الاسلام وتعزيز مواردها المادية لتركيز دعائمها، بعد أن تحقق للرسول(ص) فتح حواضر الحجاز الرئيسة الثلاث: يثرب (المدينة المنوّرة) ومكة والطائف،مستحضرا مقاربات لكلود كاهن ورينهرت دوزي وفرنشيسكو كبريللي، وصالح أحمد العلي، حول إشكاليات الفتوح ودلالات المعارك الكبرى التي خاضها المسلمون ضد البيزنطيين والفرس (معارك اليرموك والقادسية والجسر) ومدى تأثير ثنائية المكان والزمان في انتصارات المسلمين.

ودرس المؤلف في الفصل الثالث مزايا الأقاليم المفتوحة، ولاسيما منطقة السواد العراقية ذات الأراضي الزراعية الخصبة، والأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية في تاريخ العراق بعيد الفتح، راصدا التحولات البنيوية في الدولة العربية الإسلامية الناشئة، وكيفيّة تعامل العرب المسلمين مع هاجس المكان، وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب، الخليفة الراشدي الثاني، الذي بادر الى تنظيم البلاد المفتوحة.

وتناول الدكتور سلهب في الفصل الرابع مسألة جيوسياسية مهمة تتصل بعلاقة العرب بالبحر، وتوجُّسهم ركوبه، لأسباب أحالها، في الدرجة الأولى، الى طبيعة العرب الحذرة بتجنبهم كل ما وعر برا، كالجبال أو الهضاب، معرضين عن ركوب البحر لمخاطره الجمّة، متأثرا في ما ذهب اليه ابن خلدون الذي قضى

أن إعراض العرب عن البحر يعود الى بنيتهم النفسية التي تدفعهم الى انتهاب وسلب «ما قدروا عليه من غير مغالبة ولا ركوب خطر»، وربما شكلت تلك الأسباب المسوّغات الرئيسة لرفض الخليفة الراشدي الثاني عمربن الخطاب، طلب والي الشام، آنذاك، معاوية بن أبي سفيان، بناء الأسطول لمقارعة البيزنطيين في البحرالمتوسط، فتأخر الأمر الى عهد عثمان بن عفان، الخليفة الراشدي الثالث، الذي أذن لمعاوية ببناء الأسطول، وتحقق للمسلمين الاستيلاء على بعض جزر البحر المتوسط وشواطئه.

أما الفصل الخامس والأخير، فعقده الباحث لمركز الخلافة الراشدة، وشروط اختيار مكانه، ومن أهمها: توسّط الموقع نطاق أرض الدولة، والكفاية الأمنية، وتوفر الموارد المعيشية الأساسية من مياه وغذاء وملائمة المناخ، وغيرها، كما درس علاقة السلطة بالمكان (المدينة المنوّرة حاضرة الإسلام في زمن الرسول والخلفاء الراشدين الثلاثة) وملابسات انتقال مركز الخلافة من المدينة الى الكوفة في عهد الإمام علي بن أبي طالب، الخليفة الراشدي الرابع.

وخلاصة القول إن الدكتور حسن سلهب سعى الى تشخيص دور المكان في الحراك التاريخي في شبه الجزيرة العربية وأقاليم الشام والعراق ومصر، في زمن الرسول والخلافة الراشدة، ونجح الى حد بعيد في دراسة الفتوح الاسلامية في صدر الإسلام من زاوية جغرافية المكان بعناصرها المختلفة، مناخا ومسالك برية ومائية، وبيئة اجتماعية، عاملا على رصد أثر ذلك في تشكّل السلطة الإسلامية، وتمركزها في الحواضر، ورسم صورتها وسماتها المخصوصة. وبذلك قارب الباحث، بموضوعية، مسار نمو السلطة في عهد الاسلام الأول وتطورها، استقرارا حينا، واضطرابا أحيانا، مؤشرا الى ما ستكون عليه ملامح النظم السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية للدولة الإسلامية الفتية وثقافة مجتمعها في العصور الاسلامية المتعاقبة.

مقدمة

يندرج هذا البحث في إطار علاقة علم التاريخ بالعلوم الانسانية والطبيعية، ومن الواضح أن أكثر الابحاث في هذا الشأن إقتصرت على الشق النظري العام دون التطبيقي الخاص، وهذا ما يتوخى البحث الاسهام فيه على وجه الدقة، حيث من المفترض تقديم مقاربات تطبيقية في مجال الجغرافية التاريخية لصدر الاسلام. وبالرغم من تعدُّد العوامل المؤثرة في تاريخ صدر الاسلام، إلا أنه ثمة دور للمكان أو المجال الجغرافي لا يظهر أنه حظي بالاهتمام الوافي، خصوصاً إذا ماتأملنا في مناهج الجغرافيا التاريخية والحقول الجديدة التي شرَّعتها أمام البحث والدراسة. والمدقِّق في طريقة إستفادة معظم الباحثين يلاحظ أنه في أكثر الأحيان يجري تقديم المادة الجغرافية بما يشبه التمهيد للدراسة التاريخية، وبشكل مفصول عن بنيتها وإشكالياتها، فضلاً عن إستنتاجاتها وآفاقها المنظورة.

إن شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام والعراق ومصر وغيرها، تضم العديد من الاماكن والبلدان والنواحي، فضلاً عن الطرق والمسالك، التي كان لها دور وإسهام ملحوظ في معظم الوقائع والاحداث التاريخية التي عاشتها هذه المنطقة على مدى نصف قرن من تاريخ البعثة النبوية وظهور الاسلام.

إن مهمة هذا البحث تكمن في تحديد هذا الدور، وتعيين هذه الإسهامات، بناءً على المميِّزات والمقوِّمات الخاصة بهذه الاماكن والبلدان والنواحي، وبالتالي العلاقة مع الوقائع والمسارات التاريخية ذات الصلة في تلك الفترة، وهذا يعني أننا أمام إشكالية لاتكتفي بالمرئي أو المحسوس من الجغرافيا، كما هو حال الكثير من الدراسات، بل تحفر عميقاً بهذه المميِّزات والمقوِّمات، وتتأمَّل طويلاً في تقدير طاقتها وتقييم فعاليتها في المدى الزمني المحدود أو المفتوح.

لقد كان المكان أو المجال الجغرافي، بكل ما ينطويان عليه من رمزية أو حيثية، حاضرين في خيال المؤثرين بالوقائع والاحداث، كما كانا فاعلين في مجرى التاريخ وتطوُّراته المتلاحقة، من دون أن يعني ذلك التأثير الحتمي أو التحكُّم الكلّي بالواقع أوالمسار العام.

فالأسئلة المطروحة إذن تطال نوع وحجم التأثيرات التي أنجزتها هذه الاماكن والمجالات، بما تكتنزه من مميِّزات وحيثيات، سواء بصورة مستقلة أو مندمجة مع عوامل أخرى يحفل بها التاريخ في معظم وقائعه ومساراته.

يفترض البحث أن تاريخ صدر الاسلام ينطوي على مؤثرات مكانية وجغرافية ذات أهمية ملحوظة، بحيث لا تخلو محطة أو واقعة تاريخية من عناصر ذات طبيعة جغرافية، مادية أو غير مادية. وإذا كانت الجغرافيا تحضر في التاريخ بقدر إتصالها بشروط الحياة الانسانية، سلباً أو إيجاباً، فإن تاريخ صدر الاسلام يحفل بالعديد من مظاهر هذا الإتصال التي فرضتها حيوية الدين الجديد. والباحث المتأمّل يدرك أن القسم الاكبر من هذا التاريخ هوتاريخ الاماكن الجديدة، فضلاً عن القديمة، وتاريخ الحواضر العتيدة، فضلاً عن العريقة.

والعلاقة بالمكان تتوغَّل بالماضي متجاوزةً العقود والقرون، كما تتطلَّع نحو المستقبل، حيث الاستقرار والانتشار مسارات ثابتة ودائمة في هذا التاريخ الذي يزخر بالطاقة ويفيض بالحيوية.

وبالرغم من إحتفاظ العديد من الاماكن برمزيتها ومكانتها، بل بدورها وتأثيرها، إلا أنه ثمة فرص مفتوحة لأماكن جديدة تضاف في إطار التجربة التاريخية الجديدة، ولن تحول أمجاد البدايات الخاصة بالاماكن والنواحي الأولى دون ظهور أماكن ونواحٍ جديدة بفعل التطورات المتلاحقة، حيث تفرض الجغرافيا نفسها في ضوء الفتوحات، شرقاً وغرباً، ويغدو من الضروري الاصغاء جيداً لمنطق المكان وشروطه على حساب بعض الزمان العابر، من دون أن يخفي من الأماكن الحية والراسخة دائماً

لقد حالت الجغرافيا بالفعل دون تحقيق العديد من الأهداف المرجوة والآمال المعقودة، وفي أحيانٍ أخرى كانت خلف العديد من النتائج والإنجازات التي كان يستبعدها الكثيرون ولا يعرفونها الا في عالمي الخيال والاحلام، لقد بدت الجغرافيا عنصراً حاسماً في بعض الوقائع، ولكنها توارت في أخرى بالرغم من دورها العضوي في بنية الأحداث، وثمَّة صعوبات أمام الباحثين في تقويم أثرها الفعلي في العديد من الوقائع والأحداث. إن ما تتصدى له هذه الدراسة هو تصنيف هذه الانواع من الأدوار إن لم يكن بمقدورها إفتراض آراء واضحة بشأنها.

لقد شكلت مدرسة الحوليات الفرنسية (les Annales) تطوراً نوعياً في الكتابة التاريخية المعاصرة، ويمكن إعتبار هذا البحث إحدى إلهامات هذه المدرسة، لاسيما بعد قراءَتي لبعض أعمال أحد أعلامها البارزين، عنيت به المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل (Fernand Braudel). هذا بالاضافة الى مجموعة أخرى من الاعمال لاسيما مقدمة إبن خلدون التي غطت إفادتي منها معظم فصول البحث، وكتاب «الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي» لمؤلفه المؤرخ الفرنسي موريس لومبار (Maurice Lombard)، وكتاب «الجغرافيا توجّه التاريخ» للجغرافي الإنكليزي جوردون إيست (Gordon East)، وأعمال المؤرخين هشام جعيط، وصالح أحمد العلي، وإبراهيم بيضون، وغيرهم ممن سترد أسماؤهم في هوامش الصفحات ومتونها، على أنني حاولت الإجتهاد في فهمي لهذه الأعمال بغية إستثمار ذلك في البحث، وما توفيقي إلا بالله.

أخيراً فإن هذه الدراسة، كغيرها من الدراسات، لم تصل إلى ما وصلت إليه بجهد فردي، فهناك من قدم الدعم وأنواعاً مختلفة من الجهود أسهمت في إنطلاقتها وبالتالي إنجازها، ولابد هنا من الإشارة أولاً إلى الدعم العلمي والمادي الذي قدمته الجامعة اللبنانية لهذا العمل، وذلك في إطار سياستها لتعزيز البحث العلمي في صفوف أساتذتها من كل الكليات والمعاهد، كما يطيب لي

أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور أحمد حطيط على تقديمه الغني والبليغ لهذه الدراسة ولكل الذين بذلوا جهوداً كريمة في مراجعتها، وبالتالي إغناء وتصويب العديد من مقارباتها ومعطياتها، وأخصُّ بالذكر الأستاذيْن العزيزين الدكتور محمد مخزوم والدكتور حسن جابر، والزميليْن الصديقيْن الدكتور محمد صادق فضل الله والسيد موسى فحص، كما أنوِّه بالتدقيق الأخير الذي أنجزه رفيقي مصطفى صالح، أما صديقي رامي مصطفى فلا يزال، وبالرغم من كثافة أعماله وتنوُّع مهاراته في عالم البرمجة الإلكترونية، حريصاً على تقديم مساعدته المتواصلة منذ قرابة ثماني سنوات، لكل هؤلاء الطيبين والمخلصين وغيرهم ممَّن لم أذكرهم، تحياتي وإعترافي بالجميل، على أنني أتحمَّل بمفردي كلَّ تقصير أو نقص وقعتْ فيه هذه الدراسة.

اللويزة، جنوب لبنان، في 18/ 08/ 2016.

الفصل الأول

مقاربات نظرية

أولاً: مدخل عام

شهد التفكير في المكان تجارب عديدة، واختلف المفكرون على حدود تأثيره، فمن معتقدٍ بحتمية النفوذ المكاني إلى معتقد بمحدودية هذا النفوذ، ثمة آراء وإجتهادات عديدة ومتنوِّعة. وبالرغم من مرورعقود طويلة على هذا الواقع، فإن الدراسات والأبحاث الجديدة ما فتئت تظهر بين الفينة والأخرى، معلنةً عن مجالات جديدة وطاقات غير معروفة للمكان، الحيِّز والمدى الأكثر حضوراً، والأوسع ظهوراً، في تاريخ الإنسانية.

ربما تراجعت النظريات المتطرِّفة حول دور الجغرافيا في التاريخ، سلباً أم إيجاباً، فلم نعد نسمع أفكاراً تدافع عن خضوع التاريخ للحتميات الجغرافية بشكل كلِّي وقاطع، كما لم نعد نلاحظ إهمالاً كلِّياً لدور الجغرافيا، فقد قرَّ الرأي على وجود أصل فعلي لهذا الدور، وانتقل الخلاف إلى مرتبة أعلى تتعلّق بحجم النفوذ وحدود التأثير، فضلاً عن المجالات والحقول التي تتحكَّم الجغرافيا بكل تطوُّرٍ فيها.

لقد انحسر النزاع ـ على مايبدو ـ وتقلَّص بشكل إيجابي لمصلحة المزيد من البحث والدراسة، وها نحن اليوم أمام قضايا وإشكاليات تنطوي على فرضيات فائقة الأهمية في خصوص إسهامات الجغرافيا في التاريخ، كما في الحاضر والمستقبل، فثمّة مجالات جديدة للنفوذ، وهناك أنواع جديدة له تختلف بين الماضي والحاضر والمستقبل كما كانت تختلف في التاريخ تبعاً للبقعة الجغرافية أو البيئة المكانية للواقع التاريخي.

قد يشكل البحث في علاقة المكان ـ أو الجغرافيا عموماً ـ بأنماط أو أنواع الحياة الإنسانية بكل ما تنطوي عليه من خيارات ونشاطات، سلبية أو إيجابية، مدخلاً منهجياً للوقوف على الفعل التأثيري الذي تمارسه عناصر المكان والجغرافيا، منفردة أو مجتمعة، في كل خيار أو نشاط شهده التاريخ.

وقبل المباشرة في هذا المجال لا بد من تمييز نوعين من العناصر التي يختزنها المكان، فثمة نوع يتصل بالحياة الإنسانية، بشكل أو بآخر، وهناك نوع آخر لم يظهر لنا أيّ اتصال حيوي له بهذه الحياة، على الأقل في الماضي الذي شرعنا في دراسته، إن بحثنا سيقتصر على العناصر ذات الصلة الحيوية بالحياة الإنسانية، الفردية أو الجماعية، أو ما يمكن تسميته بالمدى أو العمق الإنساني للمكان[1]، من دون أن يعني ذلك تحديداً نهائياً لهذا المدى أوالعمق لاستحالة ذلك من ناحية عملية.

في الحديث عن الأنماط أو أنواع الحياة يتمحور البحث حول السلوك الإنساني، بوصفه المكوِّن الأساس والمادة الأساسية التي يتشكل منها هذا النمط أو هذا النوع، والمؤرخون في النهاية معنيون بصورة رئيسة بهذا السلوك وما ينجم عنه، فالمشاهد التاريخية الراكدة أو الساكنة لا تعني المؤرخ إلا في مجال تحديد التطوُّر اللاحق بها فإذا ما انتفى وجود هذا التطوُّر فإن إهمال هذه المشاهد يغدو تصرّفاً تلقائياً مفهوماً.

إذن يمكن اعتبار السلوك الإنساني، ببعديه الفردي والاجتماعي، محوراً ونقطة تركيز رئيسة لفحص مستوى النفوذ المكاني، وبالتالي حجم تفاعل الانسان أو انفعاله كفردٍ أو مجموعة.

هنا يمكن إستعراض أبرزعناصر المكان أو الجغرافيا بشكل تجزيئي، كل عنصر على نحو مستقل، من دون أن يعني ذلك عدم وجود ارتباطات عضوية

(1) جان فرنسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، ، مادة علم الجغرافيا، ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 2011، ص 606.

بينها، بل يمكن الجزم من الآن أن هذه العناصر منظومة واحدة تتفاعل فيما بينها كما تتفاعل مع الكائنات الحية وفي مقدمتها الإنسان، وما فصلها في هذا البحث إلا لغاية التوضيح والتركيز.

يمكن سرد هذه العناصر على الشكل التالي:

1ـ المناخ 2ـ التربة 3ـ الموقع 4ـ التضاريس 5ـ الثروات والموارد الحياتية.

وثمَّة عناصر أخرى للمكان يمكن تسميتها بالعناصر التاريخية أوالإنسانية وهي لا تقل أثراً عن بعض العناصر الطبيعية وهي في النهاية حصيلة الجهد الإنساني في التاريخ، لكنها امتزجت في بنية المكان وغدت في صميمه وجزءاً من هويته وحيثياته، كالأماكن المقدَّسة أو النواحي المستَمرة بشكل مميز في العديد من المجالات الحياتية، كالطرق والمنشآت العمرانية وسائر المظاهر الراسخة في التاريخ الإنساني.

إذن لا يقتصر النفوذ المكاني على الجانب الطبيعي، بل لديه الطاقة على امتصاص الإنجازات والتجارب الإنسانية، وبالتالي تحويل العديد منها إلى ما يشبه مكوِّنات وبنى جديدة تُضاف إلى البنى الأصلية وتمتزج معها بصيغة يصعب معها التمييز أو الفصل. حتى الإنسان نفسه تحلَّل في المكان وغدا بعظامه ولحمه وسائر عناصر جسده مادةً عضوية في تركيب الأماكن التي ضمَّته.

1 ـ المناخ

يرى البعض[1] أن المناخ، بما يتضمنه من عناصر ومقوِّمات متعدِّدة، أهم العناصر الطبيعية للمكان وأكثرها نفوذاً في الحياة الإنسانية، ذلك أن المناخ، وبالإضافة إلى مؤثراته الذاتية المباشرة كالحرارة والرياح والأمطار ونسبة الرطوبة والجفاف والضغط الجوي وغير ذلك، فهو يملك تأثيراً بنيوياً في مكوِّنات التربة

(1) جوردون ايست : الجغرافيا توجّه التاريخ، ترجمة جمال الدين الدناصوري، دار الهلال، القاهرة د.ت، ص 43.

ودرجة خصوبتها لكونه يشكل عاملاً رئيساً في حركة التعرية والانجرافات التي تتشكل بفعلها التربة، كما يملك نفوذاً حاسماً في تحديد أنواع النباتات وسائر المزروعات الطبيعية أو القائمة على الجهد الإنساني.

وإذا كان الإنسان قادراً على التكيُّف في العديد من أنواع المناخ الجافة أو الرطبة والحارة أوالباردة وغير ذلك، إلا أن ميله الدائم ورغبته الفطرية تتجه به دائماً نحو ألطف أنواع المناخ وأكثرها توفيراً لحاجاته وتأميناً لسبل عيشه ورفاهيتة.

ثمّة حاجات تتقدَّم على غيرها، وثمّة هواجس تتصدَّر وتجعل الإنسان في سعي دائم للتعويض والتحسين إلى جانب الصبر والتجلُّد، ولكن هناك ما يمكن وصفه بالنفوذ الحاسم للمناخ، حيث لا يجد الإنسان أمامه من خيار سوى الانقياد التام والخضوع الكلي، وفي هذه الناحية بالتحديد يبدو المناخ واحداً من أبرز المؤثرات في سلوك الإنسان (فترات الجفاف المتواصلة أو الفيضانات العظمى،...). وليس من قبيل الصدفةً أن الكثافة السكانية على سطح الأرض في التاريخ القديم، كما في الوسيط، تظهر في المناطق المناخية الأكثر اعتدالاً.

2 _ الموقع

ظل المكان الذي استقر فيه الإنسان، لا سيما في التاريخ القديم والوسيط، إنعكاساً واضحاً لحاجاته وطرق تفكيره، وإن أيَّ مسحٍ لمواقع الحضارات القديمة والوسيطة يشير بسهولة إلى العلاقة العضوية بين هذه المواقع وإمكانية توفير الحاجات الرئيسة للإنسان.

فالاستقرار على ضفاف الأنهر أو السواحل البحرية، وعلى مفترقات الطرق التي تسهل الوصول إلى الحاجات الأساسية أو الفرص المفيدة، قابله في بعض الفترات القلقة من تاريخ الإنسان لجوءٌ إلى المرتفعات الشاهقة أو البوادي القاحلة طلباً للأمان وتحصيناً للقدرة على الدفاع.

وبالرغم من التطوُّر الهائل في مجال التقنيات ووسائل المواصلات والاتصالات، لا تزال العديد من المواقع التي اكتشفتها عبقرية الإنسان القديم والوسيط تحتفظ بكامل مميزاتها الاستراتيجية في مجالات السياسة والاقتصاد والدفاع.

لقد لعبت المواقع أدواراً بارزة في الحروب، كما شكلت واحات غنية للاستقرار والإزدهار. وفي مجالات أخرى وقفت المواقع خلف العديد من أشكال الركود والجمود، كما عكست مستوى التغيُّرات والتطوُّرات التي حفلت بها البيئة المحيطة. لقد رعت هذه المواقع شروط تأسيس «الحواضر» و «المدن»، وأشارت إلى أسباب نهوضها ونموِّها من جهة، وعوامل تراجعها وأفولها من جهة أخرى [1].

وكما كانت المواقع عنصراً مؤثراً في حركة التاريخ فقد شكلت مدخلاً منهجياً واسعاً وغنياً في فهمه وتحليله.

3 _ التربة

وهي الطبقة السطحية من الأرض التي تتشكل من تفتُّت الصخور والانجرافات بفعل السيول، والبراكين، والزلازل، وعوامل الزمن، وغير ذلك، ويمكن القول بأن خصوبة الأرض ووفرة المياه السطحية أو الجوفية من شأنها أن تحدِّد نمطاً متكاملاً للحياة البشرية يعرف بالنمط الزراعي، هذا النمط الذي يُلزِم مجتمعاته بالاستقرار والانفتاح وهو أقرب الأنماط الحياتية إلى السلم الاهلي والخضوع للقوى الخارجية.

وكما كانت المساحات الخصبة الكبيرة محوراً للنزاع والحروب، فقد شكلت مادةً للتشريع والتنظيم والابتكار في مجالات الري وتحسين الانتاج. إنها إحدى الثروات الكبرى التي تسهم في تهذيب السلوك الإنساني وتمنحه القدرة

(1) جوردون إيست: المرجع السابق، ص79.

على التحكُّم بالوقت، وبالتالي بناء علاقات التعاون والتعاضد على مختلف المستويات الاجتماعية الصغرى والوسطى والكبرى.

وكما تؤمِّن التربة الخصبة محاصيل وفيرة من شأنها تشكيل طبقات اجتماعية غارقة في الترف واللهو والملذات، كذلك من شأنها تكبيل أعداد هائلة من الفلاحين والمزارعين بأنظمة الاستعباد والاسترقاق وما ينجم عن ذلك من إنتفاضات وثورات تجعل النمط الحياتي برمَّته عرضةً للإنفجار وإعادة التشكُّل من جديد.

لقد إستفاد الإنسان من خيرات الأرض كما تضرَّر منها، وحسَّن بها نوعية حياته، كما تسبَّب بواسطتها بتدهور هذه الحياة وتخلُّفها، لقد شكلت التربة الخصبة إختباراً دائماً لقدرة الإنسان على التصرُّف السليم وحسن التدبير.

4ـ التضاريس

وهي الأشكال المتنوِّعة لسطح الأرض، كالجبال والوديان والهضاب والمنحدرات والسهول والأحواض وغير ذلك، وجميعها تسهم بدرجات متفاوتة في تشكيل أنماط الحياة، وبالتالي الأخلاقيات السائدة.

والفارق بين المواقع والتضاريس يكمن في أن تأثير المواقع خارجي على الأغلب، أما تأثير التضاريس فهو داخلي وذاتي. فالفارق بين مفترق الطرق كموقع والجبل كأحد أشكال التضاريس يكمن في أن تأثير المفترق كموقع يكمن في غيره، وإن كان يصدر من ذاته، أما الجبل فهو في نفسه يمتلك التأثير المباشر، ومن دون العلاقة بغيره أحياناً، فالسواحل اللبنانية كمواقع تأخذ قيمتها من كونها مطلة على شاطئ البحر المتوسط، حيث الإمكانيات الواسعة للتصدير والاستيراد، للمغادرة والوصول، للهجرة والاستقبال، للانفتاح والتفاعل، للتبادل والتلاقح. أما الجبال كتضاريس فهي تنطوي على خيارات ضاغطة كالعزلة والشموخ والصلابة والاكتفاء، فضلاً عن أخلاقيات [illegible] رفض الخضوع والانصياع. [illegible] فيه من أخلاقيات المواقع أو التضاريس يشير إلى طبيعة

الارتباط الخارجي للمواقع وطبيعة الارتباط الداخلي للتضاريس..

من هنا فإن إسهامات المواقع عرضة للتغيير تبعاً لمتعلقاتها الخارجية، كتبديل طرق المواصلات البرية بالبحرية مثلاً، أو امتداد مساحات الدول وتقلُّصها بالنسبة للحدود والتخوم، لكن إسهامات التضاريس أقل عرضة للتغيير لثبات العناصر الذاتية فيها، من دون أن يعني ذلك إنعدام القدرة على المبادرة عند الإنسان.

هكذا يظهر لنا أن إسهام العناصر الطبيعية بالحياة الإنسانية لا يقتصر على الاتجاهات العامة والأنماط السائدة لهذه الحياة، بل يتجاوزها إلى المزاجيات والأذواق والمهارات الشخصية.

وعندما نتحدث عن العناصر الطبيعية في المكان فإننا نقصد كل ما يتصل بهذه العناصر ويشكل جزءاً من منظومتها العامة، كأنواع النبات والحيوانات وحتى الحشرات التي نمت وعاشت في ظل هذه المنظومة، فهل يمكن ـ على سبيل المثال ـ تصوُّر السياق التاريخي لشبه الجزيرة العربية بالشكل نفسه مع وجود البعير وعدم وجود هذا الكائن الحيواني الذي ينتمي إلى هذه المنظومة الطبيعية؟؟ مع العلم بأن أيَّ تجاهل للبعير وغيره من الحيوانات اللصيقة بالحياة العربية، والمؤثرة في مجرى تاريخ المنطقة، سيتسبَّب ـحتماًـ بالعديد من الغموض والملابسات.

لسنا في صدد المبالغة بأي دور من أدوار العناصر أو المكوِّنات الطبيعية للمكان، ولا يعني ذلك أيضاً التقليل من عظمة دور الإنسان وأرجحيَّته العامة في مجرى التاريخ، لكن من الضروري ضبط حجم التأثير الذي مارسته هذه العناصر أو المكوِّنات التي شكلت على الدوام الحد الأدنى من شروط الحياة على سطح هذه الأرض.

والنظر إلى المكان لا يقتصر على نماذجه الطبيعية التي لم تمتد إليها يد الإنسان، فالمكان كحيِّز في الوجود وكينة فاعلة ومؤثرة ينمو ويتطوَّر بعوامل طبيعية وغير طبيعية ولا يفقد هويته الذاتية أبداً.

فالطرقات المفتوحة[1]، والمنشآت العمرانية العابرة للزمن، والمدن الراسخة والعريقة، كلها نماذج مكانية تحتفظ بهويتها الأصلية إلى جانب صورها وأشكالها الجديدة والمتطوِّرة، وكما للمكان بنية وصورة، كذلك له تاريخ وماضٍ، ولا يمكن التأمُّل بالمكان معزولاً عن مراحله التاريخية والتجارب التي خاضها أوتأثر بها.

ثانياً: آراء في علاقة الإنسان بالمكان

1 ـ الجاحظ والمسعودي

إعترض الجاحظ على مقولة «الناس بأزمانهم أشبه منهم بآبائهم»[2] ونسيان «عمل البلدان وتصرُّف الأزمان وآثارهما في الصور والأخلاق»[3]، ولم يكتف بهذا التعميم، بل ذهب بعيداً في التفاصيل فأضاف «وفي الشمائل والآداب، وفي اللغات والشهوات، وفي الهمم والهيئات، وفي المكاسب والصناعات»[4].

لم ينكر الجاحظ مقولة العنصر الزمني، وتعاقب الأجيال، والمراحل التاريخية، ولكنه أكد على أهمية نفوذ البلدان إلى جانب مفاعيل الأزمان، وإذا كان كتابه هذا موسوماً بالبلدان، وغايته الأولى البحث في هذا الميدان، فإن مقصوده بتصرُّف الأزمان لا يقلِّل من مركزية عمل البلدان التي أرادها الجاحظ نقطةً محورية، وما الزمان سوى العنصر الضروري لمزاولة البلدان دورها، وبالتالي توالي المشاهد و النتائج.

(1) فرنان بروديل: قواعد لغة الحضارات، ترجمة الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2009، ص 116. جوردون إيست: الجغرافيا توجُّه التاريخ، ص58.

(2) الجاحظ، عمرو بن بحر: كتاب البلدان، نشره مع مقدمة وتعليقات صالح أحمد العلي، مستلَّة من مجلة كليَّة الآداب، بغداد، مطبعة الحكومة 1970، ص462.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

إن فكرة أن الزمان هو زمان البلدان تبدو أكثر وضوحاً من فكرة أن البلدان هي بلدان الزمان، أو هكذا نفهم فكرة الجاحظ على الأقل.

لقد ربط الجاحظ الشمائل والآداب بطبائع البلدان، وعلى الأرجح كان يقصد السجايا البعيدة عن ترف المدن وإسراف الأمصار، كما كشف عن علاقة البلدان باللغات، و أشار بذلك إلى أثر الإختلاط والتمازج العرقي في تشوُّه اللسان، بينما تحافظ البيئة النقية والصافية على نقاوة لسانها وصفائه.

هكذا نفهم ظهور الشهوات في ضوء مفاعيل المناخات المؤاتية مباشرة، أو عن طريق نفوذها في التربة والحيوان، وفي مقابل ذلك تبدو «الهِمَم» واحدة من إنجازات البيئات الصعبة، والمناخات القاسية، أما «المكاسب والصناعات» فهي لصيقة بأماكن تحقُّقها، حيث تتوافر مرافقها أو موادها الطبيعية والأساسية.

أما المسعودي (ت.346هـ/ 956 م) فقد وجد علاقة بين نمو وإستقرار العراق، بل بين «أمزجة أهله ولطف أذهانهم»[1] وبين تحادر المياه إليه، وإتصال النضارة به، ووقوف الاعتدال عنده، وقد نجم عن ذلك أن «احتدَّت خواطرهم، واتصلت مسرَّاتهم، فظهر منهم الدهاء، وقويت عقولهم»[2]، إنه الانعكاس المباشر لغنى المكان في نمو الإنسان وارتقائه في مدارج الحضارة، وبالتالي تحسين النوع البشري.

لقد احتدَّت خواطرهم فغدت كالنسيم العليل في أفيائهم، واتصلت مسرَّاتهم كاتصال الخير في بقاعهم ونواحيهم، فظهر الدهاء، كما ظهرت الألوان الساحرة في حقولهم وبساتينهم، وقويت العقول، كما قويت طاقة العطاء والإنبات في تربتهم وسوادهم. وما ثبات بصائرهم إلا كثبات إستقرارهم وتواصل إقامتهم.

(1) المسعودي، علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تقديم محمد السويدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، موفم للنشر، الجزائر 1989، ج2 ص 43.

(2) المصدر نفسه.

والعراق «قلب الأرض»[1] المكان المحور، وخيراته كانت مركز الجباية منذ «قديم الزمان»[2].

لقد وجد المسعودي في كل ميزة من ميِّزات العراق، وفي كل مفردة من مفردات مدنية وحضارته، جذراً مكانياً وأصلاً جغرافياً، وما كان دوره إلا ربط هذه الميِّزات بجذورها، وتلك المفردات بأصولها.

ويتابع المسعودي فيرى في العراق مفتاحاً للشرق، ومسلكاً للنور، ومسرحاً للعينين. ثم يتوغل في فعل المكان في الإنسان «ولأهله أعدل الألوان، وأنقى الروائح، وأفضل الأمزجة، وأطوع القرائح»[3]، ها نحن أمام أنموذج آخر للنفوذ المكاني والبيئي بعد الأنموذج البدوي، ولكنه معكوسٌ في الاتجاه، أصيلٌ في المنهج الواحد.

هنا تترك قساوة المناخ المسرح لمصلحة اللطافة والاعتدال، فتتحول الخشونة والغلظة إلى ألوانٍ معتدلة وزاهية، وأمزجة طيِّبة وفاضلة، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل توغَّلت في الجو والهواء الذي يرافق الإنسان ويحوطه من كل جانب، فإذا بالروائح «أنقى الروائح»، أما القرائح فهي «أطوع القرائح». في عراق المسعودي غابت صلابة الموقف، وما ينجم عنها من صعوبة الإنقياد أو إستحالة الإنصياع، كما سنلاحظ عند إبن خلدون في أخلاق قبائل العرب والبربر في شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا. لقد اعتدل مناخ المكان فاعتدلت مواقف الإنسان، ولانت أرضه وترطَّبت نواحيه فلانت ردَّات فعله وترطَّبت إستجاباته.

وقيمة هذه السجيَّة لا تقف عند حدود التفاهم والتسالم، بل تذهب بعيداً في تنقية المجتمع وترتقي به إلى مستوى بناء الدول وإعمار الكون، ما يعني، في المفروض على الأقل، إرتداد الفعل المكاني والجغرافي على المكان

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

نفسه، والجغرافيا نفسها، بما يزيد من تدخُّلها وإلتصاقها بالسلوك الإنساني بعد تحديدها لمزاجه وطبيعة انفعاله وتفاعله.

وأخيراً يلتفت المسعودي إلى المكان من جهة «طيب نسيمه واعتدال تربته»[1] لتفسير وجود «جوامع الفضل وفوائد المبرَّات»[2]، لقد فرض المكان أخلاقيته الخاصة، ووقف خلف أجمل ما تضمَّنته الفضائل وأعمال البرِّ. بهذه الحال بتنا أمام إرادة مفتوحة للمكان في كل ميدان من ميادين الإنسان. لقد ظهر ارتباط هذا المخلوق بمسرح حياته، وفضاء وجوده، عميقاً وشاملاً بطريقة يظن فيها الباحث أن قدر الإنسان محبوكٌ بخيوط من أشعة الشمس، ونسائم الهواء، ومعجونٌ بماء الأرض، ومُخمَّرٌ في تربتها، ومحدَّدٌ بمناخها.

ختاماً لابد من الإشارة الى أنه لايمكننا إختزال الاختلاف بالمكان، فثمة إنسان يختلف عن كل إنسان، كائناً ما كان هذا الإنسان، وبأي نوع من الأنواع كان الاختلاف. فبذور التعدُّد والتنوُّع، وبالتالي الإختلاف، تبدأ بالظهور مع الولادة قبل أي شيء آخر، ثم إننا نرى الاختلاف في الإقليم الواحد، والبيئة الواحدة، والمناخ الواحد، والتربة الواحدة، والموقع الجغرافي الواحد، فالاختلاف تكويني في منشئه الأول، إذاً، ليس فعلاً مكانيا بالضرورة.

وإذا كنا نوافق على نفوذ المكان، بدرجات مختلفة، قبل عملية تكوُّن الإنسان، لكن العملية، عملية تكوُّن الإنسان نفسها، ليست عملية مكانية، وإن أحاط بها المكان، وتمَّت في أرجائه.

2ـ آراء إبن خلدون

أ ـ الحرارة والإنسان

ربط ابن خلدون بين حرارة الإقليم في السودان و«الخفَّة والطيش وكثرة

(1) المصدر السابق، ص 44.

(2) المصدر نفسه.

الطرب»[1] عند السودانيين، وبعد أن وصفهم بالحمق والولع بالرقص، ذكر بأن الحرَّ استولى على أمزجتهم وأصبح «في أصل تكوينهم»[2]، ولم تسلم أرواحهم من هذا التأثير فقد دخلتها الحرارة كما دخلت أبدانهم[3].

بمعزل عن قبولنا اليوم بهذه الآراء، على هذا النحو أم لا، فقد إكتشف ابن خلدون علاقة بين سلوك السودانيين ونمط حياتهم من جهة وبين واحدة من مفردات المناخ، وهي الحرارة، من جهة أخرى.

ثم إنتقل إلى مصر مكرِّراً المقولة، ولكن بصورة أعمق وأوضح، متسائلاً «كيف غلب الفرح عليهم والخِفَّة والغفلة عن العواقب»[4]، و اعتبر أنهم مستغرقون في اللحظة التي يعيشونها، من دون أية تطلُّعات أو حسابات مستقبلية، فهم «لا يدَّخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم، وعامة مآكلهم من أسواقهم»[5].

لقد فسّر ابن خلدون فعل الحرارة بالسودانيين والمصريين كفعلها بالمواد المحسوسة، لا سيما الماء، حيث تحوّلها إلى مادة غازية خفيفة لا شكل لها ولا قرار. فقد بدا السودانيون والمصريون، في بعض سلوكياتهم، أقرب إلى الكائنات البيولوجية يتقلَّبون على قواعدها الطبيعية، بعيداً عن المدنية وأشكالها الواعية والمتحضّرة.

ثم يستعرض أحوال أهل الحجاز وجنوب اليمن مركِّزاً على مفهوم «شظف العيش»[6] الناجم عن ندرة الزرع والعشب بفعل التربة الفقيرة، و«الأرض الحَرَّة»، وهذا الوصف للأرض بالإضافة إلى كونه غنياً بالمعاني والدلالات المكانية، فقد

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت، ص86.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه، ص8[illegible]

طغى على أسماء العديد من النواحي الشاسعة في مناطق الحجاز وشبه الجزيرة العربية على العموم. لقد تغلغل عنصر الحرارة في مكوِّنات الهواء، ودخل في ثنايا الأجسام، وتسرَّب في بطن التربة حتى أمسك بنمط الحياة السائدة.

ب- القِفار والإنسان

نتوقف أيضاً عند مصطلح مكاني آخر لا يقل أثراً عن مصطلح «الحرارة» وهو مصطلح «القِفار»، حيث وصف ابن خلدون العرب بـ«الجائلين في القِفار»، كناية عن تنقّلهم وعيشهم في النواحي الخالية والقاحلة والمعزولة، وأن هذا النمط من العيش سوف ينعكس على طريقة تفكيرهم وعلاقاتهم، فضلاً عن أخلاقهم وحتى أشكال أجسامهم.

فالحبوب والأُدْم قليلة لا تسد خلَّة، أما الرغد والخصب فدونهما المدى البعيد والبيئة المجافية. إنه نمط «القِفار» في العيش، حيث الصلابة تصدر عن صلابة الأرض، وجفاف الاجتماع الإنساني ينبثق عن جفاف الهواء، وندرة الخيارات تنجم عن ندرة الخيرات، ومع ذلك ثمة أخلاقيات ضرورية يجب أن تستقر في المزاج العام، كالصبر على الأيام، والقناعة باليسير من الطعام، والإكتفاء بالمحدود من الوسائل والأدوات.

لقد حتَّم نمط العيش في «القِفار»، النائية عن أي شكل من أشكال الحياة المدنية، على العرب أن يقتصروا «في غالب أحوالهم على الألبان»[1]، بديلًا مفضَّلاً عن الحنطة، واقترنت حياتهم بحياة الابل بقدر إقتران هذا الحيوان بالبوادي والصحاري البعيدة. إنها منظومة متكاملة تؤمن الحد الأدنى من أسباب العيش المادية، كما تسهم في نوع الحياة المعنوية من زاوية تفاعل الإنسان مع أحوال المكان الطبيعية.

- أهل القِفار

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص87.

ميَّز ابن خلدون بين «أهل التُّلول» و«أهل القِفار»، واعتبر الجماعة الثانية «أحسن حالاً في جسومهم وأخلاقهم» نتيجة أنواع الغذاء الطبيعي وكميته، «فألوانهم أصفى وأبدانهم أنقى وأشكالهم أتم وأحسن»(1)، ويظهر هنا أن صاحب المقدِّمة، وبالرغم من قناعته بالمؤثرات الجوهرية لحرارة الإقليم وما فعلته في أهل السودان ومصر، إلا أن هذا العنصر المناخي، أي الحرارة، أخلى مكانه لعنصر طبيعي آخر أكثر التصاقاً بالأرض، مسرح الحياة. فمنظومة «القِفار» بكل مفرداتها (الترحال، الندرة، الإكتفاء،....) أعمق تأثيراً من منظومة «الإقليم الحار» إذا ما التقيا في منطقة واحدة كشبه جزيرة العرب. ويبدو أننا أمام ترجيح لمنظومة «القِفار» على منظومة «الإقليم الحار» يعود سببه الرئيسي لمستوى النفوذ الذي تزاوله البيئة المكانية في «القِفار»، مقارنةً بالنفوذ الخاص بـ «الإقليم الحار». وفي كلا الحالتين نحن أمام نوعين من الظروف المكانية تؤكد عمق التأثير المكاني في حياة المجتمعات، لا سيما في الأزمنة التاريخية البعيدة والمتوسطة.

ولم يكتف ابن خلدون بالآثار الخارجية للبيئة المكانية، بل توغل في عمق الشخصية الخاصة بمنظومة «القِفار»، حيث أن «أخلاقهم أبعد من الانحراف، وأذهانهم أثقب في المعارف والإدراكات»(2)، وهذه ذروة النفوذ للمنظومة المكانية في أخطر مكوِّن من مكوِّنات الشخصية الإنسانية، وأدقها وأهمها. لقد علَّل ذلك بنوع الأغذية وكثرتها، وهذا تعليل جزئي ومباشر، أما التعليل الكلي والأعمق فيكمن في البيئة المكانية التي تملك طاقة هائلة في التأثير.

- **نمط حياة الإبل**(3)

وكما شكلت الإبل شبكة أمان غذائي في منظومة «القِفار» هاهي تزاول تأثيراً آخر لا يقل أهمية في مجال طبيعة النشاط ومساحته، فقد أشار ابن خلدون الى

(1) ابن خلدون: المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

(3) فرنان بروديل: قواعد لغة الحضارات، ص 117

أن «من كان معاشهم من الابل فهم أكثر ظعناً وأبعد القفر مجالاً». لا مجال للإقامة الدائمة، أو الاستقرار في نقطة محدَّدة أو مساحة محدودة، فالحركة دائمة والإنتقال بين النواحي سمة ثابتة، فمسارح التلول ونباتها وشجرها لا يمكن أن يكون بديلاً عن بوادي القَفر ومراعيها الخاصة. والبعير الذي يخوض غمار الصحراء، بكل ما فيها من حرارة وجفاف، لا يقوى على مقاومة البرد ما يدفعه دائماً للإنتقال إلى المناطق والنواحي الحارة، فارضاً على الإنسان، المعايش له، الأحاسيس والدوافع المتجانسة.

هكذا تقاربت الطبائع وتماهت الدوافع، وكلما تعمَّقت الحاجة إلى الإبل خضعت النفوس إلى إيقاع حركتها، وسارت في دروبها، وتفاعلت مع أحوالها بأعمق ما يكون التفاعل بين الإنسان والحيوان.

وكما بدا لنا وصف «القِفار» بمنظومة حياتية خاصة، ها نحن أمام نمط عيش من نوعٍ آخر هو نمط حياة البعير أو الإبل التي تزاول نفوذها الخاص ضمن المنظومة العامة للمكان أي منظومة «القفار».

- **العرب والحياة الطبيعية**

لقد شكل العرب بتجاربهم الحياتية، في عمق التاريخ القديم وحتى أوائل القرن السادس الميلادي، أنموذجاً بالغ الوضوح والشفافية على خضوعهم لمنطق المكان ومنظوماته المتعدِّدة والمتوالية، حتى وصفهم ابن خلدون بالجيل الطبيعي(1)، كناية عن خضوعهم لطبيعة المكان وسائر مفرداته، من دون أن ينسى أن هذا النوع من الأجيال «لا بد منه في العمران»، ربما لكونه إعتاد الخضوع لناموس الطبيعة، المرحلة البدائية في التعامل مع أول أنواع النواميس.

وكما حافظت «القِفار» على نقاء الأنساب وأصالتها، أو ما عرف بالنسب الصريح، عن طريق عزلة القبائل وإبتعادها عن المخالطة والمزاحمة، ها هي

(1) إبن خلدون: المصدر السابق، ص 121

المواطن الجديدة في بلاد الشام والعراق إبّان صدر الإسلام تمنح العشائر والبطون بعضاً من هويتها، إن لم يكن جلُّها، فتختلط الانتماءات القبلية «مثل لخم وجذام وغسان وطيء وقضاعة وإياد» بغيرها من العرب والعجم، ما دفع الخليفة الراشدي الثاني إلى تنبيه هذه القبائل بقوله «تعلَّموا النسب، ولا تكونوا كنبط السواد إذا سُئِل أحدهم عن أصله قال من قرية كذا»[1]. واللافت هنا هذه القابلية للمكان أن يحل محل النسب، فيصبح بديلاً كافياً يحمل كثيراً من معانيه وأوصافه وخصائصه، حتى إذا ما تمادت القبائل في إعمار المكان وتعزيز الإجتماع والإختلاط بغيرها بتنا نشهد غلبةً واضحةً للانتساب إلى المكان على كل ما عداه. فقد التصق الناس بمواطنهم الجديدة أو القديمة العامرتين، وتبدلت بفعل ذلك العديد من أحوالهم وأحلامهم، وباتوا، من خلال ذلك، معبِّرين عن خصوصية المكان أكثر من أي أمرٍ آخر بما فيها الأصول النسبية العريقة، من دون أن يعني ذلك غياباً تاماً لهذه الأنساب التي ظلَّت تحتفظ بالحد الأدنى من الذاكرة، لكنها تراجعت لمصلحة المكان الجديد الناشىء أو القديم العامر. على أن ذلك لن يتوقف عند هذا الحد فقد أشار ابن خلدون إلى فساد «الأنساب بالجملة «حيث، «فقدت ثمرتها من العصبية فاطرحت ثم تلاشت...» ولم يبق للأنساب ما كان لها إلا في البدو على حد تعبيره.

- العرب والتوحُّش

من الأمور المثيرة التي يبدو أن ابن خلدون قد أصرَّ عليها، وربما بالغ في تقدير حجمها وتأثيرها، وصفه للعرب بأنهم «أمة وحشية»[2]، ومقالته «باستحكام عوائد التوحُّش»[3] فيهم، وأنَّهم «إذا تغلَّبوا على أوطانٍ أسرع إليها الخراب»[4].

(1) ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 130.

(2) المصدر نفسه، ص 149.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

رابطاً ذلك بتجربتهم التاريخية الطويلة في إطار منظومة «القِفار» التي غرست في بنيتهم النفسية والذهنية ما لم تقوَ على تبديله أو تعديله المعيشة الخصبة والرغيدة في المواطن الجديدة.

إن التدقيق في دلالات هذا المصطلح[1] يضعنا أمام مجموعة من المعاني يبدو أن ابن خلدون قد قصدها مجتمعة، ويمكن القول بأنها تنتمي إلى منظومة «القِفار» التي لطالما عاد إليها أو انطلق منها صاحب المقدمة.

فالوحش في البداية هو حيوان البرّ، والبرّ المقصود هو البرّ الخالي من الناس، والخالي من النبات أو «الحبوب والآدم» بتعبير ابن خلدون. ووصف المكان بالوحش «مكان وحش» هو القَفر عينه، والاستيحاش هو عكس الاستئناس، و«مشى في الأرض وحشاً» أي مشى وحده. فالمقصود إذن ليس السلوك الغريزي والخاص بالوحش لحظة إنقضاضه على فريسته بالتحديد، كما يمكن أن يتبادر للذهن للوهلة الاولى، وإن كان ذلك أحد معاني المصطلح، بل البيئة العامة للوحش وهي المكان الطبيعي حيث الطبيعة تحضر بكل عناصرها بما يشبه التحكُّم الكامل بمسيرة الحياة.

أما المدلول الحيواني لهذا المصطلح فلا يبعد أن يكون نوعاً من التشبيه بنتائج فعل الطبيعة بهذا الحيوان مقارنةً بفعلها في الإنسان، فكما أن الوحش الحيواني لا يتعايش مع غيره ويحافظ على انفراده وبعده، كذلك إنسان هذه البيئة، وسواء أخذ العربي ذلك من المصدر مباشرةً ، أي من البيئة، أو من ملاحظته لهذا النوع من حيواناتها، أو حتى من الاثنين معاً، فالحصيلة واحدة هي خضوعه لمنظومتها العامة التي أطلق عليها عبارة «القِفار».

- الإنتقال والإستقلال

ويتوغَّل ابن خلدون في تأثير البيئة المكانية التاريخية على أخلاق وجبلَّة

(1) المنجد في اللغة و الأعلام، دار المشرق، الطبعة الخامسة والثلاثون، بيروت 1996،، ص 891.

العرب فيشير إلى عدم انقيادهم للسياسة، وطبيعتهم المنافية والمناقضة للعمران فالإرتحال والتغلُّب سمتان أصيلتان لديهم وليس بوسعهم التخلي عن أي منهما وهذا ما سيؤدي إلى وصفهم بعدم القدرة على البناء لغياب الاستقرار وانعدا الإقامة الثابتة أو المتواصلة، لقد حافظت منظومة «القِفار» على نمط عيشهم في التنقُّل الدائم والاعتماد على السلب والنهب. والسؤال المركزي الدائم في هذ الدراسة هو: ما هي العلاقة بين هذا النوع من السمات وفرضية المكان؟

إن الانتقال الدائم سلوك مكاني بالدرجة الأولى، وهو في الوقت نفسه تعب عن تبدُّلات مرتبطة بظروف وخصائص المكان التي تستدعي هذا النوع م السلوك. كذلك سمة التغلُّب وهي طريقة ومنهج في تأمين الحاجات الأساسي انطلاقاً من شروط المكان وإلزاماته، فالكمية المحدودة من الماء والغذاء تسو أعمال الغزو والسلب كخيارٍ بدائي تدفع بإتجاهه عناصر المكان وفي الوقت نفسه تحول دون أية خيارات أخرى لا ترقى إليها أحلامهم وكل ما لديهم م أخلاق وقيم وتجارب.

أما في مجال الرئاسة والسياسة فقد رأى ابن خلدون تشتّتاً وتفرُّقاً في العرب شبيهاً بتشتُّتهم وتفرُّقهم إلى قبائل وبطون وعشائر، خالصاً إلى نتيجة مثيرة: «وقل أن يُسلِّم أحدٌ منهم الأمر لغيره»(1).

تلك الحرية في التنقُّل بين صحاري البوادي وأفيائها، وذلك الاستقلال الذي كان يعيشه العربي مع حلقته القريبة أو المتوسطة، كلُّ ذلك ولَّد لديه شعوراً بالقدرةعلى الاكتفاء إنعكس ابتعاداً عن كل أشكال الاجتماع السياسي المنافي للحرية والاستقلال الفردي، الملزم للخضوع والانصياع، وهذا ما لم يسه المكان وأحواله في تعزيزه أو تربيته في الذات العربية.

وبالرغم من كل ما وصل إليه ملكهم قبل الإسلام وبعده، ما فتئت طبيعته الراسخة في عدم الاستقرار تزاول تأثيرها عليهم. «فاليمن قرارهم خراب، إلا

(1) ابن خلدون: ... ص 150.

قليلاً من الأمصار، وعراق العرب كذلك قد خرب عمرانه الذي كان للفرس أجمع. والشام لهذا العهد كذلك. وأفريقية والمغرب لما حاز إليها بنو هلال وبنو سُليم منذ أول المئة الخامسة..»(1).

ج- العرب والخروج من أسر المكان

ثمة ملاحظات عديدة تتعلق بالأدلة والأمثلة التي ساقها ابن خلدون في تأكيد نظريته في البنية النفسية والعقلية للشخصية العربية، وقد جرى نقدها في أعمال العديد من المفكرين والمؤرخين، ولسنا هنا في وارد الخوض في هذا الغمار، لكن جوهر منهجه القائم على أثر البيئة المكانية في هذه الشخصية لا يزال يحتفظ بجديته وقيمته العلمية. ربما لم يخطر في بال صاحب المقدمة أنه يقدِّم هذاالعامل على العديد من العوامل التاريخية التي تأثر بها العرب لقرون طويلة، لكن الراجح أنه كان حريصاً على ربط كل ذلك بهذه البيئة وهذه الأحوال المكانية.

وحتى لا يشكّل ذلك قدَراً مقفلاً فقد اكتشف ابن خلدون مخرجاً من طبيعة أخرى قد ينقذ العرب من هذا الأسر المكاني والقيد الجغرافي، فقد أعلن: «أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوّة، أو ولاية، أو أثر عظيم من الدين»(2)، معتقداً بأن ما شكلته الجغرافيا لن يتغيَّر إلا بقوة خارجة عن هذا العنصر وفوقه، وهذا المخرج، كما يُشكِّل استثناءً لنظريته، فإنه يسهم في تعزيزها وتقويتها لأن نوع هذا المخرج يتصل بالإرادة الإلهية والقدرة الربانية، ويكفي ذلك دلالة على عمق الانغراس وحجم الخضوع العربي لظروف المكان وأحواله.

إنه يريد القول بوضوح أن ما فعلته هذه الظروف والأحوال لا يقوى على وضع حدٍ له سوى خالق الجميع الذي أبقى على فطرة الحق في طباع العرب فهم «أسرع الناس قبولاً للحق والهدى لسلامة طباعهم»(3).

(1) المصدر السابق.

(2) إبن خلدون: المصدر نفسه، ص 151.

(3) المصدرنفسه.

لقد ابتعد العرب عن الملك بقدر ابتعادهم في مجال «القفر» «لأنهم أبـ مجالاً في القَفْر»[1]، واستغنوا عن حاجات التلول وحبوبها بقدر «اعتياد الشظف وخشونة العيش»، ممَا رسخ «الغِلظة» و«الأنَفة» في بنيتهم النفسـ وكلها مزايا تنبع من البيئة المكانية، تفوح منها رائحة التراب والحرارة والجفاف كما تغلب عليها فيافي النواحي القاحلة، والأرجاء الخالية، والآفاق المفتو أبداً في كل الاتجاهات.

ما يهمنا في هذه المقاربة ليس النتائج العامة لمنهج ابن خلدون، بل منهجه في اكتشاف طاقة المكان والبيئة المكانية، وهو منهج يتضمّن العديد من نقا القوة التي من شأنها الاسهام في فهم الكثير من مواقف الإنسان العربي وسلو فضلاً عن إنجازاته وآثاره عموماً. وثمة العديد من القضايا في تاريخ العرب، سيما تلك القريبة عهداً من هذه الحقبة التاريخية التي تأمّل فيها ابن خلدون، يستقيم فهمها من دون أخذ مقولته بعين الاعتبار، وبالتالي الاستثمار الفعلي لـ في البحث، وهذا ما تود هذه الدراسة التأسيس له قبل المباشرة بعرض بعض هذه القضايا والسعي لاكتشاف أو تطبيق المنهج الخلدوني في الفهم والتعليل.

ثالثاً: بين شبه الجزيرة العربية والأقاليم المجاورة

إن ما ذكرناه يتجلى أكثر كلما أمعنا النظر في الفوارق الكامنة بين إقليم شـ الجزيرة العربية، الذي يحتل حيِّزاً ملحوظاً من القسم الجنوبي لقارَّة آسيا والأقالي الأخرى، لا سيما تلك التي تشغلها الأجزاء الشمالية من مصر ووادي الرافدين وسوريا[2] في القسم الشمالي من القارَّة نفسها، هذه الفروق الحضارية، سوا في مواعيد نضوج الحضارة أم في إنجازاتها التاريخية المتوالية عبر القرون، قبل دخول إقليم شبه الجزيرة العربية عصر الحضارات الحديثة.

(1) المصدر السابق.

(2) لطفي عبد الوهاب يحيى: العرب في العصور القديمة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1979، ص 27.

هل يمكن تفسير هذا الاختلاف خارج أحوال المكان وقابلياته؟ وهل ثمّة عامل آخر أكثر بروزاً وتأثيراً في مجرى تاريخ هذه المناطق وغيرها من العامل الجغرافي بكل مفرداته ومكوِّناته؟

1 ـ العرب والإتصال بالمحيط

لقد شهدت نواحي شبه الجزيرةالعربية علاقات تجارية وغير تجارية مع الشرق الفارسي والشمال السوري ومنطقة وادي الرافدين، كما كانت لها إطلالات على المنطقة الجنوبية المحاذية لليمن وعُمَان، أو الغربية بدءاً من الحبشة صعوداً إلى مصر حيث البحر الأحمر، أو ما عرف ببحر القلزم، يشكل فاصلاً مائياً بينهما. وهذه العلاقات على اختلاف طبيعتها (تجارة، هجرة، غزوة،..) جعلت نواحي شبه الجزيرة العربية أكثر تقارباً وتجانساً بفعل الظروف والهموم المشتركة، ما أسهم في تكوين نظرة واحدة لهذه المنطقة، على الأقل بالنسبة للمناطق المحيطة.[1]

إلا أن ذلك ـ على ما يبدو ـ لم يحقق الحد الأدنى من التقارب والتعاون بين مختلف هذه الأنحاء الغارقة في نمط العيش في «القِفار»، ولكنه أوجد ما يمكن تسميته بالاستعدادات المتشابهة والقابليات المتماثلة، ما يعني ردَّات فعل واحدة تقريباً أمام أية ظروف خارجية أو داخلية جديدة تملك طاقة كبيرة على التأثير، وهذا ما جرى التعبير عنه بـ «أثر الظروف المكانية في التجانس الكبير بين عرب شبه الجزيرة»[2].

إن البيئة المكانية التي حالت دون التقارب والتكامل، وبالتالي ظهور شكل من أشكال الوحدة السياسية في هذه المنطقة، هي نفسها التي سوف تجعل سكان هذه المنطقة يملكون إستعدادات متماثلة واستجابات شبه موحدة أمام الدين

(1) لمزيد من التعمق بعلاقة الجزيرة بالمحيط راجع بروديل: قواعد لغة الحضارات، ص99.

(2) المرجع نفسه، ص 38.

الجديد الذي سوف يدفع بالأمور، ولأول مرة في تاريخ المنطقة، نحو إ… سياسي عام واحد لم تشهد شيئاً من نوعه ـ على ما يبدو ـ في كل أزمنتها الغا…

لذلك فإن نوع الاستجابة وشكلها ومستوى التحوُّل التاريخي الذي … فيها لم يتحقَّق بمعزل عن القابليات والإستعدادات الناشئة بفعل البيئة المكا… وأحوالها كما تقدَّم.

لقد لعب الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية دوراً بالغ الأهمية لكو… تضمَّن ممرَّات برِّية أقل خطورة للتجارة القديمة بين مناطق الشرق الأ… من جهة، ومناطق البحر المتوسط الشمالية والشرقية من جهة أخرى، وهذا … ينطوي على آثار سوف يكون لها مفاعيلها في مجال القابليات والإستعدا… التي ذكرناها، ويكفي القول هنا أن هذه الممرَّات والطرق التجارية شكلت … يمكن وصفه بالفرصة الأهم، إن لم تكن الوحيدة، لعرب شبه الجزيرة العر… للخروج من مستنقعات المكان، وبالتالي خوض أول التجارب التاريخية … الآخر القادم من الشمال أو الجنوب، بكل محمولاته ومواقفه وسلوكياته.

لا يعني ما تقدَّم التشابه التام بين مختلف نواحي شبه الجزيرة العربية … التجربة التاريخية، فثمة فوارق مكانية واضحة بين الجنوب العامربتمدُّ… والوسط الغارق ببداوته، والشمال الطامح في علاقاته، بين الغرب الم… بشواطئه والشرق المغامر بخياراته، بين ما هو ترجيح مناخي وما هو ترجي… موقعي، إنه تنوُّعٌ في وحدة عامة للمكان سوف يكون له دوره ليس في أص… ونوع الاستجابة للتطوُّرات التاريخية اللاحقة، بل في شكلها ولونها، وربما … حجمها وزخمها.

على أن إهتمام المحيط بشبه الجزيرةالعربية لم يقتصر على الممرَّات والطر… فثمّة أنواع من النباتات العربية تحت عناوين التوابل والطيوب، لا سيما في الـ… الجنوبي منها، شكلت المادة، ربما الوحيدة، التي يمكن للعالم، لا سيما القديم، أ… يستفيد منها … والمرتفعات الخالية والخاوية…

لم تصل الأمور إلى مستوى وصف العرب بأمَّة التوابل والطيوب، فقد شكل قسم منها «هدايا أو ضرائب»[1] يجري تقديمها للدول والقوى النافذة في حقبات التاريخ القديم، لكنها كانت بالغة الأهمية في ما يتعلق بالاتصال بالعالم وخوض تجربة تبادل المصالح، وإن بصورة محدودة جداً. مجالٌ آخر من مجالات المكان أتاحته البيئة قد يكون خارج منظومة «القِفار»، لكنه، وفي حدوده الضيِّقة، لم يشكل سمة بارزة من سمات العرب في تلك الفترات.

ثمَّة مقولة عامة تشير إلى سعي العرب في «الهجرة إلى المواقع الثريَّة، سواء وادي الرافدين أو سوريا، من قديم الزمان»[2]، وهي بلا شك إحدى المقولات الرئيسية في فهم التاريخ العربي القديم، وأن محاولات عديدة جرت لوضع حدود لهذه الحركة على أيدي الرومان والفرس، وبعض هذه المحاولات جاءت على شكل مدن أو دويلات حاجزة أو فاصلة. من الصعب تصوُّر التداعيات العامة على هوية العرب لو قدِّر لهذه الهجرات أن تتوالى أو تتواصل، من دون حواجز أو فواصل، لكن يمكن القول بأن هذا الإجراءات من قبل المحيط كان لها الأثر الملحوظ في حماية هذه الأمة من التشتُّت والضياع، وبالتالي تحوُّلها إلى مجموعات تواجه مصير الذوبان الكلي والانقراض.

نحن أمام ظروف وبيئات مكانية غير متجانسة، إحداها تتمثل بالظروف والبيئة الخاصة بالعرب التي كرست قاعدة الحركة والانتقال الدائم، وبالتالي عدم الاستقرار ضمن الإقليم أو خارجه كما نرى الآن، والثانية تتمثل بالظروف والبيئات الخاصة بكل من الشمال والشرق، حيث النمط المختلف في العيش ينظر إلى العرب بطريقة تمتزج فيها مشاعر القلق بالاحتقار، والخوف بالسخرية، والفارق الجوهري بين هذه الظروف والبيئات هو فارق جغرافي ومكاني.

من غير المرجَّح أن تكون هواجس أمم الشمال والشرق محض إقتصادية

(1) لطفي عبد الوهاب يحيى: العرب في العصور القديمة، ص 304 و305.

(2) هشام جعيط: تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، دار الطليعة، الطبعة الاولى، بيروت2007، ص 49.

تحاشي المقاسمة في خيرات المكان، أو حتى ديمغرافية تخشى أن تجر
السيول العربية بفعل أعاصير وفيضانات الغزو و الهجرة، وكلاهما موجود و
في كل الأحوال، لكن - على ما يبدو - ثمة مخاطر أعمق وأشد تأثيراً تتص
بنمط العيش القائم على عدم الاستقرار، الأمر الذي لا يمكن أن تستوعبه الإ
والدول المستقرة، بل القائمة على مبدأ ضرورة الاستقرار. إن مشهد الإنسـ
العربي يوحي - على الدوام - بصعوبة التعايش و استحالة التفاهم وبالتا
الانخراط في منظومة جديدة تتعارض مع منظومته، ومع كل ما ألفه من أنما
عيش زاخرة بقيم الآفاق المفتوحة والخيارات المتعدِّدة والقدرة على الاستقلا
والاكتفاء الذاتيّيْن.

هذه هي الهواجس - على ما يبدو - التي كانت تدور في عقول أصحاب القر
شمالاً وشرقاً، من دون أن يعني ذلك أن العرب كانوا واعين تماماً للمعضلة ال
كانت تحول بينهم وبين ما يشتهون من حياة جديدة، خصبة ورغيدة.

ويظهر فيما بعد أنه وبالرغم من إنصهار الجميع في الدين الجديد فقد ظلّ
للعربي سماته الخاصة، وعلاماته الفارقة، ونمط عيشه الخاص الذي سيرا
على مدى أجيالٍ متوالية، قبل أن يتخلى عنه بصورة تدريجية ومحدودة لاحقاً

2- مكة بقعة الإتصال والإنفتاح

في هذه الأحوال المكانية يأتي الحديث عن مكة نوعاً مختلفاً من البحث، م
دون أن نخرج عن التفكير المكاني، بل هو مجالٌ آخر من المجالات المكا
نشأت بفعل إرادة خارجية ذات طابع غيبي، ثم غدت في صميم هوية المكا
تمنحه المضامين والمعاني الروحية والوجودية، بطريقة تمتزج فيها مفردات
المكان بمفردات الإيمان، فلا يعود بالإمكان الفصل بينهما، فقد حدثت عمليـ
إنصهار كلية وشاملة، من دون أن يفقد المكان دوره كبوّابة رئيسة، وكمعطى
محسوس، لايتوانى عن مزاولة نفوذه المثقل بعبق الإيمان وأريجه الفوّاح، ه

إنه نوعٌ مختلف من المناخ له متساقطاته وحرارته ورياحه ورطوبته وتضاريسه يؤثر في النفوس كما يؤثر المناخ الطبيعي في الأجسام والأشياء، وينشئ ثقافة روحية خاصة كما ينشئ المناخ الطبيعي إقليماً مناخياً خاصاً. في هذه الناحية الغربية من شبه الجزيرة العربية المطلّة على البحر الأحمر، حيث حافظت البشرية على إيقاعٍ بطيء في النشاط والحركة، وعلى مقربة من بعض الممرّات والمسالك العابرة بين الشمال و الجنوب، وفي وسطها بالتحديد، ومن دون أية إحتمالات مبنية على خصوصية المكان وظروفه وأحواله الطبيعية، تشكلت أو انبلجت بقعة من نور سيكون لها دورها المحوري في بناء منظومة جديدة للمنطقة إلى جانب منظومتها السابقة «القِفار»، لكنها، ومن دون الخروج على منهج المكان أيضاً، ستدفع بشبه جزيرة العرب إلى الخروج من العزلة والإنكفاء نحو الإنفتاح والتفاعل مع المحيط الشاسع والهادر والمتنوّع.

لقد تحوّل المكان المقدّس إذن إلى نقطة جذب بالغة التأثير من شأنها أن تستقطب قوافل الحجّاج، من كل حدب وصوب، للحضور في أرجائه، حاملةً كل ما لديها من أفكار وتجارات، بل وحضارات، حاكتها انامل الازمنة العريقة في «مصر وسوريا وبلاد ما بين النهرين ومن المحيط الهندي ومن الحبشة»[1].

لقد تم فتح هذه البيئة، المقفلة بفعل أحوالها المكانية، لتتحول إلى بوتقة تتفاعل فيها كل التيارات والثقافات الناشئة في المحيط الواسع[2] وفي كل الإتجاهات، من دون أن تنال من شروطها العنيدة في القبول والرفض.

إنها تجربة مخالفة لمألوف الأمور، هكذا قُدِّر لهذه المنطقة المختلفة أن تسلك طريقها الصعب إلى تاريخٍ سيؤسس شكل ومضمون هذه الناحية من العالم لقرون طويلة ولا يزال.

(1) موريس لومبارد: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبد الرحمن حميدة، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص 31.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

ثمة أسئلة عديدة عن أسباب إمتناع العديد من قبائل شبه الجزيرة العربية عن التحوُّل إلى الديانات الشائعة في تاريخ المنطقة القديم بالرغم من وصولها إلى العديد من النواحي و الواحات الغربية والجنوبية؟؟

فمع كل هذا التواصل أو التماس لماذا لم نلاحظ تحوُّلات في المجال الديني؟

من الثابت أن معظم القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية كانت على الوثنية عشيَّة ظهور الإسلام، ومن الثابت أيضاً أن إنتشار المسيحية، فضلاً عن اليهودية، بقي محدوداً و خجولاً، فقد لاحظنا المسيحية في نجران وبعض النواحي في شمال شبه الجزيرة، كما لاحظنا اليهودية في يثرب وبعض القرى في الشمال أيضاً، لكن من دون تأثير في المحيط، وبعبارة أخرى لم تصل هذه الجزر إلى مستوى السطوع والإشعاع، وبقيت دون ذلك بكثير، بل إن القبائل اليهودية شكلت ما يشبه التجمُّعات المقفلة و النافرة في هذاالوسط العربي الشاسع.

لماذا هذا الانكفاء والإكتفاء بالوثنية في ظل هذه الخيارات الماثلة بكل ما لديها من مضامين ساحرة وإجابات أقل ما يُقال عنها أنها أكثر منطقية مما كانت عليه الوثنية في تلك الأزمنة؟ لماذا هذا التجافي والتنائي وصرف الوجه وعدم الانفعال؟

3ـ شروط العرب في إنتشار الدين

ثمة أمور عديدة وقفت خلف هذه المشاعر الجامدة والباردة، لكن من المرجَّح أن ما حدث لم يكن بمعزل عن السمات والمزايا الطبيعية للإنسان العربي، هذه السمات والمزايا التي نشأت بفعل التجربة الجغرافية والمكانية وشكلت ما يشبه الشروط اللازمة في أي عملية تفاعل أو انفعال ذي مضمون ديني.

إن اليهودية التي وصلت إلى القبائل العربية لم تكن مرحِّبة بالآخر، وما كانت أبوابها مشرَّعة أمامه، فقد كانت قيم اليهودية القائمة على تمجيد الذات، وحب المال والحياة الرغيدة المستقرة، مختلفة جوهرياً عن قيم القبائل العربية

المتماهية مع المكان في ظل شظف العيش وعدم الاستقرار.

كذلك لم تشكل المسيحية القائمة على حياة الرهبنة، وكبح الغرائز، والتبتُّل المتواصل، والخيارات السلمية، نقطة جذب لقبائل ترسَّخت لديها قيم الطبيعة الباحثة دائماً عن حاجاتها بمختلف الوسائل العنيفة، كالغزو، والسلب، والحروب المتواصلة.

لم يكن بإمكان هذه القبائل القبول بأية فكرة لا تتصل بواقعها وتجربتها العريقة والعميقة، كانت مُستعدِّة لقبول كل فكرة تعترف بشروطها وقيمها التي تشكلت ونمت في ظل المكان وبكل حيثياته وموجوداته.

فالإنسان العربي كان متأثراً إلى أبعد حدود بقيم الشجاعة والإباء والكرم، والتحرُّر من القيود، وحماية الشرف والحياة الاصيلة كأصالة الصحراء، وإن كانت قاسية كقساوتها، والمتوغِّلة في فيافيها وتضاريسها، وإن كانت عسيرة وشحيحة في نباتها ومائها.

إنه بحاجة لدين يقدِّر ذلك أولاً، وإن حمله على تجاوزه لاحقاً، وهذا ما لم يكن بمقدور الديانات الشائعة في تلك الفترة، لا سيما اليهودية والمسيحية، أن تتجاوب معه أو تجاريه، ويبدو أن الإسلام كان أقرب إلى ذلك من أي دين آخر.

لقد ارتضت لنفسها الوثنية بكل سذاجتها لقابليتها على التعديل والتغيير، ارتضتها لكونها ليِّنة العريكة تعيد تركيبها في كل مناسبة، وتتحرَّر من قيودها عند كل ظرف قاهر.

إن هذا العربي الذي لم يتعوَّد زمناً على الإنخراط في نظام حياتي يضبط سلوكه وحركته ومواقفه، إختار وثنيةً على طريقته وبيده لا تلزمه بشيء سوى ما يلزم هو نفسه. وكما تعدَّدت مضاربُه ونواحي ظعنه وإقامته، كذلك تعدَّدت أوثانه وأصنامه. وما كان لهذه القبائل التي ليس بوسعها أن تتوحَّد على أمر من أمورها، أوشأن من شؤونها، أن تتوحَّد، وبشكل تلقائي وعفوي، على وثن من

أوثانها أو صنمٍ من أصنامها، فضلاً عن أن تتوحَّد على دين أو إله يجمع شتاتها ويقرِّب البعيد بينها، إلا بقدر تجانسه مع واقعها وتناغمه مع ظروفها المكانية.

4- بادية الشام والفصل بين الأقاليم

والحديث عن محيط شبه الجزيرة العربية يضعنا أمام منطقة واسعة في الشمال تسمى «بادية العرب»[1] شكلت ما يمكن وصفه بالفاصل الإقليمي بين شبه الجزيرة والشمالين الشرقي والغربي، ولعلها، بصورة من الصور، كانت وراء هذه العزلة العريقة التي غرقت فيها المنطقة لقرون طويلة. توقف كتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» أمام هذه المساحة الشاسعة التي يبدو أنها حافظت على كثيرٍ من ميِّزاتها بالرغم من مرور قرابة أربعة قرون على تحوُّلها إلى الدين الجديد. وبعد أن ذكر وجود المياه والغدران والآبار والعيون والتلال والرمال والقرى والنخيل وقلة الجبال، أشار إلى أنها «كثيرة العرب، مخيفة السبل، خفية الطرق، طيِّبة الهواء، رديَّة الماء، ليس بها بحيرة ولا نهر إلا الأزرق، ولا مدينة إلا تيمار».

يمكن القول بأنه لولا هذه البادية لكان الحديث عن بلاد الشام كإمتداد جغرافي مناخي لشبه الجزيرة العربية حديثاً واقعياً وينطبق ذلك أيضاً على الحدود مع العراق. هكذا حالت البادية، ولا تزال حتى وقتنا الحاضر وإن بنسبة مختلفة، دون تبدُّل أوتقلُّص المزايا المكانية لشبه جزيرة العرب، مسهمة بما يمكن وصفه بالاختمار المتواصل لتجربة المكان المقفل نسبياً، وما في ذلك من تعزيز للهوية الذاتية وأصالة التاريخ واللغة والسلوك العام.

حتى زمن المقدسي كان على الحُجَّاج الذين يقصدون مكة برّاً المرور بهذه المنطقة، وقد اعتبرت هذه المنطقة إقليماً مستقلاً «لأن أحداً من أهل الأقاليم الثلاثة عشر لا طريق له إلى مكة في البرّ إلا فيها». وإذا كان لنا أن نتمادى في

(1) المقدسي، محمد بن أحمدبن البناء البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1987، ص 204.

الخيال والتأويل فإننا أمام إختبارٍ إلزامي لكل الذين يودُّون الدخول إلى شبه الجزيرة العربية في أن يستسلموا لشروط المكان، ويتخفَّفوا من أشياء الزمان، قبل أن تلامس أقدامهم هذه الناحية الغائرة من القسم الجنوبي الغربي لقارة آسيا.

ولعلَّ هذا الفاصل، مضافاً إلى مزايا شبه الجزيرة، كان خلف تردُّد أوعجز العديد من الدول والامبراطوريات من السيطرة عليها، أو على الأقل الإمساك الكامل بطرقها ومسالكها. ومن المفيد هنا القول بأن ما شكل فاصلاً أمام القادمين من الشمال أو الشرق لا يبدو أنه يلعب الدور نفسه أمام القادمين من الجنوب، سواء الشرق أوالغرب، فالمعطيات التاريخية لا تشير إلى معوقات طبيعية حالت دون الانتقال أوالهجرة من شبه الجزيرةالعربية شمالاً أو شرقاً، ولنا أن نتوقّع ذلك، على الأقل بناءً على التقارب العام في هوية المكان الطبيعية والتاريخية.

ومع ذلك فقد وصفت هذه المنطقة بأنها «كثيرة العرب»، وهذا الكلام يعود كما ذكرنا، إلى القرن الرابع الهجري، وفيه ما فيه من دلالات على تجذُّر العرب في هذه النواحي المتجانسة مع طريقتهم ونمط عيشهم، بالرغم من موجات التمدُّن أو التريُّف المتواصلة للقبائل العربية منذ ظهور الإسلام وحتى ذلك الزمان.

يعيشون على «نبت يقال له الغث»[1] ويزاولون قطع الطريق، إلا أنهم لا يتردَّدون في إيواء الغريب، وهداية الضال، وخفر القوافل، كأنهم جزء من نظام هذه البقعة الشاسعة التي لطالما شكلت عاملاً شديد التأثير في السلوك الإنساني وعاداته وأحلامه.

إنه لمن المثير أن تحضر كل هذه الظروف المكانية، في داخل شبه الجزيرة كما على التخوم في البادية، في المناخ كما في الموقع، في التربة كما في التضاريس، لكأننا أمام عملية إختمار طويلة الأمد قلَّ مثيلها في العالم القديم.

(1) المصدر السابق، ص 206.

والبادية على العموم حائل ثقافي، كما هي حائل طبيعي وجغرافي، فقد حال دون انتشار العديد من الأديان والأفكار الشائعة في المحيط، كما ستحول لفتـ ما، وفي مناطقها الأكثر بداوةً تحديداً، دون انتشار الإسلام، الدين النابت في بيئة العرب، والناطق بلغتها، والراعي للكثير من أشيائها ونماذجها. هذا الدين الذي استوعب نمطها في العيش وخصوصيتها في السلوك، واعترف بالعد من هواجسها وحاجاتها، واستخدم قسماً ملحوظاً من أساليبها وأدواتها، وسلك دروبها وممرَّاتها، هذا الدين وقف لفترات طويلة على تخومها، مكتفياً بكف أذاها، وحصر مداها، وتضييق مساحتها في الحركة والتأثير.

هذا الأمر لا يختص بنوعٍ من البوادي، بل كل ما يمكن أن يطلق عليه هذا المصطلح الغني بالدلالات والإيحاءات. فقد أشار ابن خلدون الى ارتداد «البرابرة بالمغرب اثني عشرة مرة ولم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير فما بعده»[1]، معلّلًا ذلك بكثرة «العصائب والقبائل الحاملة لهـ على عدم الإذعان والانقياد»[2]، وهذا مثالٌ آخر شبيه بالقبائل العربية الغارقة في بداوتها، حيث القناعة بالاكتفاء والاستقلال تؤكِّد أخلاقية خاصة تتنافى مع الإذعان والانقياد، وتتجانس مع المقاومة والتمرُّد أمام كل ما هو جديد أو غريب. هكذا انسحب مفهوم الحيوان المفترس، والتقلُّبات المناخية المفاجئة، والغزو والسلب، على مفهوم الدعوة الجديدة، والفكرة الجديدة، فضلاً عن الدين الجديد. والموقف واحد يتفاوت ما بين المواجهة المباشرة، أو الامتناع المطلق، بغية حماية الواقع القائم والحؤول دون أي تهديد يمكن أن تتعرض له أي مفردة من مفرداته.بعد ذلك قدَّم ابن خلدون تفسيره العام لهذاالسلوك الارتدادي المتكرِّر، وهذه الأخلاقية الصلبة: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى وكلُّهم بادية»[3].

(1) ابن خلدون:المقدمة ص 164.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

5- بين البادية والمدينة

وفي سياق توضيح تعليله قدَّم ابن خلدون مقارنة بين البادية والمدينة، معتمداً تجربة انتشار الإسلام في كل من العراق والشام، خالصاً إلى نتيجة ذات مضمون مكاني واضح، «وإنما كانت حاميتها من فارس والروم... أهل مدن وأمصار، فلما غلبهم المسلمون على الأمر، وانتزعوه من أيديهم، لم يبق فيهم ممانع ولا مشاق»[1].

صحيحٌ أن مصطلحي المدينة والمصر تعبيران حضاريان يتجاوزان البعد المكاني الجغرافي إلى البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي، فالمدينة أو المصر إطار عام ينطوي على مضامين عديدة لا يمكن اختزالها بعنصر واحد، لكن، ومن دون مصادرة أو تجاهل لأي من الأبعاد المذكورة، لا يمكننا التقليل من المضمون الجغرافي والمكاني الذي يشكل المادة الأساسية لكيان المدينة والمصر، كذلك لا يمكن التقليل من فكرة أن المدينة والمصر في التحليل الأوَّلي ليسا سوى تطوير نوعي للمكان حسب شروطه وظروفه وقابلياته.

فمدن العراق، أو مدن الشام، هي بقاع جغرافية، جرى تعميرها وبناؤها بأدوات وقواعد فرضتها المعطيات والقابليات الخاصة بمكان كل مدينة. وبالرغم من كل المحمولات والمضامين التي ستنطوي عليها هذه المؤسَّسة الحضارية، لن تكون خارج النفوذ المكاني الذي يتجسَّد في مناخها وموقعها وتضاريسها وحتى مكوِّنات تربتها وثرواتها الطبيعية.

لقد ربط ابن خلدون إذن بين انتشارالدين الجديد واستقراره والبنية المكانية التي يعيش في أرجائها المستهدفون بهذا الدين، لكأنَّه كان يودُّ القول بأن الفكرة النوعية تتطلب مكاناً نوعياً بقدرها، فكما تسهم الفكرة النوعية في إستنهاض وتحفيز القابليات الموجودة، كذلك فإن المكان النوعي يسهم، هو بدوره، في تعزيز قوة هذه الفكرة وإنتشارها، فضلاً عن استثمارها وتعميم خيراتها

(1) المصدر السابق.

على أوسع مساحة ممكنة. فالفكرة تحتاج إلى منازلها وأمكنتها وسبل تقدُّم ونموِّها، تحتاج لمن لديه القدرة على فهمها وإكتشاف صدقيتها، وبالتال الإنصياع لمنطقها والانخراط في جماعتها، ولا يمكن تحقيق ذلك بعيداً ع التمدُّن، إن لم نقل خارج مؤسسة المدينة وأهم مقوِّماتها تحديداً.

ꕥ

الفصل الثاني

الفتوحات : مقاربات وإشكاليات

- تمهيد

شكلت الفتوحات الإسلامية خارج شبه جزيرة العرب في بلاد الشام والعراق ومصر و فارس وغيرها، لا سيما في العهدين الراشدي والأموي، واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام.

ما يستوقف الباحث في الفتوحات أنها مثلت ما يشبه الامتداد[1] التلقائي والعفوي، إذا جاز التعبير، للعمليات الحربية التي انطلقت في عهد الرسول، فبالرغم من الخروج الكلي من شبه جزيرة العرب لا تزال الأهداف متجانسة، كما لا تزال الشعارات متقاربة، وبعبارة أخرى المقدِّمات نفسها والمنهج هو عينه. وهذه أول إشارة إلى أن ما وصلت إليه الفتوحات لاحقاً لم تكن قد خطرت في ذهن أصحاب القرار، على الأقل لجهة حجم وحدود النواحي، وإذا صح هذا التحليل فإننا أمام حركة تاريخية تنطوي على مقوِّمات شحن ذاتي، حيث أن كل عملية فتح جديدة أنتجت طاقة جديدة لمواصلة الفتوحات اللاحقة.

جرى التعامل مع المعطيات التاريخية بخصوص الخلفية العامة عبر منهجين وطريقتين: الأولى تنطلق من فهم ديني أساسي تعتبر الفتوحات طريقة في نشر الدين وتعزيز حضوره في العالم، والثانية تنطلق من فهم مادي أساسي تعتبر

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1983، ص 139.

الفتوحات طريقة في توسُّع الدولة الجديدة بما يعزِّز مصادرها، و بالتالي يدع
إستمرارها. والحقيقة الواقعة تفرض الدمج والمزج بين هذه المنهجين، و
يظهر أن خللاً منهجياً يحول دون ذلك.

لقد إندمج الديني بالمادي، وامتزج الروحي بالاقتصادي، في الشخص
الواحدة و في المجموع العام، حتى ليصعب على الباحث فصلهما أو النظر
خلال أي منهما، لا سيما في المراحل الأولى من بداية هذه العمليات. والتأ
بمصادر[1] الفتوح يؤكد ذلك، وإن غلبت عليها المسحة الدينية باعتبارها العنص
الأقوى والأقدس عند أصحابها.

على أننا عندما نحدِّد هذين العنصرين، وكما تعوَّدنا في هذه الدراسة، نبحث
دائماً عن الجذور الأكثر عمقاً والخلفيات الأشد تأثيراً، تلك الجذور والخلفيا
التي تتصل بالعامل الأكثر ثباتاً والأشد فعالية، الذي يمنح العنصر الاقتصاد
معظم مضامينه، ويقدِّم للعنصر الديني كثيراً من مسوِّغاته، كما يثري كثيراً م
غاياته، إنه عامل المكان بتجليّاته المتنوِّعة.

فدولة الإسلام القوية العزيزة مطلب ديني، لما في ذلك من حماية ونشر لثقاف
الدين وإستقطاب المعتنقين الجدد، كذلك هي مطلب مادي لتأمين الشروط
اللازمة للإستقرار والنمو الاقتصادي، ولا يمكن تحديد أسرار القوة والعزة في
هذه الدولة بعيداً عن قابليات المكان وطاقاته، فهدف الحماية لا يتحقق من دو
مقوِّمات مكانية وجغرافية، وهدف نشر الثقافة يحتاج إلى بيئة ساطعة ومُشعَّ
إلى مركز تنطلق منه موجات التبشير والتحذير بالفكرة الجديدة والمضمو
الثقافي الجديد.

إن الحضور في المكان حيث يراد للقاطنين فيه أن يعتنقوا الدين الجديد، أو

(1) البلاذري، أحمد بن يحيى: فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1988، ص 111-113.
الواقدي، محمد بن عمر: فتوح الشام، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية،
الطبعة الثانية، بيروت 2005، ج2، ص 32

على الأقل أن لا يعيقوا إنتشاره، إن هذا الحضور هو أكثر الطرق فعالية وأقربها إلى تحقيق الهدف، والفتوحات بهذا المعنى تعني الإقتراب من أدنى مسافة ممكنة من المستهدفين في نشر الإسلام أوالمعنيين به.

إذن في المبدأ، وعلى الأقل من الناحية النظرية، لا مانع من اعتبار الفتوحات شكلاً من أشكال تجاوزالمسافات والفواصل المكانية، بغية ضم النواحي الجديدة إلى البيئة الجغرافية المتوخاة تيسيراً لعمليات الإعتناق والدخول في الدين الجديد. من هنا لم نلحظ في المصادر التاريخية الإسلامية أي إعتراض على مبدأ الفتوحات، بالرغم من تعدُّد الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية زمن الفتوحات وما بعدها.

أما في المجال المادي فنحن أمام تضخُّم وتنامي في فعالية هذا العنصر كلما تضخمت وتنامت أعداد المسلمين الجدد، وكثرت النواحي المنضوية حديثاً في دولة الإسلام، لقد ضاق المكان الأول للإسلام في عهد الرسول عن القيام فعلاً بحاجات الدولة الناشئة والنامية دائماً.

ثمّة طاقات هائلة من الرجال تخلَّت عن نظام حياتها السابق في التجارة والرعي والغزو والسلب تنتظر خياراً جديداً في تحصيل المعاش يتناسب مع النظام البديل والعتيد. لقد تم هذا الإنتظار في ظل الامعاء الفارغة، والأفواه الجائعة، والحاجات الأساسية الضاغطة.

وفي الوقت نفسه ثمَّة إمكانات مادية هائلة تلوح بالأفق، تتناقلها الوفود والشخصيات القادمة من الشام والعراق ومصر وفارس، تطرح نفسها بديلاً مادياً جديداً يتوازى مع البديل الديني الجديد ويتناسب مع مندرجاته.

فالفتوحات من هذه الزاوية معالجة عاجلة للتفاوت الشديد بين قابليات وإمكانات مكان البيئة الأولى للإسلام من جهة، والحاجات والمستلزمات العادية والناشئة المتفاقمة مع مرور الوقت. والخيار هنا يرقى إلى درجة الضرورة أو الانفجار، وبالتالي الإنتشار من دون قواعد ولا مبادئ.

ما حدث في شبه جزيرة العرب من توحيد وتكتيل، ونظم وقيم جديـ يتجاوز بمستلزماته ما تقدِّمه منظومة «القِفار»، ونمط عيش «الابل»، والاكتـ بالقدر اليسير والبسيط من الطعام والشراب. نحن أمام منظومة جديدة، ونـ عيش جديد، وحاجات مُضاعفة لا تقوى على تأمينها إلا بيئات مكانية وجغرا مختلفة، على غرار بلاد الشام والعراق وغيرهما.

إذن،لسنا أمام خيار توسُّعي طوعي بالمعنى المعاصر، ولسنا أمام خيـ إستعماري أو إستيطاني ينطوي على تفضيلات وانتقائيات ترفيهية وكمالية ـ غالب الأحيان، نحن أمام خيار وجودي، حيث نشأ نظام غني في منطقة ضعيفـ وما على أصحاب القرار إلا البحث عن منطقة غنية تتناسب مع ثراء النظا الجديد، فكانت الفتوحات.

ومن المؤشرات ذات الدلالة في هذا السياق أنه وبالرغم من خروج الأعدا الهائلة من المسلمين في الفتوحات في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وبالرغم من بدء استفادة المدينة من عائدات الفتح، فإن جدباً أصاب مركـ الدولة هدَّد حياة قاطنيها، ما استدعى أمراً من الخليفة لواليه على مصر للإسرا في نجدة عاصمة الخلافة بالحنطة، قبل أن يقضي الناس جوعاً، بفعل الظرف المكاني والجغرافي الصعب. هذه الصورة تنجلي بشكل واسع مع مرور الوقت، وتنامي السلطة، وما تحمَّله الخلفاء الثلاثة نتيجة الإصرار على المدينة كعاصمة للخلافة.

هذا الواقع لن يستمر مع الخليفة الرابع، حيث تركها من دون إعلان رسمي، عشية معركته مع المنشقين في البصرة، ولم يعد إليها أبداً.

أولاً: مقاربات تطبيقية

1- مكة المكرمة

قد لا تكون مكة الناحية الأشد قساوة وصعوبة في شبه الجزيرة العربية، لكنها

بالتأكيد ليست الناحية الأكثر لطافة وسهولة، فبالرغم من إنفرادها ببعض المزايا الطبيعية، إلا أن سرَّ ظهورها، وجوهر دورها التاريخي، يكمن في هويتها الدينية التي تشكلت منذ عهد النبي ابراهيم وابنه النبي اسماعيل، قبل مئات السنين من ظهور الإسلام، ما يعني أن ما أسهم فيه المكان يعتبر عامل أساسي إضافي الى جانب الهوية الخاصة التي أُريدت لهذه البقعة الغائرة والبعيدة عن ميادين الحضارات في التاريخ القديم.

ما تقدَّم لا ينفي أو يضعف منطق المكان في تاريخ الحاضرة المقدَّسة، فبعد أن حظيت بشرف القداسة ونالت صدارة المكانة بين حواضر المنطقة باشرت مسارها التاريخي، وسلكت مراحلها الطبيعية كأي حضارة، لكن في ظل هوية روحية عميقة التأثير.

صحيحٌ أن هذه الهوية عوَّضت أو حفَّزت عناصر غير مكانية، لكن ذلك لم يحل دون مزاولة المكان لنفوذه، سلباً أم إيجاباً. سنرى لاحقاً أن هذه الهوية ستحتفظ بالوجه الأبهى لمكة، أما الوجوه الأخرى لهذه الحاضرة فسيكون أمامها إختبارات عديدة، ذات طابع مكاني وجغرافي، لن تخرج منها بما يوازي الدور الديني التاريخي لها. فالمناخ والموقع والتضاريس إضافةً إلى التربة، كل ذلك سيكشف مستويات ملحوظة من الضعف في المكوِّنات العامة ما سيؤثر على الدور التاريخي بشكل ملحوظ ابتداءً من الهجرة، حتى إذا وصلنا إلى آخر العهد الراشدي بتنا أمام مرحلة جديدة، ليس في تاريخها فقط، بل في تاريخ البيئة المكانية والجغرافية لكل المنطقة التي تنتمي إليها، عنيت بذلك نواحي شبه الجزيرة العربية قاطبةً.

وصف اليعقوبي مكة في كتابه البلدان، مسلِّطاً الضوء على تضاريسها، وقد أحصى اثني عشر جبلاً فيها، وست وعشرين شِعْباً لأوديتها، ومما ذكره بالنص الحرفي «... ومكة بين جبال عظام، وهي أودية ذات شعاب»[1]. وبعد أن يذكر

(1) اليعقوبي، احمد بن علي: كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1988،

أسماء الجبال والأودية، يشير إلى ملوحة مائها بالرغم من كثرة عيونها، وبـ
أنه من أعلام «البلدان» في القرن الثالث الهجري، فقد ألمح إلى أن حاجتها مـ
الغذاء «تُحمل إليها من مصر إلى ساحلها وهو جُدَّة»[1]، ولا يبدو أن هذه الصور
تختلف جوهرياً عن الصورة التي كانت عليها هذه الحاضرة في صدر الاسلام
بل ربما كشف الزمن عن عناصرها الطبيعية بمستوى أكبر وأوضح مع توالي
التحديات وظهور الاستجابات.

وبالرغم من الدور المحوري الذي كانت تلعبه مكة عشية ظهور الإسلام، إلا
أنه في المرحلة السابقة لذلك، «كان الناس يحجُّون ثم يتفرَّقون فتبقى مكة خالية
ليس بها أحد»، كما أورد أبو عبيد البكري في كتابه معجم ما استعجم[2]. هذا
ما يؤكد غلبة التأثير للهوية الدينية في الجانب الإيجابي من التاريخ، فيما لعبت
الظروف المكانية ـ على ما يبدو ـ دورها السلبي في الابقاء على هذه الحاضرة
في معزلٍ عن التطوُّرات التاريخية السائدة في المحيط والعالم.

أعلن الرسول دعوته متدرجاً من عشيرته إلى العشائر والقبائل القاطنة في
مكة، لكن هذه المجموعات المختلفة لم تجد في الدين الجديد ما يسهم في
تحسين معيشتها وتوسيع ثرواتها، أو على الأقل ما يخفِّف من وطأة الصعوبات
والظروف المكانية المحيطة بها.

ثمّة وعود جذّابة جداً أُغدِقت على المجتمع المكي تنتمي إلى عالم الجغرافيا
والمكان، وقد تضمَّن القرآن الكريم مجموعة كبيرة ونوعية منها، كالأنهار الجارية
والثمار الطيِّبة، بالإضافة إلى الجِنان على اختلافها[3]، ويكفي أن مصطلح الجنَّة

ص 77 و 78 و 79.

(1) المصدر نفسه، ص 79.

(2) البكري، عبدالله بن عبد العزيز: مُعجَم ما استُعْجَم، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1998، مجلد 1، ص 80.

(3) ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ... ﴾ قرآن كريم، الرعد/ 35.

يرمز، من الناحية المادية على الأقل، إلى أعلى ما يمكن أن تصل إليه أحلام أي إنسان عربي في ذلك المكان وتلك الحقبة، لكنها، وبحكم أنها مؤجَّلة لليوم الآخر، ومشروطة بسلوكيات وتضحيات محدَّدة، فقد اعتبرتها نخبة المجتمع المكي تعويضات متأخرة و غير محسوسة أومضمونة، وتتطلَّب في الوقت نفسه أثماناً غالية وخطيرة. إذن المحاولة الأولى للرسول مع أعيان مكة تضمَّنت، فيما تضمَّنت، خيارات من شأنها معالجة العديد من الحاجات والنواقص التي ليس بوسع المكان تقديمها، أو أن المكوّنات البيئية حالت دون تحقُّقها، لكن الموقف المكي لم يرقَ الى مستوى العرض المقدَّم لأسباب عديدة، منها ما يرتبط بوضعيته المكانية وحجم الضغوط والمخاوف والهواجس الناجمة عنها، فضلاً عن ذهنية البديل العاجل والمحسوس، فلم يتلقَّف هذه الفرصة، ما أدى إلى تفويتها، على الأقل لسنوات عديدة.

أ ـ حصار شِعْب أبي طالب

أول أنواع وإجراءات الرفض القرشي القاطع والحاسم للدين الجديد حدث في السنة السادسة من البعثة، وتمثل ذلك بإخراج الرسول وأتباعه من المكان الأساسي والفعلي إلى مكان آخر، كإجراء عقابي من جهة، ووقائي من جهة أخرى. إنه التدبير الجغرافي الذي ينطوي على ظروف حياتية بالغة القساوة من شأنها، حسب توقُّعات القرشيين، حمل المسلمين على إعادة النظر بخيارهم الديني الجديد، أو على الأقل إضعاف هذه الجماعة الخارجة إلى أدنى الدرجات الممكنة، والحؤول دون التكاثر من جديد.

ثمة سياسات أخرى رافقت عملية الحصار أوالنفي تمثلت بالقطيعة الاجتماعية، حيث تنعدم المخالطة والمبادلة والمصاهرة، لكن على ما يبدو ظل المكان بما ينطوي عليه من تضييق وحرمان، وفي مقدمتها ندرة الطعام والهامش المحدود

﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ قرآن كريم، آل عمران/ 133. ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴾ الرحمن/ 46.

للتحرُّك، في مقدِّمة الضغوط التي مورست في هذه الفترة.

المعلومات التي وصلتنا عن هذه المرحلة عامة في أغلبها وتفتقر إلى التفاصيل ما يدفعنا إلى التساؤل حول المقصود بتعبير الحصار وحجمه وطريقته الفعلية لكن من دون أن يعني ذلك التشكيك بأصل هذا الإجراء ومفاعيله المؤثرة.

لقد بقي النبي والمسلمون ثلاث سنين متواصلة، حيث «ضاق الأمر عليهم يصل إليهم شيء من الطعام، إلا سرّاً»[1]، وتنتهي العملية بنوع من الشعور بوخ الضمير في صفوف «نفر من قريش» اجتمعوا وتساءلوا عن معنى أكلهم الطعا وشربهم الشراب، ولبسهم الثياب «وبنو هاشم هلكى لا يبايعون ولا يناكحو »[2] على حد تعبير الرواية التاريخية.

من الصعب أن تمر هذه الفترة، من دون تطوُّرات ووقائع ذات مغزى في أ المكان الجديد على نمط عيش هذه المجموعة، والراجح أن الأمور لم تك مقفلة إلى هذا الحد الذي توحي به الرواية التاريخية، لكنه كان حصاراً مؤثراً م دون أدنى شك.

- الخروج إلى الطائف

بعد الحصار والخضوع لبنية المكان الصعب، وبالتالي الصورة التي انته إليها الأمر، بدا وكأن خيار الخروج من المكان، وإن بصورة إختيارية هذه المرة، لا يزال، بل هو الخيار - الضرورة - . لقد تحوَّلت مكة بعد الحصار، أكثر مما كانت عليه قبله، إلى مكانٍ صعب وبيئة غريبة، وبدا أن إختراق صفوفها بالدين الجديد صار عسيراً أكثر من أي وقت مضى، إن لم يكن مستحيلاً، وكلُّ شي في هذه الحاضرة الحامية تحوَّل، بإرادة الأعيان وأصحاب القرار، إلى بيئة

(1) البلخي، أحمد بن سهل: البدء والتاريخ، وضع حواشيه عمران المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1997، ج2، ص 55.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 56.

منافية إن لم نقل معادية. لقد جرى إقفال كل الدروب والبيوت، بعد إمتناع كل العقول والنفوس. فالأرض لم تعد مستقرة، والمناخ خلا من أي وعدٍ بالرطوبة أو البرودة، إختفت من المكان كل أسباب الأنس، كما غادرها، منذ سنوات، النسيم العليل. لقد بدا الخروج من المكان الى مكان آخر خياراً تلقائياً وعفوياً، وهذا ما تم بالفعل.

إن التدقيق بالجهات أو النواحي التي يمكن أن يختارها الرسول مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الاستقرار والحد الأدنى من القدرة على التفاهم، وبالتأكيد المسافة الجغرافية، يفضي بنا الى حاضرة الطائف التي لا تبعد سوى50 ميلاً تقريباً عن مكة، لقد كانت، للوهلة الأُولى على الأقل، الناحية الأجدر بالمكان الجديد، والبديل العتيد.

الكلام عن مناخ الطائف وتربة الطائف كلام إيجابي، وكذلك، وإن بصورة أقل، الكلام عن الموقع والتضاريس، ما يعني أن الظروف المكانية جيدةٌ وطيِّبة[1]، هل كان يكفي ذلك لدعوة أعيانها للدخول في الدين الجديد؟ وماذا نجم عن هذه الخصوصية الجغرافية في مجال الموقف من الإسلام؟!.

المعروف أن قبيلة ثقيف، القبيلة الماسكة بقرار هذه الواحة الخضراء، رفضت كلياً دعوة الرسول، وأساءَت له شخصياً، والسؤال هنا ما علاقة المكان بهذا الموقف؟ وفي الأساس هل ثمَّة علاقة من هذا النوع؟

لقد جرى إستغراب هذه المحاولة ووصفها أحد الباحثين بأنها «محاولة يائسة». ولشدة إستبعاد هذا النوع من المحاولات شكَّك باحثٌ آخر بحدوث هذه المحاولة، إلا إذا انعدمت الخيارات أمام الرسول، وبالتالي دخوله في «حالة حيرة لا يعرف إلى أين يتجه»[2]، بل جرى اعتبار محاولة الطائف نوعاً من

(1) البكري: معجم ما استعجم، م1، ص 69-70. المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 80.

(2) هشام جعيط: تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، ص 288 - 289.

التمويه[1] للعودة إلى مكة بعد الحصول على الإستجارة من أحد أعيانها، أي كـ انتهت الأمور بالفعل.

إن عنصر الاستغراب الرئيس يكمن في أن الرسول يعرف تماماً حجـ المصالح المشتركة بين أعيان مكة والطائف، وأنه من غير المعقول أن ينـ أعيان الطائف موقفاً إيجابياً من الدين الجديد من شأنه أن يهدد هذه المصالح، لا سيما وأن المكيِّين يشكلون العنصر الأقوى في هذه المصالح، وهو أمرٌ لا يمكـ لثقيف المغامرة به مقابل دين لم تتسنَّ لها القناعة بإمكان التعويض عن خسارتـ الفادحة مع قريش فيما لو دخلت فيه.

ما تقدم صحيحٌ في نفسه، ومؤثرٌ بلا ريب، لكن اعتباره كخلفية حاسـ وحيدة في الموقف الثقفي يحتاج إلى دليل غير متوافر.

إن موقف ثقيف ناجمٌ في الأساس عن حساباتها الخاصة، وطريقتها الخاصـ بل عن نمط حياتها وعيشها التي تشكَّل بفعل ظروفها البيئية والمكانية أيضاً.

إن هذا الاستقرار الذي كانت تنعم به الطائف، حال دون انفتاحهاعلى الديـ الجديد، لما يمكن أن يتسبَّب به من تبديل وتعديل، بل تغيير، في كل ما يبدو مستقراً ومريحاً إن هي دخلت فعلاً في هذا الدين.

صحيحٌ أن هذا الاستقرار في أصل وجوده يسمح بالتفاهم والتواصل، وهذا أمرٌ واقعي ومنطقي، لكن القضية لا ترتبط فقط بهاتين الإمكانيتين، بل بكل المصالح والمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن التغيير الجذري في القيم والمعايير الحاكمة.

لقد حاول الرسول أن يقدِّم بديلاً متناسباً مع حراجة الموقف، ولكن العملية لا تخلو من مغامرة غير مضمونة، بل رهيبة ومريعة، وفقاً لبعض المعايير السائدة في تلك الفترة.

(1) المرجع السابق

إذن بالنسبة لثقيف فهي قضية تمس الطائف، ومجتمع الطائف، ونمط عيشه، قبل أي شيء آخر، من دون التقليل من الحسابات الخاصة بقريش، ولكن ذلك يأتي في الدرجة الثانية من خلفية الموقف.

إذا كان الموقف على هذه الطريقة فبالإمكان العثور على جذور معطياته وأسبابه في العنصر المكاني للطائف الذي شكل، ولا يزال، عنصراً طاغياً في مجمل مراحله التاريخية، وهذا لا يعني خلو هذه البقعة من عوامل عديدة هي العوامل التي تؤثر في مجمل أوضاع شبه الجزيرة العربية، والطائف جزء من هذا الإقليم.

إن فرادة الطائف عن المدن والأمصار المستقرة داخل شبه الجزيرة العربية تكمن في هذه الميزة بالتحديد، أي أنها تمتلك موانعها ومعطياتها الذاتية، كما تنطوي على موانع ومعطيات خاصة بالإقليم التي تنتمي إليه. من هنا نفهم اهتمامها الشديد وانخراطها العميق في ثقافة الوثنية، الخيار الديني الأكثر ملاءمة لمنظومة المنطقة وثقافتها الخاصة في تلك الحقبة.

وما يبرِّر اهتمامنا بالمعطيات الذاتية لثقيف أنها وبالرغم من فتح مكة، وسقوط المنظومة القرشية ومعها كل المصالح المشتركة مع الطائف، فإن الموقف الثقفي لم يتأثر تلقائياً أو بشكل فوري، فالمعطيات التاريخية تفيد بأن هذه الحاضرة أصرَّت على وثنيتها رغم الحصار الشديد بعد فتح مكة، وأن أمر دخولها الإسلام تأخَّر بفعل تلك الخصوصية الذاتية التي لعبت دورها الملحوظ.

أما فيما يتعلق بمحاولة الرسول فيمكن مقاربتها على الشكل التالي:

أولاً: من الصعب فهم هذا السلوك أو الاختيار على طريقة الزعماء والقادة السياسيين التقليديين، ثمَّة بذور على الرسول أن ينثرها، ورسائل لا بد له من تبليغها، وليس عليه أن يرى ثمرها أو إستجاباتها، ثمَّة مواقف عديدة للرسول، ولغيره من الرسل، فضلاً عن كثيرٍ من العظماء والحكماء في التاريخ، لم تصل إلى خواتيمها السعيدة المنظورة، كما هي الرغبة والتمنيات، هذا بشكل عام.

ثانياً: قد تكون محاولة الرسول، وبمعزل عن نتائجها المباشرة، خطوة
سياق الضغط على قريش من الطائف، وهذه استراتيجية إعتمدها الرسول عل
مدى سنوات عديدة في المدينة، وبكلفة عالية في الأموال والدماء. ومن غ
المستبعد أن يكون الرسول قد رام إشاعة الأخبار عن وصوله للطائف، حيث
المصالح القرشية ومكان استراحة الزعماء المكيين وإستجمامهم، بغية تعك
صفوهم فيها، وبالتالي حملهم على التفكير بالدين الجديد بطريقة مجدية أكثر

لقد آن الأوان، بعد تسع سنوات في مكة، و شعب أبي طالب قد حظي بثلاث
منها، أن يتغيَّر المكان لتتغيَّر الصورة الخارجية للدعوة، فلا تبقى محصورة في
مكانٍ واحد، على أهميته، وان يتبدَّل الميدان، لإظهار عزم جديد وحركة جديد
من شأنهما فرض مستوى من الجدية في تعامل القبائل والعشائر مع الدين الجديد

إن وصول الدعوة إلى الطائف، وإشاعة أخبارها، وإثارة الجدل حول طبيعتها
ومحاذيرها، هي أول المسير، وإن الرفض والسلبية التي ووجه فيها الرسول تع
عن أول احتكاك بين هذه الحاضرة الغارقة في استقرارها ورفاهيتها وفكرة الدين
الجديد، من هنا فإن العودة إلى مكة بعد الطائف، وبالرغم من النتائج السلبية
الظاهرة، تختلف عن الاستمرار بالوضع السابق. لقد تنفَّست الدعوة قليلاً،
وأعادت النظر بمسرحها الأساسي من مكانٍ آخر، وغدت فكرة أكثر شيوعاً
وإثارة، وإن كل ما نجم عن هذه المحاولة سيتحول إلى رصيد إضافي في مسار
الدعوة بعد سنوات عندما يتبدَّل الموقف وتحظى الدعوة بمكانٍ جديد وبيئة
جديدة. وأخيراً إن ما زرعه الرسول في الطائف كان مفيداً كي يتوازن السعي
بين حواضر شبه الجزيرة الثلاث، مكة والطائف ويثرب لاحقاً، الأماكن الأكثر
استقراراً وتأثيراً في مجمل النواحي الأخرى.

3 - المدينة المنوَّرة

عاد الرسول إلى مكة ودخلها بعد الحصول على جوار أحد أعيانها، ثم
استأنف استراتيجيته الجديدة في الخروج من المستنقع المكي والبيئة المكيَّة إلى

مكانٍ جديد، أو بعبارة أخرى إلى بيئة مختلفة يُتوقَّع منها نتائج مختلفة. إلتقى في مكة أثناء موسم الحج وفوداً من يثرب، الحاضرة الثالثة في منطقة الحجاز إلى جانب مكة والطائف. تعتبر يثرب من أكثر مناطق شبه الجزيرة استقراراً مع تمايز عن الحاضرتين المذكورتين بشيء من الحياد، أو النأي بالذات، سوف يكون له أثره الإيجابي على موقفها من الدين الجديد.

يمكن القول، إذن، أن خيار الرسول الخروج من مكة إلى أماكن أخرى لا يزال هو الخيار، منذ تقبُّله الحصار في شعب أبي طالب ثم خروجه إلى الطائف، وها هو اليوم يتابع خياره، لكن بمزيد من البناء والتأسيس.

وعندما نتحدث عن الخروج من المكان لا يعني، بالضرورة، الخروج الجسدي فوراً أو مباشرة، بل صرف الاهتمام عن مكة وتوجيه الجهد نحو الخارج. كذلك فإن التواصل مع المكان الجديد ليس محصوراً بالحضور في ربوعه فوراً أو مباشرة، بل هو تواصلٌ مع إنسانه الذي يحمل ويختزن كل مزايا وسمات المكان الجديد. وإذا كانت ثمة فرصة للقاء هذا الإنسان، بأفضل مكان وأنسب مناسبة، فهذا هو التصرُّف المفيد. لقد بدأ الخروج من مكة واستبدال مكة على أرض مكة، وفي مكانها الأفضل، وزمانها الأنسب.

ثمّة أمور عديدة وعناصر مختلفة أسهمت بالموقف الذي ستتخذه قبائل يثرب تباعاً وبالجملة، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو التدقيق بالعنصر المكاني، ماذا عن يثرب في مقوّمات المكان؟ و ما هومدى علاقة هذا المكان بتطوُّر الأحداث؟ وكيف تمايزت هذه الحاضرة عن مكة والطائف..؟

ثمَّة عناصر عديدة تجعل يثرب متقدِّمة وراجحة كخيار مكاني للرسول مقارنةً بمكة والطائف، ولا يعني ذلك أن هذه العناصر هي بالضبط ما كان يفكر فيه الرسول، لكنها تمثَّلت وتكثَّفت بنسبة أو طريقة معينة في ذهنه ثم ظهرت بالتالي في موقفه، ولم يكن موقف قبائل المدينة بعيداً عن هذا المسار.

من حيث المناخ تبدو المدينة ألطف مناخاً وأكثر عرضةً للأمطار من مكة،

كذلك لا تشكل تضاريسها القليلة حواجز وعوائق في الحركة واستثمار الأر أما تربتها فهي من الخصوبة بحيث أن «أموال أهلها النخل ومنه معاش وأقواتهم»(1)، فهي من هذه الزوايا متقدِّمة بشكل ملحوظ على مستوى الملا للحياة المستقرة. وفي أي حال لا بد من التذكير أن ما جعل مكة في هذه المقار لا يتصل بمكانها، بل بالعنصر الغيبي الذي تجاوز كل حيثياتها المكانية، من دو أن تفقد هويتها المكانية في التاريخ.

كذلك فيما يتعلق بالطائف، حيث كان التمايز المناخي ملحوظاً وكذل التربة، لكن يبدو أن موقع يثرب طغى على كل ما للطائف من مزايا مكاني فبينما تقع الطائف إلى الجنوب من مكة وهي نائية بعض الشيء عن الحرك التاريخية في المنطقة، ما جعلها أقرب إلى أماكن الراحة والاستجمام منها إلى أماكن الحركة والإقدام. تبدو يثرب أقرب إلى ممرَّات القوافل وطرق التواصل في المنطقة، على أن وقوعها إلى الشمال من مكة بمسافة تقريبية تقدّر بـ225ميلا حسم المقارنة لمصلحتها، ذلك أن اتجاه حركة تاريخ المنطقة غالباً ما كان شمالياً، وهي مع الإسلام، كما كانت قبله، تتطلَّع إلى الشَّمال ومناخ الشَّمال وخيرات الشَّمال ووعود الشَّمال.

إن الإيجابية التي طبعت مواقف قبائل المدينة من الدين الجديد لا يمكن فصلها عن موقعها ومناخها وبنيتها الجغرافية في الاستقطاب والتعدُّد والانفتاح.

لم تكن يثرب، بفعل ذلك كله، على غرار مكة والطائف حكراً على قبيلة أو جماعة ذات عصبية واحدة متماسكة ومتضامنة، بل بيئة قابلة لاستيعاب تنوُّع يصل في بعض الأحيان إلى حدود التعارض والتنافر، مثال: العرب واليهود، الأوس والخزرج، وهذا ما جعل هذه الحاضرة أكثر انفتاحاً وأكثر قدرة على فهم الخارج وتقبُّله. كذلك، وبحكم موقعها أيضاً، كانت أكثر تحرُّراً من الارتباطات والضغوط التي كبَّلت نظيرتيها في القسم الجنوبي من الحجاز، كما كانت أقل

(1) اليعقوبي: البلدان ص 76.

إنخراطاً ـعلى ما يبدوـ في منظومة الإيلاف بزعامة قريش.

نحن إذن أمام خيارٍ استراتيجي تطغى عليه العناصر المكانية من دون أن يعني ذلك أنها تختزن كل الدوافع الخاصة بعملية الهجرة، كما أشرنا قبل قليل.

ما يؤكد هذا الدور الحيوي لموقع المدينة بقاء الرسول فيها حتى وفاته، وذلك بالرغم من فتح مكة ودخول الجميع في الإسلام.وقد ظلَّ موقع المدينة وما حفلت به هذه الحاضرة من مزايا، وإن كانت محدودة جداً مقارنةً بمدن الشام والعراق، يسهم في حركة الأحداث وتطوُّرات السلطة الجديدة حتى سقوط معظم معاقل الوثنية في شبه جزيرة العرب، وبالتالي دخول معظم القبائل العربية المؤثرة في الدين الجديد. ولا يبدو أن مكة، حتى بعد إنخراط معظم قبائلها في الإسلام، وما تنطوي عليه من قداسة ومكانة تاريخية، كانت قادرة على تجاوز هذه المزايا البالغة التأثير في تلك الفترة من التاريخ.

من هنا فإن ما حدث، بعد إستتباب الأمور بين الرسول ووفود يثرب، وما أُطلق عليه من هجرة، لا يعود فقط إلى صعوبة ظروف الدعوة في مكة، بل وبدرجة أكثر تأثيراً يعود إلى مواءَمة الظروف في يثرب. ومن غير الواقعية إفتراض أن هجرة الرسول إلى الحاضرة الشمالية للحجاز تمت بفعل المؤامرة على قتله وتحت تأثيرها فقط(1)، إن ذلك لا يعدو كونه المؤثر في تحديد الوقت والمباشرة بالفعل. وفي التقدير أن ذهاب الرسول إلى يثرب كان مرجَّحاً في نفسه، حتى وإن لم يلتقِ وفودها في مكة، بل ربما ذهب إليها حتى ولو لم يحرز إتفاقاً قوياً على غرار الاتفاق الذي عقده مع وفودها في مكة. إن توجُّه الرسول إلى هذه الحاضرة الثالثة والأخيرة من حواضر المنطقة كان مقدَّراً بفعل طبائع الأمور، ومنطق حركة الأحداث، وسنرى لاحقاً أن دواعي الرسول في حركته الملفتة نحو الشمال لن تنتظر ظروفاً مؤاتية، أوعناصر ملائمة، أواتفاقات ناجزة.

وإذ كانت حركته باتجاه الطائف، على ما في الطائف من ظروف صعبة،

(1) راجع هشام جعيط: تاريخ الدعوة المحمدية، ص 292 ـ 293.

تمت بالطريقة التي تمت فيها وقد جرى تجاوز نتائجها المباشرة فوراً، فما بالل
بالحركة نحو يثرب، الحاضرة المفتوحة على التاريخ والمستقبل والتي تنطو
على وعودٍ يفهمها جيداً أصحاب الرسالات والمشاريع البعيدة المدى.

قد يكون مصطلح الهجرة أقرب إلى الإنتقال الدائم منه إلى المؤقت ا
المحدَّد، وذلك للقرائن أو السياق العام الذي تمت به، حيث أننا أمام هجرا
جماعي لحاضره باتجاه أخرى، من دون إبقاء لأي رباط، أو التصريح بأي موقف
أو وعد، من شأنه تغليب الصفة المؤقتة أو المحدودة لهذه العملية التاريخ
الأكثر تحوُّلاً في تاريخ الإسلام حتى ذلك الوقت.

ما تقدم لا يشكل خروجاً كلياً عن منظومة «القِفار»، أونمط عيش «الإبل
أوأخلاق «التحرُّر من كل قيد»، كما افترضنا في مستهل الدراسة، لكن ثمّ
عنصر جديد بثَّ روحاً جديدة، وأثار قضايا عديدة، ولم يعد بالإمكان الإكتفا
بالمؤثرات العادية والأعراف القديمة، إنه الدين بكل ما للكلمة من معنى وطاقة

4ـ الأعمال الحربية

بعد استقرار المسلمين في يثرب باشر الرسول سلسلة من الأعمال الحربي
ضد قريش عبر قطع الطريق على تجارتها، بغية إخضاعها، وبالتالي إدخالها
في الدين الجديد. ومن الملاحظ هنا أن الرسول لم يستهدف قريش بوجودها،
بل استهدف قدرتها وإمكاناتها الاقتصادية. أما الخطة الميدانية فقد اعتمدت
عناصرمكانية وجغرافية، إنها عملية قطع للطرق التجارية، وحرمان قريش
من المجال الجغرافي الحيوي لتجارتها.وبعبارة أخرى عزل قريش جغرافياً،
وتضيـيق هامش قدرتها على الحركة والإنتقال.

لقد تحولت مكة بهذه السياسة إلى حاضرة محاصرة ومعزولة، مُلزَمة بالاكتفاء
بالعناصر المكانية المتوافرة لديها، وهذا ما لا طاقة لها عليه.

لو قدِّر لمكة ظروف مكانية أفضل، لكان بالإمكان توقُّع أشكال من المقاومة

والمواجهة غير المباشرة للرسول، ولكن الواقع كان صعباً بالنسبة للمكيِّن، فقد أمسك الرسول بالشريان الحيوي لتجارة قريش عبر الإمساك بطرقها وممرَّاتها، فالمواجهة أضحت جغرافية و ذات مضمون مكاني. وبالرغم من تحوُّل المواجهة إلى أشكال حربية وعسكرية وغير ذلك، إلا أن المؤثر الأساس والأول إنطلق من الطرق والدروب التي أُقفِلت أو قُطِعت، وما الحروب التي قامت إلا بهدف الابقاء على هذه الطرق والممرَّات، بعيداً عن أي تهديدات أو مخاطر فعلية، على الأقل هذا هو الحد الأدنى من مطالب قريش. وفي التقدير أن ما استطاعت قريش تجميعه وتحريضه في صفوف أفرادها والقبائل، ما كان ليتم بهذا الزخم والحجم لولا هذا التضييق المكاني الذي جعل قريش، وسواها من القبائل المرتبطة تجارياً معها، أمام خيار أقل ما يقال فيه هو الانقطاع عن العالم وبالتالي الإختناق بظروف المكان القاسية. لا ندري كيف كانت ستَّتجه الأمور لو أن الرسول استخدم طرقاً أخرى للضغط على قريش غير جغرافية، سياسية أوديبلوماسية فقط على سبيل المثال، لكن من المؤكد أن أمره مع المكِّيين كان سيطول أكثر بكثير مماحدث في التاريخ الفعلي.

وما معركة أحد سوى متابعة لما بدأ وانتهى في بدر، وكذلك الأحزاب وما تلاها، وصولاً إلى فتح مكة، حيث توصلت قريش إلى قناعة كاملة بأنها غير قادرة على حماية تجارتها، وبالتالي موارد رزقها الوحيدة، لعجزها عن إبقاء طرقها مفتوحة وآمنة، وهذا بالدرجة الأولى ما سيجعلها أمام خيار الدخول في الإسلام مع كل الإحتمالات الصعبة الناجمة عن استبدال النظام القديم، بعلاقاته ومصالحه المحبوكة منذ فترة طويلة، بنظام أقل ما يقال فيه أنه غير واضح أو مضمون بالقدر الكافي بالنسبة لمنطق القرشيين في ذلك الوقت.

تأتي الأعمال الحربية التي قادها الرسول أو أرسلها باتجاه المناطق الشمالية بالدرجة الثانية من الأهمية بعد الصراع مع قريش، لكنها كانت أكثر تأثراً ـ على ما يبدو ـ بالحركة التاريخية من الجنوب إلى الشمال. فابتداءً من السنة الخامسة

بعد الهجرة، وقبل أنهاء الصراع مع قريش، بتنا نلاحظ سرايا وغزوات غ تقليدية ومركّزة طبعت معظم السنوات اللاحقة، بل إن العمل الحربي الأخ الذي أصرَّ عليه الرسول قُبيل وفاته، كان سرية أسامة بن زيد التي جاءت في هذ السياق تحديداً.

ثمة أسباب مباشرة عديدة لهذه الأعمال، بدءاً من دومة الجندل الأولى في السنة الخامسة للهجرة، ثم الثانية والثالثة في السنة السادسة والتاسعة، مرور بالعديد من السرايا المتفرقة، وصولاً إلى مؤتة وبعدها غزوة تبوك، إلى سري أسامة بن زيد كما أشرنا. والتدقيق بالأسباب المباشرة المذكورة في المصاد فقط لا يساعد على فهم متكامل وعميق[1] لهذه الأعمال، لا سيما إذا ما قورنت بالأسباب التي حملت الرسول على إطلاق بعوثه في الجهات الأخرى، لا سيم الشرقية والجنوبية. نحن في حروب الشمال أو أنشطتها الحربية أمام خلفية أخرى، وحسابات خاصة، قد تتّصل، بخيط ما، بما جرى عشية الهجرة وما أكدت نتائجها اللاحقة. وبعبارة أخرى، لاتزال الدوافع نحو الشمال تلعب دورها من الهجرة، لكن من دون أن تتحوّل الى إنتقال دائم في حياة الرسول، كما لاحظ في يثرب.

إننا أمام مجال مكاني ومدى جغرافي ينطوي على فرص هائلة في النمو والانتشار، هذا ما أثبتته ميادين الإستقرار الاسلامي في العديد من المدن والأمصار الناشئة أو القائمة في المناطق الشمالية لشبه جزيرة العرب.

5 ـ «لا يجتمع بجزيرة العرب دينان»

ثمة مقولة للرسول تناقلتها المصادر تنطوي على معاني مكانية بالغة الدلالة

(1) حسن سلهب: غزوات الرسول وسراياه، جدلية الدعوة والقوة، دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص272و273

«لا يجتمعنّ بجزيرة العرب دينان»[1]، أو «لا يجتمع في جزيرة العرب دينان»[2]، وبالرغم من أنها لم توضع موضع التنفيذ بصورة تفصيلية وصريحة، على ما يبدو، إلا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث إنطلق منها لإجلاء اليهود من خيبر، إلا إن هذه المقولة، إذا ما صحَّت، وهي تملك درجة عالية من التناسب مع المنطق التاريخي للأحداث والوقائع، فإنها قد شكلت ما يمكن تسميته مجالاً جغرافياً مفروضاً للدين الجديد، له حدوده ومسوِّغاته، وله أبعاده ودلالاته.

بمعزل عن التطبيق الفعلي والكامل لهذه المقولة، فقد خلت جزيرة العرب فعلاً من أي دين منافس للإسلام، ما يعني التزاماً ميدانياً بهذه المقولة، لا سيما مع اليهود، كما جرى في المدينة أولاً ثم في القرى الشمالية لاحقاً.

إن ما تعنيه هذه المقولة في دراستنا هذه يكمن في إعلانها ضرورة وجود بيئة مكانية جغرافية نقيَّة و متماسكة للدين الجديد، كما توحي بمستوى عالٍ من الوعي بذلك لدى الرسول أولاً، ثم لخلفائه لاحقاً.

هذه البيئة التي وحَّدتها الجغرافيا بكل مفرداتها شكلت مسوِّغاً لأشكال أخرى من الوحدة الثقافية والسياسية، وما استهدفته المقولة المذكورة لا يقتصر على الانسجام مع هذا الواقع المعروف والمعلن والسائد فقط، بل تتوخّى استثماراً لهذا المجال بغية تمكين وتحصين وتعزيز الدين الجديد، فالمقولة شكل من أشكال الاعتراف بدور المكان في حماية الدين وتعزيز إنتشاره ونفوذه.

إنه استثمارٌ واضح للوحدة الجغرافية واللغوية والثقافية في سبيل وحدة سياسية من شأنها تشكيل البيئة الحاضنة والراعية والحامية بكل قابلياتها الطبيعية وغير الطبيعية. مرة أخرى تنطلق من قابليات المكان تجربة إختمار جديدة بغية توليد مزايا وسمات جديدة لهذه المنطقة تنجم عنها ثقافة جديدة للمجتمع برمَّته.

(1) الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، الطبعة الثانية، بيروت د.ت، ج3، ص 21.

(2) اليعقوبي: التاريخ، ص 155.

إنها واحدة من المؤشرات النادرة على الوعي بحقيقة المكان ودوره وقابليات كذلك هي من المؤشرات البليغة على خصوصية العربي ودوره المفترض في البيئة الجديدة والدين الجديد.

ثمة حد أدنى من الجغرافية الضرورية للدين الجديد يجب أن لا يحول دونه حائل، ولا يتعارض معها عارض. ثمة حد أدنى من المكان الضروري للدين الجديد لا يزاحمه فيه دين، ولا يشاركه فيه دين، ولا يعكِّر صفوه فيه دين، إن المكان الحيِّز الذي يسمح للدين الجديد بالحد الأدنى من الوجود الواضح والمانع، وأخيراً إنه المنزل الذي ينبغي أن يشهد الفترة الاولى و المبكِّرة من عمر هذا الوليد الجديد، من دون أن يعني ذلك أي سلبية مطلقة نحو الأديان الأخرى، بقدر ما هي ضرورات التنشئة والتربية للفكرة الجديدة في تلك الأزمنة

6 - حركة الرِّدَّة

لم تكن حركة الرِّدَّة بعد وفاة الرسول تطوُّراً مفاجئاً لمن خبر جيداً ظروف وطريقة دخول القبائل المرتدة في الإسلام خلال السنوات الأخيرة من عهد الرسول، فقد جاءَ ذلك في سياق الإنتصارات التي حققها المسلمون وخصوصاً فتح مكة الذي أدى إلى تفكيك منظومة واسعة من الارتباطات والتحالفات سقطت هي الأخرى بفعل سقوط المركز والمحور.

إن التدقيق في جغرافية حركة الرِّدَّة يشير إلى أن أكثر النواحي التي ارتدَّت خرجت من القسم الوسطي الشرقي لشبه جزيرة العرب، وبعبارة أخرى إن البيئة الجغرافية لحركة الرِّدة هي أكثر نواحي المنطقة العربية تخلُّفاً وتوغُّلاً في البداوة، وأكثرها إنخراطاً في منظومة «القِفار» التي ما فتئت تظلِّل الكثير من أحداث هذه الناحية، بالرغم من التطوُّرات الكبرى التي عصفت بمنطقة شبه جزيرة العرب برمَّتها. بهذه الطريقة نفهم الاستجابة لحركتي مُسيلمة وطُليحة[1] في صفوف

(1) الطبري، تاريخ الأمم، ج3، ص 242.

طيء وأسد، كذلك إرتداد قبائل غطفان وأشجع وهوازن وسُليم وغيرها.

نحن، إذن، أمام نمط عيش لصيق بالمكان يضغط باتجاه التحرُّر من كل قيد، وينظر إلى علاقته بالدين الجديد كأي علاقة مع أي قوَّة خارجية تستوجب المهادنة إلى حين تبدُّل الظروف، وهذا ما حدث فعلاً لحظة غياب الرسول.

لقد جرى تعليل المواقف القبلية هذه بالتطوُّرات التي أصابت خطوط القوافل «التي يفترض أنها خضعت للتعديل مع إنتقال النشاط التجاري إلى العاصمة»[1]، وأن ما حدث في اليمامة وقبيلة حنيفة، والبحرين وقبيلة بكر، ليس سوى ردة فعل على إنهيار مراكز تجارية تعود لهاتين القبيلتين في تجارة الخليج الفارسي[2] بفعل التطوُّرات في منطقة الحجاز، وبالتالي إنتقال طرق القوافل إلى الغرب بديلاً عن الشرق، وهذا أمرٌ مفهوم وله تأثيره بلا شك، لكن ما نودُّ التعمُّق فيه يتصل بجذور الظروف القبلية المكانية التي كانت وراء هذا النمط من تحصيل المعاش، حيث كان الموقع على خطوط القوافل هو العنصر الأساس في تحديد مصادر العيش وتأمين حاجات الاستمرار.

فالقضية تتجاوز، في جذورها طبعاً، التعديلات الطارئة، على أهميتها، إلى البيئات الجغرافية الحاكمة والمحرِّكة لكل سلوك عام لهذه المجموعة من القبائل. وإن الرِّدَّة في المفهوم العام عند القبائل شبيهة بطريقة الدخول في الإسلام، حيث المصالح أو المخاطر تشكلان الخلفية الفعلية، وليس الوعي بمضامين الدين الجديد الذي يستلزم قابليات إدراكية لم تكن متوافرة لدى هذه القبائل بما يكفي. من هنا يمكن أن نلاحظ الاتصال الوثيق بقابليات وخيارات المكان كيف تدفع بالمواقف عند كل تعديل أو تغير.

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1983، ص 131؛ محمد عبد الحي شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية ـ 600-750م (132هـ)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1987، ص 30.

(2) شعبان: المرجع نفسه.

فالرِّدة هنا ظاهرة اجتماعية، وكذلك مخاطرها وتأثيراتها، وليست شأناً فرد
كما توحي به بعض التفسيرات، والمرتدُّون عموماً اختصروا الدين الجديد ف
الزكاة والصدقة، ولم يكن خروجهم من الدين الجديد إلا في سبيل التحر
من هذا الواجب الثقيل على نمط معاشهم، وكانوا مستعدين فعلاً للإستمرا
بالواجبات الأخرى غير المادية، كالصلاة، إذا ما تم قبول ذلك من جهة المدين
لكن القضية أضحت أكثر من تطبيق واجب هنا وإمتناع عن واجب هناك، إنه
قضية الآثار والتداعيات التي يمكن أن تتسبَّب بها الرِّدَّة على مجمل مواقف
قبائل جزيرة العرب التي تشترك معها في البيئة الجغرافية والمنظومة المكانية
بما يضعف الموقف العام للدين الجديد في مكانه الأول، وعرينه العتيد، ومن ث
في شبه الجزيرة قاطبةً.

في أي حال إن إعلان هذه القبائل إسلامها لا يعدو كونه خضوعاً لتطوُّرات
المنطقة العربية التي شكلت ما يشبه البيئة الجغرافية والمكانية الضاغطة باتجا
الإنخراط في الدين الجديد، وإلا كان الخيار الثاني شكلاً من أشكال الإنعزا
والإنفراد سيؤدي حتماً إلى مزيد من المخاطر وخسارة المصالح.

من هنا فإن معالجة الواقع الجديد، الإرتداد عن الإسلام، تطلَّب تنفيذاً ميداني
لكل المخاطر والتهديدات التي كانت خلف قراراتها للدخول في الإسلام في
عهد الرسول، وهذا ما قام به الخليفة الأول بالتحديد.

أما عودتها إلى الدين ثانيةً، واستمرارها فيه لاحقاً، فلن تكون مرتبطة بفهم
أعمق وأكثر جدِّية لهذا الدين فحسب، بل بمعالجة أوضاعها الحقيقية وظروفها
الواقعية أيضاً، أي بنقلها إلى بيئة مكانية وجغرافية أكثر تقبُّلاً للمنظومة الدينية
الاجتماعية الجديدة، ويبدو أن الإنخراط بالفتوحات، وما انطوى عليه من تخل
عن الوضعية المكانية الحالية لمصلحة وضعيات مكانية مختلفة وأكثر تجاوباً
مع حاجاتها، كان إحدى الخيارات الرئيسية التي ستسهم في إستقرار العديد من
شؤونها، وفي مقدمة ذلك اعتناقها الإسلام بصورة نهائية.

لقد شكلت الرِّدَّة إذن خطوة إلى الوراء في وقت كان من المفترض أن يباشر النظام الجديد مرحلة جديدة في المناطق الشمالية، وهذا لا يعني أن القيِّمين على الشأن العام في النظام الجديد كانوا مطمئنين تماماً لمدى انخراط هذه القبائل في الإسلام، فقد كانت النظرة العامة إلى هذه النواحي القلقة والمضطربة من شبه جزيرة العرب تدفع باتجاه تجاهلها ريثما تُطوِّر أوضاعها بما يسمح لها الإلتحاق فعلياً في ركب النظام الجديد، وإن التقدُّم نحو الشمال هو، بلا شك، خيارٌ سيرتد بنتائجه الإيجابية على سرعة تحقيق هذا الإلتحاق المنشود.

لقد تخلَّت هذه القبائل بردَّتها عن الحد الأدنى من الارتباط بالتطوُّرات الجديدة التي من شأنها مساعدتها للخروج من تجربتها التاريخية العسيرة والراسخة في ظروف المكان القاسية، نحو مرحلة مختلفة يشكل فيها الاقليم العام والجامع، أي شبه الجزيرةالعربية قاطبةً، بكل تطوُّراته وخيراته، مصدراً لنظام جديد ونمط عيش جديد، وهذا ما سيدفعها الى إعادة النظر بموقفها، وإن بالقوَّة، وبالتالي الإلتحاق مجدّداً بالإسلام.

ثانياً: إشكاليات وجهة الفتوحات

1 ـ مقاربة المستشرق كلود كاهن

وكما كانت الجغرافيا تضغط في الاتجاه العام، كذلك كان لها دور ـ على ما يبدو ـ في رسم إطارات حدودية عامة تتناسب مع المعايير الأقرب إلى طاقات العرب في التكيُّف والتحمُّل. لقد أشار المستشرق الفرنسي كلود كاهن[1] في كتابه «تاريخ العرب» إلى هذا المضمون بالتحديد عندما لاحظ أن الفتح العربي قد امتد «طوال خطوط عرض متشابهة، وعلى شريط من الأقاليم التي تتمتع بظروف متماثلة في المناخ والحياة، وإن اختلفت في تضاريسها». وبعد أن نفى

(1) كلود كاهن: تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية، ترجمة بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت 1982، ص 30.

إيمانه بالحتمية الجغرافية بصيغتها الضيِّقة، أردف قائلاً «لكننا نرى أن من الأ... للعرب أن يحاربوا في أقطار تلائمهم من حيث المناخ ولا تضطرهم إلى تغ... أسلوب معاشهم، وبالتالي يتم فيها امتزاج الشعوب إمتزاجاً طبيعياً»[1]، فالقض... عند كاهن، إذن، لا تكتفي بالدوافع، بل لا بد أن تكون ثمّة كوابح من السنخ... المكانية تضبط الحركة في الاتجاه وفي الحدود، حيث يبقى العنصر الجغراف... متحكِّماً في التطوُّرات لما فيه من مواءَمة مباشرة لشروط الحياة الإنسانية.

ولمزيد من التعمُّق بآراء كاهن نتساءَل في هذا المجال عن إمكانية السي... شمالاً وجنوباً بالقدر الذي لاحظناه شرقاً وغرباً، كذلك عن إمكانية التوازن في هذه الاتجاهات التي غلب عليها الانسياح في بلاد فارس بدل متابعة الاتجا... نفسه الذي انطلق شمالاً باتجاه بلاد الشام. لماذا تم تعديل الاتجاه إلى الشرق وحصل ما يشبه الالتواء إلى اليمين، وبالتالي المزيد من التوغل بهذا الاتجا... بطريقة واضحة ومتنامية؟؟.

والأمر نفسه فيما يتعلق بالجبهة الغربية هذه الجبهة التي انطلقت شمالاً باتجاه الأردن وفلسطين، ثم انعطفت غرباً وتابعت السير، مكتفيةً بشريط محدود في المناطق المحاذية للبحر المتوسط، ومتوغلة بطريقة مماثلة في الاتجاه العا... مع فتوحات المشرق، حتى وصلت إلى أبعد نقطة على اليابسة، قبل أن تقف عند حدود الأطلسي بطريقة تجاهلت إلى حد بعيد، مع بعض الاستثناءات، الامتداد الجنوبي الواسع والعميق. ثمّة مظاهر عمرانية ومعالم بشرية جذبت قادة الفتوح بالتأكيد، لكن حتى هذه المظاهر والمعالم لم تكن معزولة عن الظروف والقابليات المكانية والجغرافية.

صحيحٌ أن هذه الفتوحات ستحتفظ بتطلُّعات دائمة نحو الشمال، وقد كانت لديها محاولات متوالية على مدى قرون بعد ذلك، وقد استطاعت فعلاً الوصول إلى مناطق جديدة تماماً، لكن ذلك ما كان ليحدث في ظل الظروف والقابليات

(1) المرجع السابق.

الأولى زمن البدايات، فقد تغيَّرت أشياء كثيرة وعلى رأسها أصول الفاتحين، ومناطق إستقرارهم، ومزايا إمكاناتهم.

لم يكتف كاهن بشروط اللحظة التاريخية الراهنة للفتوحات، بل ذهب بعيداً عندما تحدث عن ضرورة إستمرار أسلوب المعاش ثم ضرورة الامتزاج الطبيعي بين الشعوب الفاتحة وتلك المفتوحة، وهذا في التقدير العام يشكل ذروة النفوذ والتأثير المكاني الذي يتجاوز اللحظة الراهنة إلى العقود، بل القرون اللاحقة.

إنها الجغرافية عندما تبني المراحل التاريخية الجديدة تقوم بما يشبه الضبط هنا والتوزان هناك، كي يحتفظ التاريخ ببعض نتائج حركته ولا يذهب بعيداً «في أقاليم متنوعة... لن تؤدِّي مطلقاً إلى هذا اللون من المجتمعات التي أنشأها الإسلام الكلاسيكي المعروف، من نهر سيحون إلى المحيط الأطلسي»[1]، كما رأى المستشرق نفسه.

وإذا ما أردنا أن نتمادى أكثر في هذه الفكرة، يمكن أن نتساءَل عن علاقة هذه المعادلة المكانية بإخفاق الروم في هذه المنطقة عموماً، وشبه الجزيرة العربية على وجه التحديد، فهل يمكن الحديث هنا أيضاً عن إختلاف في نمط العيش أو أسلوب المعاش، وبالتالي صعوبة الامتزاج السكاني، ليشكل ذلك السور المنيع، والحائل الثقافي الصلب الذي حال دون إختراق المنطقة إلى جانب الظروف الطبيعية المباشرة؟ هذا سؤال يحتمل العديد من عناصر الرد الإيجابي، وفق رؤية كلود كاهن.

2- مقاربة المؤرخ صالح أحمد العلي

تطرَّق صالح أحمد العلي في كتابه «الفتوحات الإسلامية»[2] إلى قضية الحدود التي جرى رسمها لهذه العمليات الحربية، متوقفاً عند «رأي عمر بن

(1) كلود كاهن، المرجع السابق.

(2) صالح أحمد العلي: الفتوحات الإسلامية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت 2013.

الخطاب في وقف التوسُّع عند المناطق الجبلية في شمال بلاد الشام، والجزير الفراتية، وشرق العراق، وعند صحراء ليبيا»[1]، وقد اعتبر أن هذا الرأي «تدعـ الصلة الوثيقة بين جزيرة العرب والأقاليم التي حولها»[2]. نحن هنا أمام إقلي معيشي وثقافي متكامل، أو إقليم جغرافي متجانس بالمعنى الواسع.

برأي المؤرخ العراقي أن التضاريس، وهذا ما نفهمه من «المناطق الجبلية» هي الحائل الطبيعي الأساسي الذي حال دون الإستمرار في الاتجاه الشمالي سواء في بلاد الشام أو الجزيرة الفراتية، كذلك فإن طبيعة الأرض ومناخها شكّلا حائلين من نوعٍ آخر، وهذا ما نفهمه من عبارته «صحراء ليبيا»، ولكنه رأى أن ذلك يحول دون متابعة الفتوحات، لكن لا يحول دون تهديد الفتوحات، أو بعبارة أخرى إن الوقوف أمام هذه الحواجز الطبيعية لا يحول دون تهديد الفتوحات ومن ورائها كل البناء الذي أقامته الدولة الإسلامية، فاعتبر أن التوقف «عند هذه الحدود قد يعرِّضها لأخطار ما يجعل الدولة السابقة تحاول إستعادة ما فقدته من الأراضي»[3]، نحن هنا أمام مسوِّغ جغرافي لمهمة أخرى تختلف عن المهمة الأولى للفتوحات والتي إختصرناها بتلبية الحاجات، وتعزيز الدولة الناشئة. نحن هنا أمام وظيفة ثانية للفتوحات تتجاوز المألوف والمعروف، فقد غدت هذه الأعمال الحربية نوعاً من الدفاع بالرغم من شكلها الهجومي، وغدت نوعاً من الحماية بالرغم من طابعها التوسُّعي، وهذا معيارٌ إضافي إلى جانب المعايير التي وضعها كاهن في شروط حركة الفتوحات، لأن هذا المعيار يتجاوز ضرورة التكيُّف والامتزاج، كما هو الحال عند كاهن،إلى ضرورة التحصُّن والدفاع، إنه معيار إستمرار الفتوحات، وليس إستقرارها فقط، كما رأى المستشرق الفرنسي.

ولم يتوقف العلي عند هذا الحد، بل رأى أن أثر شبه الجزيرة العربية في

(1) المرجع السابق، ص 17.
(2) المرجع نفسه
(3) المرجع نفسه

«الأقاليم المجاورة التابعة للفرس والروم كان أظهر وأقوى من أثر هاتين الدولتين فيها»[1]، وهذا الكلام ينطبق على الفترة السابقة للإسلام، وما عاشته هذه المنطقة من تشرذم وتفرُّد، فكيف الحال بعد إنخراط الجميع في نظام ثقافي جديد تجاوز بإنجازاته وحدوده كلَّ التوقُّعات.

ربطاً بما تقدَّم فقد طرح صاحب «الفتوحات الإسلامية» معياراً آخر في حدود التوسُّع الإسلامي، فبالإضافة إلى وعورة الجبال وامتداد الصحاري الشاسعة في إفريقيا إعتبر أن الحدود تنشأ عندما تصل الجيوش إلى مجموعات بشرية «ضعيفة الصلة بعرب الجزيرة»[2]. فبالرغم من عالمية الإسلام، وبالرغم من تجاوزه لكل العصبيات والعرقيات والإثنيات، فقد ظلَّت الآفاق العربية في صدر الاسلام هي الآفاق، وظلَّ العالم مقسوماً إلى قسمين أحدهما عربي أو في فلكه، والآخر، على أنواعه المختلفة، هو عالم بعيد وغريب وغير مأمون. لسنا في صدد تلمُّس الحس القومي المبكِّر لدى أصحاب القرار في ذلك الوقت، لكن من الواضح أن الإحساس بالذات وجدارتها ودورها المميَّز بلغ مبلغاً متقدماً في التأثير على التفكير العام، وهذا أمرٌ ما كان ليتم بهذه الطريقة وهذا المستوى، إلا بعد تجربة طويلة وعريقة، وبالغة التعقيد داخل الإقليم الجغرافي الواحد، بعيداً عن الآثار الخارجية، بكل أشكالها ونماذجها.

3- مقاربة المستشرق رينهرت دوزي

ثمة رأي للمستشرق رينهرت دوزي دوَّنه في كتابه «نظرات في تاريخ الإسلام»[3] يعتبر فيه أن الفتوحات ليست سوى امتداد لخطة الرسول في «أن يشغل العرب عن التفكير في خضوعهم... إن خير ما يربطهم بالإسلام لا يكون

(1) صالح أحمد العلي، المرجع السابق، ص 44
(2) المرجع نفسه، ص 335.
(3) رينهرت دوزي: نظرات في تاريخ الإسلام عصريْ صدر الاسلام وملوك الطوائف في الأندلس، ترجمة كامل كيلاني، دار ومكتبة بيبليون، جبيل - لبنان، د.ت، ص 378.

إلا عن طريق الفتح، والإنتصارات الحربية، وما يجرُّه ذلك من الغنائم»[1].

إن هذا النوع من السياسة الداخلية للرسول ربَّما كان موجوداً، لكن بصورة تختلف جوهرياً عن ما رآه دوزي، وثمَّة غزوة مشهورة عُرفت بغزوة المريسيع[2] شهدت نوعاً مشابهاً من تعامل الرسول مع المسلمين مع بعض الإختلاف، لكن هل يمكن أن ينسحب تفكير هذه الغزوة ومثيلاتها على مجمل عمليات الفتوح وما مرَّت به من تجارب ومراحل وإنجازات؟ هل يمكن اعتبار هذه العمليات، برمَّتها، معالجة لعقدة العربي في رفضه المطلق لفكرة الخضوع، هذه الفكرة التي ترسَّخت في ثقافته الخاصة بمنظومة «القِفار» وما رافقها، أو تولَّد عنها، من عقلية «التحرُّر من كل قيد»؟؟.

لا شك بأن هذه العمليات تعالج، على نحو غير مقصود، العديد من القضايا التي تنشأ من الركود والجمود، وهي بالفعل حقَّقت الكثير من هذا القبيل، لكن عقدة الخضوع فقدت الكثير من معانيها ومصاديقها السائدة في الجاهلية والوثنية، وإن القيود التي كانت تكبِّل سابقاً أضحت في حكم المختفية بعد الدين الجديد. فالخضوع اليوم، والقيود اليوم، لم تعد خاصة بشخص أو قبيلة أو دولة، إنها غدت متصلة بالإله والرب كما آمن به العرب، وخضعوا له كما خضعت وستخضع له كل الكائنات، شاءَت أم أبت، وما حدث في المريسيع إنتهى في وقته، ولم يشكل شغلاً شاغلاً للرسول، وكذلك الخلفاء من بعده.

لقد هذَّب الدين الجديد العديد من العادات والتقاليد، فضلاً عن الأفكار والقيم التي كانت سائدة في البيئة الجغرافية، وهو إذ لم ير ضرورة إلغاء الكثير منها، نظراً لطابعها المكاني المعقول، إلا أنه أجرى تعديلات جوهرية طالت المضمون وإن حافظت على الإطار العام.

(1) المرجع السابق.

(2) حسن سلهب: غزوات الرسول وسراياه، مرجع سابق، ص256.

4 ـ مقاربة المستشرق فرانشيسكو كبرييلي

توقف في هذا العنوان، أمام إشكالية تعرَّض لها المستشرق البريطاني فرانشيسكو كَبرييلي في كتابه «محمد والفتوحات»، حيث لم يوافق على ما ذكره البعض عن «التردُّد وعدم الرغبة في الشروع في الفتوحات»[1] لدى أصحاب القرار، وبعد أن يقوِّم الرواية التاريخية التي تفيد بأن عمرو بن العاص قد واجه صعوبة كبيرة في إقناع عمر في فتح مصر، يخلص إلى القول بأن «النقد الحديث يعتقد بأن الخليفة قد أعطى موافقته الكاملة للمشروع، وكانت تلك نقطة البداية لخطة الفتح المفصَّلة تماماً للتوسع»[2].

لا شك بأن عملاً بهذا الحجم لا يمكن أن يحدث في ظل التردُّد وضعف الرغبة على الدوام، لكن على ما يبدو من تطوُّر الأحداث، والدوافع والكوابح التي ظهرت في العديد من المظاهر والمراحل، أن أياً من القادة أو الخلفاء لم يملك تصوُّراً عاماً، ولا أقول تصوُّراً دقيقاً ومفصَّلاً، عن مجرياته وحدوده الفعلية. لقد كانت الأمور تجري بتطوُّراتها الخاصة أكثر من دوافعها المطروحة او المأمولة، كذلك فإن كوابحها كانت خاضعة لمنطق الحرب والميدان أكثر من خضوعها لأي هواجس ومخاوف معلنة أو مضمرة هنا أو هناك.

- بعض الإستنتاجات

لا أحد يمكنه إفتراض أن خريطة الفتوحات قد رسمت في أي مكان، بما فيه مركز الخلافة، بالشكل الذي تمت به فعلاً، بل ولا يمكن القول بأن العناوين العامة ومحاور الجهات قد تم تحديدها، مسبقاً وبدقة، في أي مكان، ومن قبل أي من أصحاب القرار. نعم كانت الصورة تتضح كلما اقتربنا من الميادين الفعلية والتطوُّرات في مراحلها الأخيرة. والتشديد هنا له ما يبرِّره في الروايات التاريخية

(1) فرانشيسكو كبرييلي: محمد والفتوحات، ترجمة عبد الجبار ناجي، دار المحجة البيضاء، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، بيروت وبغداد 2011، ص 283.

(2) كبرييلي: المرجع نفسه.

التي خلت تقريباً من أي رؤية عامة قابلة للتنفيذ عشية البدء بالفتوحات، و... الأمر ينسحب على مجمل الفتوحات الأولى بما في ذلك عهد الخليفة عم... الخطاب الذي شهد أهم وابرز أحداث الفتوحات وما يتصل بها. لقد كان العر... يسيرون في ضوء إنجازاتهم وملاحظاتهم للأرض المفتوحة، أو تلك التي كا... على وشك أن تصبح كذلك. وليس من المبالغة القول بأن الخريطة التفصيلية... تكن موجودة، بل إن الخريطة العامة للمنطقة لم تكن معروفة أو موجودة، و... معرفة بعض النواحي لم تتجاوز بعض الطرق والمعالم التي لا تكفي لمثل... النوع من الأعمال الحربية المدوّية.

نقل الطبري[1] رواية عن الخليفة عمر بن الخطاب أن المسلمين كتبوا إ... بفتح جلولاء واستأذنوه بالمتابعة «فأبى وقال: لوددت أن بين السواد وبين الج... سداً، لا يخلصون إلينا، اولا نخلص إليهم، حسبنا من الريف السواد، إني آثر... سلامة المسلمين على الأنفال»[2].

وفي رواية أخرى للطبري ينقل عن عمر قوله، وهو في زمن الفتوحات «حسبنا لأهل البصرة سوادهم والأهواز، وددت أن بيننا وبين فارس جبلاً م... نار، لا يصلون إلينا منه، ولا نصل إليهم، كما قال لأهل الكوفة وددت أن بينه... وبين الجبل جبلاً من نار، لا يصلون إلينا منه، ولا نصل إليهم»[3].

نستوحي من هاتين الروايتين الأفق المرئي للفتوحات عند صاحب القرا... النهائي، وهو كما نرى لا يتجاوز الإمتداد الطبيعي لأرض الحجاز، حيث السواد هو الحد وهو المقصد، والأمر لا يقتصر على ذلك، بل يذهب بعيداً في رسم الحدود وتخيُّل الحواجز: فهو سد في الرواية الأولى، وجبل في الرواية الثانية. وبالرغم من وجود الجبل أساساً، إلا أن الخليفة كان يودُّ لو أن جبلاً آخر للفصل

(1) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج2، ص 28.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه، ج4، ص 79.

فقط، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على مدى الشعور بالفواصل الثقافية والطبيعية، وعلى الغرابة التي كان يراها العرب في تلك النواحي من الشرق، بفعل إنغلاقهم وإنطوائهم على ذواتهم، و سيكتشفون أنه وهم ليس إلاَّ، عندما تخرق جيوشهم هذه الحواجز، وتصل إلى ما لم يكن في الحسبان على الإطلاق.

ما تقدم يؤكد المبادرة العفوية والتلقائية بالرغم من توافر مستوى عالٍ من الإيمان بهذا الخيار ونتائجه، إنها الإندفاعة الطبيعية بحكم الظروف المكانية، بالرغم من حضور قيم الهداية والدعوة إلى الدين الجديد ورسوخها. يمكن القول أيضاً بأن الفتوحات شكلت أخطر وأكبر إنجاز تاريخي للدين الجديد يتم بهذه الطريقة، ما يوحي بطاقة ذاتية في الدين والواقع كانت تفعل فعلها، بعيداً عن الوعي الذاتي والتاريخي عند المسلمين عموماً، والعرب على وجه الخصوص.

ثالثاً: فتوح الشام والعراق ومصر

بالرغم من تشابه الظروف للفتوحات وفق الدوافع والكوابح العامة، إلا أنه كان لكل اتجاه ظروفه الخاصة وتطوُّراته المميَّزة التي جعلته يسير في وقائع وأحداث تختلف عن غيره من الاتجاهات في أكثر من مجال.

ثمة ثلاث اتجاهات رئيسية في الفتوحات:

1_ إتجاه بلاد الشام

2_ إتجاه العراق

3_ إتجاه مصر

والمتأمل في انطلاقة كل إتجاه لا يرى ثلاثية متوازية ومتعادلة، بل نوعاً من الترتيب هو أقرب إلى التفاعل بين الإتجاهات منه إلى الفصل والإستقلال، بمعنى أننا لم نكن في البداية بصدد خطة ثلاثية الأبعاد، بل ببعدٍ واحد نجم عنه، بحكم تطوُّر الأحداث، إتجاهان متواليان ثم إتجاه ثالث متأخر قليلاً، ما يدل على أن الصورة الأولية لم تكن واضحة وكافية.

1 ـ فتوح الشام

ـ عرب الحجاز والشام

ثمة علاقة بين شبه جزيرة العرب و بلاد الشام لا تقف عند حدود الإمتداد الجغرافي، بل تتوغّل في تاريخ الأماكن التي تشكّلت وقامت على موروث ديني بعيد، أو تطوُّرات حدثت مع بداية الحضور الإسلامي وما بعدها.

يتعيَّن علينا أن لا ننسى أن أول إطلالة إسلامية خارج شبه جزيرة العرب تمّت في بداية السنة الخامسة للهجرة، وفي دومة الجندل[1] تحديداً، وتكرَّر ذلك ثانية وثالثة للبلدة نفسها في أوقات لاحقة، كذلك مؤتة وتبوك، وكل هذه الإطلالات كانت في عهد الرسول[2]، وبإرادته المباشرة، وبمبادرته الشخصية، وقد حظيت أماكن عديدة منها بحضوره، مقيماً، ومصلِّياً، ومحارباً، وعاقداً للاتفاقيات. وهذه الأماكن غدت طرقاً مفعمة بالذكريات المقدسة والرموز المثيرة، فقد ضمَّت هذه الأرض، قبل الإسلام بقرون، رفات العديد من الأنبياء والصالحين، وثمّة أصحاب كثر للرسول إستُشهِدوا و دُفِنوا في تراب هذه المناطق التي ستصبح معابر إلزامية للخروج إلى الشمال، فضلاً عن الشرق.

لقد تشكل لدى المسلمين ما يشبه الحنين الممزوج بطيف الرسول وإشاراته المتوالية إلى طريق المستقبل الذي يتجه شمالاً، من قرى ومدن فلسطين والأردن إلى العالم كل العالم، وهذا ما ليس له مثيل في أي جهة أخرى من جهات الفتوحات اللاحقة.

وإذا كانت المصادر قد غيَّبت هذه المشاعر فلم تذكرها إلا لماماً، فلطالما خلت هذه المصادر من كل ما كان يغلي في العروق، ويحتدم في الصدور، ويدفع بالرجال

(1) دومة الجندل: « ما بين الحجاز والشام» البكري : مُعجَم ما استُعْجم، مجلد1، ج2، ص182.

(2) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 5و6.

للتضحية بالمال وبالحياة[1]. لقد تم تسجيل معظم الوقائع بعد عقود مديدة هدأت فيها المشاعر، وتغيَّرت القلوب، واختفت آثار العروق النابضة والجروح النازفة.

هذا النوع من المشاعر لم نجده في بدايات الفتوحات العراقية، وشتّان بين بدايات حاكتها[2] أنامل الرسول وكبار الصحابة وتثبّت بحزمهم وإصرارهم، وتلك التي حاكتها مبادرات فردية تبحث عن حاجتها في المشرب و المأكل، حتى إذا جاء الإسلام حملت لواءَه وسلكت طريقته، من دون قطيعة تامة مع الماضي.

وإذا كان الطابع الروحي واضحاً في بلاد الشام فإن الطابع المادي سيطغى في العراق، ومع مرور الوقت، سيكتشف المسلمون ثروات طبيعية وحضارية ستجعل الإستقرار في الشرق أكثر ثباتاً ورسوخاً على المدى البعيد، والتاريخ اللاحق سينصف هاتين الناحيتين حين قامت عاصمة الخلافة الأموية أولاً في بلاد الشام، على إيقاع البدايات والعلاقة الأولى مع الخارج، لكن البنية العامة الشامية، وإن تميَّزت كثيراً عن شبه جزيرة العرب، إلا أنها كانت دون تلك الخاصة بأرض العراق والشرق عموماً، وهذا ما سيدفع، تالياً، بمركز الخلافة وعاصمتها نحو الشرق لتستقر هناك قروناً متوالية، رغم التحدِّيات والضغوط الخارجية والداخلية.

يظهر أن خالداً بن الوليد، أبرز قادة المسلمين في هذه الفتوح، لم يدرك طبيعة التفاوت بين هذين المصرين، فقد ذكر وهو في مقام إقناع نفسه بترك العراق، إلتزاماً بأمر الخليفة «أما إذا ولأنّي فإن في الشام خلَفاً من العراق»[3]، فالتفت إليه أحد أصحاب المثنّى بن حارثه، بشير بن ثور العجلي، وكان ـ على ما يبدو ـ من نخبة العارفين بخصوصيات النواحي والبلاد، قائلاً: «ما جعل الله الشام

(1) الأزدي، محمد بن عبدالله: تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المنعم عبدالله عامر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1970، ص 28؛ البلخي: البدء والتاريخ ج2 ص 3.

(2) فرنشيسكو كبرييلي: محمد والفتوحات الإسلامية، ص 257.

(3) الأزدي: تاريخ فتوح الشام، ص 69.

من العراق خلَفاً، والعراق أكثر من الشام حنطةً وشعيراً وديباجاً وحريراً وفض
وذهباً، وأوسع سعة، وأعرض عرضاً، والله ما الشام كله إلا كجانب يسير م
العراق»(1). نخلص هنا، أن هذا القائد الشهير، وبالرغم من مشاركته المباشرة في
المرحلة الأولى من فتوح العراق، فقد ظلَّ مفتوناً ببلاد الشام ولم يتسنَّ له إنجا
مقارنة واقعية خارج إطار العلاقة التاريخية والروحية مع هذه البلاد.

لقد كانت بلاد الشام، إذن، غاية الفتوحات في إنطلاقتها الأولى، وهذا م ينسجم مع العمل الحربي الأخير (سرية أسامة بن زيد) الذي أشرف عليه الرسول ﷺ قبل وفاته ولم يكمله، فجاء الخليفة الأول وقد أصرَّ على إنجازه، ولم تك الأعمال الحربية التي قادها الخليفة نفسه بعد وقت قصير في هذا الاتجاه إ استكمالاً لما شرع فيه في أول عهده.

هكذا بدت بلاد الشام بوابة العالم الجديد الذي كانت تتطلّع إليه عقول وقلوب أصحاب القرار، حاملةً دعوة جديدة هي سرُّ نشاطها، وحالمةً بالخيرات تلطّف شظف عيشها.

هذه الوجهة لم تخطر في أذهان أصحاب القرار فقط، بل كانت ماثلة أيضاً في أماني وميول العامة الذين وجدوا فيها ساحة لائقة بالجهاد، وواعدة بالغنائم على السواء، ولم يكن هذا التقاطع بين القيادة والقاعدة من قبيل الإنسجام الفكري والديني فحسب، بل هو بالتحليل الأول والأعمق تعبيرٌ عن وعي طبيعي بالعلاقة العضوية الجغرافية والتاريخية التي تربط بين شبه جزيرة العرب وبلاد الشام كإمتداد طبيعي وديمغرافي وثقافي لم تحل دونه الإختلافات المناخية، وبعض التضاريس المحدودة.

ثمة روايتان للطبري تتحدث الأولى عن نزوع أهل اليمن إلى الشام، ونزوع مُضَر إلى العراق، والأخرى تتحدث عن ميل قبيلة النخع إلى الشام «فنزعوا إلى الشام، وأبى (الخليفة عمر) إلا العراق، وأبوا إلا الشام، فسرَّح نصفهم إلى الشام

(1) المصدر السابق

ونصفهم إلى العراق»(1).

فالرواية الأولى، وبالرغم من وجود نزوع لدى قبيلة مُضَر إلى العراق، إلا أن الخليفة ذكرها برسوخ أرحامها في بلاد الشام، مستغرباً عدم ذكر هذه القبيلة لأسلافها في هذه البلاد. أما الرواية الثانية فتبدو واضحة في عرض الميل الطبيعي لقبيلة النخع لبلاد الشام، وقد وصل الأمر بها إلى حد رفض رغبة الخليفة ما دفع بالأخير إلى اتخاذ قرار بتقسيم القبيلة، وبالتالي إرسال نصفها إلى ما ترغب، والنصف الآخر إلى ما يرغب الخليفة. وثمة روايات أخرى(2) تشير إلى أن القيادة العامة للفتوحات كانت قد اصطدمت مراراً بهذا الميل الطبيعي نحو المناطق الشمالية من شبه جزيرة العرب.

توقف المؤرخ هشام جعيط عند هذه الإشكالية معبراً عن رأيه بقوله:

«ويبرز السياق التاريخي برمَّته، كما المطالعة المتيقّظة للمصادر، إلى الدلالة على أن مواجهة الشام كانت تعتبر الجبهة الرئيسية، والجبهة التي كانت فكرة الفتح عامة توضع فيها على محك الاختبار»(3)، حتى أنه رأى أن إشكالية الفتح عموماً - إذا ما تم اعتبار ذلك إشكالية بالفعل كما أشار - إنما تنطلق «بخصوص الشام لا بخصوص العراق»(4)، وهذا ما يتناسب ليس فقط مع تطوُّرات الأحداث الميدانية، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - مع ما كنا قد أشرنا إليه من اندفاعة طبيعية، تطوي على عفوية ما، طبعت الإنطلاقة الأولى لعمليات الفتوح، بل معظم مراحلها الأولى.

ولكن هذه البداية وإن تمكنت من تحقيق نتائج ملموسة ومتناسبة في بلاد الشام، حيث جرى فتح ما يصطلح على تسميته اليوم بالشرق الأوسط المحاذي

(1) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص384.
(2) المصدر نفسه.
(3) هشام جعيط: الكوفة، ص 7.
(4) المرجع نفسه.

للبحر المتوسط، إلا أن العمق الاستراتيجي للفتوحات سينطلق في إتجاه آخر هو إتجاه الشرق، حيث الظروف الطبيعية، وغير الطبيعية، تستقطب المزيد من الاهتمام والمتابعة، وبالتالي مواصلة الفتح إلى مناطق تبعد عن مركز الخلافة آلاف الكيلومترات.

ولم تكن الفتوحات الغربية إنطلاقاً من مصر باتجاه المغرب، أقل أهمية، بالمعنى الاستراتيجي للعبارة، من الفتوحات الشرقية، في هذا الوقت توقفت، نسبياً، الفتوحات الشمالية عند حدودٍ بنتها الجغرافية، وعزَّز من مناعتها الواقع التاريخي الراسخ في هذه الناحية.

- مقاربة كلود كاهن

اهتم المستشرق الفرنسي كلود كاهن بهذه الجبهة تحديداً، عنيت بها الجبهة الشمالية، بقوله: «كان التغلغل عسيراً بسبب العوامل الجغرافية داخل آسيا الصغرى، وبسبب طبيعة السكان الذين لا ينتمون إلى العرق السامي، بل إنهم تأثروا بالحضارة اليونانية»[1]. وبعد أن يرى الشعوب داخل آسيا الوسطى قد أخلصت لدولة القسطنطينية، وظلّوا على إخلاصهم طوال هذه الفترة، لم يتجاهل ما سمّاه «قدرة الدولة على الصمود مع عاصمتها»[2]، لقد مزج بين العامل الجغرافي المباشر الذي حدَّده لاحقاً بجبال طوروس، والعامل الإثنولوجي الديمغرافي الذي تمثل بالعرق السامي الغريب عن أصول شعوب آسيا الصغرى، ثم العامل العسكري المتمثل بقوة الدولة البيزنطية. أما الزحف الشرقي فلم يقف في وجهه هذا المزيج من العوامل، ما أتاح توغلاً متواصلاً، وإن كان «زحفاً شاقاً تخلَّله وقفات طويلة»[3]، على حد تعبير المستشرق نفسه.

وفي الغرب توقف كاهن عند ما وصفه بـ «المقاومة البيزنطية الهزيلة في تلك

(1) كلود كاهن، تاريخ العرب، ص 28.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

الأصقاع النائية التي لم تتأثر بالحضارة اليونانية»[1]، هكذا تختفي في الغرب الموانع المرتبطة بقوة الدولة وموقعها وبيئتها الحضارية، بخلاف ما وجدناه في الشمال.

والاختلاف بين وقائع الفتوحات لم يقتصر على الظروف المانعة أو الدافعة، بل انسحب على الطريقة والخطط الميدانية، فضلاً عن أنماط عهود وإتفاقيات الفتح أونماذج المدن والأمصار المفتوحة.

- مقاربة صالح العلي

إلتفت صالح العلي إلى هذا الاختلاف واعتبر ان من أبرز مظاهره «هو أن العرب تعاملوا في بلاد الشام مع مدن، وعقدوا مع كلٍّ منها معاهدات منفردة، وإن كان نصوص الكثير منها متشابهة»[2]. وهذا أمرٌ له دلالته في ضعف التجانس بين السلطة القائمة والمدن المحكومة الذي تسبَّب بما يشبه الجزر المتفرقة، وإن جمعها بحر السلطة الذي يحوطها من كل جانب.

لقد كانت بلاد الشام بعيدة بالفعل عن النسيج الجغرافي والديمغرافي والتاريخي للدولة البيزنطية، لاسيما ما يتعلق بآسيا الصغرى وما بعدها إلى الشمال، وقد ظهر هذا البعد جلياً بمستوى نفوذها المتفاوت، بل بمستوى وجودها غير المتجذِّر. ثمة مدن عديدة فتحت بدءً من دمشق، ثم حمص وحماه، بالإضافة إلى بعلبك، ومروراً بكل المدن الساحلية التي يطلق عليها حالياً اسم فلسطين ولبنان وسوريا، لكن من المثير حقاً أنها لم تجتمع لمواجهة هذه الفتوحات التي طالتها جميعاً، وإن أيّة حشود عسكرية ضخمة في هذه الجهة ستنطلق دائماً من خارج هذه المنطقة، وإن أكثر ما يمكن أن تشترك فيه هذه المدن هو الإلتحاق بالقوة الآتية من أقصى الشمال.

نعم، ثمّة تماسك في الجبهة الساسانية أصيب بكسر تداعت له كلُّ أنحاء

(1) المرجع السابق، ص 29.
(2) صالح العلي: الفتوحات، ص 18.

الامبراطورية الفارسية، وامتدت شقوقه وتصدُّعاته إلى كل مدينة ومصر من مدنها وأمصارها[1]، بما فيها مركز السلطة الذي كان يتبدَّل ويتحرك على وقع كل تطوُّر وتحوُّل.

أما في الجبهة الشامية فنحن أمام مدن جرى إلحاقها وضمُّها إلى الدولة البيزنطية منذ زمن مديد، وما فعلته الفتوحات لا يعدو كونه عودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل الإلحاق والضم، لقد جرى نزع مجموعة من الأطراف المصطنعة غير الأصلية وغير الأساسية من هذا الجسم الضخم للامبراطورية البيزنطية القابع في المكانِ البعيد.

وبالرغم من الاختلاف في أصول عرب العراق الذين أطلق عليهم «فرس العراق» وأصول الفرس، إلا أن الظاهر أن الحضور الفارسي في العراق كان أساسياً، حيث العاصمة «طيسفون»، وكذلك المراكز العسكرية والمصادر الاقتصادية، ما جعل المعركة الأولى تجري في عقر الدار الساساني الفارسي، وفي قلب الإمبراطورية التي كانت تعاني أزمةً شديدة في تلك الفترة، بخلاف المعركة الأولى التي جرت مع الروم، حيث تعمَّد الروم أن تكون في أبعد نقطة عن المركز والعاصمة، وبالتالي في أقرب نقطة ممكنة من الخصم، بل في عقر داره وبيئته الجغرافية والمكانية. لقد لعب المكان، مكان السلطة المركزية، ومكان المعركة الرئيسية، ومكان المصادر الاقتصادية، دوراً بالغ التأثير في كل من بلاد الشام والعراق، فبينما كان في الأولى قاصياً وبمنأى عن الحركة والنتائج المباشرة، وما يعنيه ذلك من قدرة على التحكُّم وأخذ المبادرة، وبالتالي الإحتفاظ بالبنية الأساسية للدولة، شكل في الثانية عنصراً خطيراً أضعف الموقف العام، وضيَّق هامش الحركة، وقلَّص الخيارات البديلة، ثم أدَّى في النهاية إلى سقوط الدولة بشكل سريع ومريع.

ومن الفروق التي يمكن التوقف عندها فيما يخص فتوح الشام وفتوح العراق

(1) يرى هشام جعيط أن العراق كان مرتبطاً «بالامبراطورية [الساسانية] الى درجة أنه لو ضاع العراق لضاع كل شيء، كما دلت الأحداث فيما بعد، خلافاً لما وقع في الشام وفي الإمبراطورية البيزنطية». جعيط، الكوفة، ص 9.

ما أشار إليه المؤرخ صالح العلي، حيث لاحظ خطوطاً مستقيمة في جبهة العراق سار أوَّلُها إلى المدائن، فجلولاء، ثم نهاوند. أما الخطان التاليان فقد اتجه أحدهما إلى الشمال عبر وادي دجلة إلى تكريت بالموصل، فيما سلك الثاني الاتجاه نفسه، مروراً بشهرزور والجبال، وصولاً إلى أذربيجان. وهذا أمرٌ يختلف تماماً عن ما كان في فتوح الشام، أول الفتوح، حيث تعدَّد القواد و توزَّعت الجبهات منذ البداية، وأما القيادة فقد ظلت متفرقة وغير موحَّدة إلى زمن خلافة عمر بن الخطاب. كذلك لم تكن خطوط تقدُّم العرب هنا مستقيمة أو حتى مطردة، معلِّلاً ذلك بتعدُّد المدن وتحصيناتها المنيعة، والسلاسل الجبلية الفاصلة بينها، فضلاً عن السواحل الطويلة للبحر المتوسط[1].

بالإضافة الى مكان مركز السلطة من ساحات القتال، وغير ذلك مما ذكرناه، لعبت التضاريس (الجبال، الشواطئ،...) دورها في خطوط الفتوح، وثمة مدن جرى فتحها أكثر من مرة كبعلبك، وطرابلس وغيرها من المدن الشامية، بسبب طبيعة الموقع و الحركة المتعدِّدة وغير المستقيمة لهذه الفتوح.

لقد كانت الفواصل بين المدن شبيهة بالفواصل بين الجيوش، كما كانت المدن متفرِّدة كتفرُّد الفاتحين، ولم تجتمع المدن المفتوحة بطريقة تعاونية وتكاملية إلا بعد وقت لاحق من عهد الخليفة الراشدي الثاني.

ثمَّة رؤية محدودة وتقليدية، كما ألمحنا سابقاً، قادت العمليات في مرحلتها الأولى، تزامن ذلك مع طبيعة جغرافية أسهمت في تكريس هذا التحرُّك المتزامن في الوقت والموحَّد في الغاية، لكنه لم يشكل قوة واحدة متضامنة ومتكاملة. هل في الظروف والرؤى الدافعة التي لم تضغط بعد، أو لم تصل بعد، إلى حدود الطاقة الجامعة فتكون الأعمال أقرب إلى تلك التي كانت في عهد الرسول، متعدِّدة ومؤقتة ومقتصرة على أهداف محدَّدة؟

هل يمكن وصف بدايات الفتوح بهذه الطريقة؟

(1) المرجع السابق.

نعم هذا الوصف هو الأقرب إلى منطق معظم الروايات التي كانت تتضمن مواقف الخليفتين الراشدين الأول والثاني، حيث الأفق العام لا يتجاوز الحدود البعيدة للإقليم المناخي نفسه، مع بعض حالات الخروج المؤقت، لكن الواقع الضاغط كان أكبر بكثير من هذه التطلُّعات، وقد فرض نفسه على الجميع بطريقة تجاوزت كل المألوف من الخطط والرؤى والأهداف المرسومة، على الأقل في هذه المرحلة المبكِّرة، كما أشرنا سابقاً.

- البحر وبلاد الشام.

بالإضافة إلى ما تقدَّم ثمة عنصر آخر يتجاوز بأهميته كل ما قيل حتى الآن، إنه البحر، هذا المدى الذي يشرف على كل بقعة من بقاع بلاد الشام أو يكاد، ويطال كل ناحية من نواحيه أو هو على مقربة من ذلك، إنه الطريق الأقرب والأسرع، والموقع الأدنى والأفضل، إنه الثغر الذي لا يمكن سدُّه، والخطَر الذي لا يمكن منعه، وهو المكان الذي أعاد الزمن إلى الوراء حيثما تجاهله أو تقدَّم عن غير طريقه. لقد كان البحر بالنسبة للإمبراطورية البيزنطية كافياً بالفعل لتكريس معادلات عسكرية وسياسية على مدى قرون من تاريخ الشام الإسلامي، كما كان مؤثراً في تجميد وإلغاء مفاعيل العديد من الإنجازات البرية بلا كلفة كبيرة، ومن دون حدود أحياناً، ولطالما تناغمت الأحداث والوقائع الكبرى في تاريخ بلاد الشام الوسيط مع مساحات سواحله، وإتجاهات رياحه، وإرتفاعات أمواجه.

هل يمكن فهم تاريخ هذه البقعة من غرب آسيا بلا أساطيل ومرافئ، أو قلاع وحصون، امتدت على طول الساحل الشامي لمئات السنين؟؟، هل يمكن فهم تاريخ هذه البلاد من دون التأمل في أحوال البحر، ووسائل وأدوات الخوض فيه، فضلاً عن طريقة تأمين أخشاب السفن ومراكز التصنيع، ثم المغامرات والمخاطر التي لم تهدأ أو تستكين برهة.

هذا المدى الحيوي الذي سيكون له إسهامه الملحوظ في الانسياح الإسلامي

على طول السواحل الشمالية للقارة الإفريقية[1]، مروراً بالجزر والشواطىء الجنوبية الغربية للقارة الأوروبية، وصولاً إلى الغرب، هو نفسه الذي حال دون العديد من محاولات الفتح البري شمالاً، وأبقى سواحل الخلافة الراشدية، ومن بعدها الأموية والعباسية، عرضةً لشتى صنوف التهديد والمخاطر البيزنطية، وهذا ما لم ير العرب والمسلمون نظيراً له في كل النواحي الشرقية البعيدة والشاسعة في الخلافة الإسلامية.

إن ما جعل هذا المدى في هذا المستوى من الحيوية يكمن في غربة العرب الحجازيين والنجديين عنه، وتردُّدهم ثم تأخرهم في خوض غماره كما سنرى لاحقاً، لا سيما في المراحل الأولى من فتوحاتهم، لقد حالت تجاربهم وتقاليدهم وعاداتهم الناشئة، بفعل منظومة «القِفار» وسواها، من الإنخراط السريع والإستفادة المبكِّرة من هذا المدى الذي كان مسرحاً صاخباً في التاريخ القديم، بل كان قلبه ومركزه، حيث لا يتحرك التاريخ إلا على سطحه وأمواجه، أو إنسجاماً مع شروطه و- أحواله.

في أي حال سوف نتوقف لاحقاً أمام إشكالية العرب والبحر، وسنرى كيف كان لهذا المدى الحيوي أثره الحاسم في العديد من قضايا التاريخ الإسلامي في مراحله المبكِّرة.

- الدوافع المادية نحو بلاد الشام.

ثمة مشاهد عديدة تشير إلى الفتوح كطريقة في معالجة الأزمات وأشكال الضيق وانعدام الخيارات، فقد قدِم أبو الأعور السلمي على أبي عبيدة بن الجراح وهو في فتوحاته فقال له «إنا قد جئناك من غير قحمة ولا عدم، فإن شئت أقمنا معك مرابطين، وإن شئت وجهتنا إلى عدوِّك من المشركين»[2].

(1) صالح أحمد العلي: الفتوحات، ص324_326.

(2) الأزدي: فتوح الشام، ص42.

لاحظ كيف غاب عن هذا العرض أي مضمون ديني عن الخلفية والدوا الصريحة، فالفتوحات هنا فرص لرفع الجوع وإمتلاك العير.

بل إن أحدهم، وهو قيس بن هبيرة، تمادى به الخيال واستبدت به الرغبات حتى خرج عن طوره، فقد إعترض على قرار أبي عبيدة بن الجراح الانسحاب من الشام بعد فتحها بغية تجميع القوات الإسلامية تحضيراً للمعركة الكبرى.

«أتدَعون هذه العيون المتفجرة، والأنهار المطردة، والزروع، والأعناب، والخمر، والذهب، والفضة، والحرير، وترجعون إلى أكل الضباب، ولباس العناء، والبؤس والشقاء»[1]، يجب علينا أن لا ننسى أن هذا التأثر والتحسُّر جارٍ على خلفية الإنسحاب بغية تجميع القوة تحضيراً لمعركة فاصلة.

ولم يكتفِ ابن هبيرة، على ما نقلته الرواية، بما تقدَّم، بل أعلن موقفاً مبطَّناً تماهت فيه بساتين وأنهار وثروات بلاد الشام بالجنة الموعودة في قوله «وتزعمون أن قتيلنا يدخل الجنة ويصيب نعيماً...، فأين تدعون الجنة وتهربون منها، وتزهدون فيها وتأتون القرحا والحجر؟ لا صحب الله من سار إليها ولا حفظه»[2].

هذا نوع من الاغراءَات التي واجهها العرب والمسلمون في بلاد الشام، وهو كما نرى من الوضوح والظهور ما يبعث على التفكير في أصل العنصر الروحي الديني لدى شرائح واسعة من القبائل المشغولة بتأمين حاجاتها الأساسية.

لكن الصورة العامة لم تكن مادية إلى هذا الحد، فهذا موقف آخر لأحد كبار مساعدي ابن الجراح، وهو ميسرة بن مسروق، في المناسبة عينها بدا أكثر توازناً، بل ينطوي على نسبة عالية من التجرُّد والنزاهة، بالإضافة إلى الخبرة بالميدان الحربي، لا سيما في هذه اللحظة الدقيقة من التحضير للتحدّي القادم:

«لسنا بأصحاب القلاع، ولا الحصون، ولا المدائن، وإنما نحن أصحاب البرّ،

(1) الأزدي: تاريخ فتوح الشام، ص 171.

(2) المصدر نفسه.

والبلد القفر، فأخرجنا من بلاد الروم ومدائنها وحصونها وقلاعها إلى بلادنا، وإلى بلاد من بلادهم تشبه بلادنا..»[1].

إن قيمة هذا الموقف تتجاوز في أهميتها البعد الشخصي لابن مسروق إلى البعد الجماعي، وإلى القيم العربية التي كانت لا تزال نافذة في وعي وخيارات هذه القبائل والجموع الغفيرة وهي تنجز عملية إنتقال أو إرتحال واسعة في بلاد الشام.

من المناسب، هنا، أن نعيد الكلام عن أثر المكان ومنشآته في تشكيل ذهنية أهله وقاطنيه، فهذا ابن مسروق، وقد إستبد به مكان عيشه وموطن حياته، لم يقدر على التكيُّف مع المكان الجديد برغم ما فيه من فرص هائلة للحياة الرغيدة، فقد بدا مفتوناً بالحنين إلى بيئته وأصله بشكل لا يقل قوَّةً وزخماً عن إفتتان أبي الأعور السلمي و قيس ابن هبيرة بخيرات الشام ونعيمها.

ـ المسيحية وبلاد الشام.

توقفنا في هذه الدراسة عند ظاهرة محدودية إنتشار اليهودية والنصرانية في شبه جزيرة العرب، وحلَّلنا العلاقة بين منظومة المكان ومضمون كل من الديانتين، وها نحن الآن نتأمل في هذا التنوُّع الملحوظ لمذاهب النصرانية في بلاد الشام التي لم يتسنَّ للعديد منها أن يكون على توافق مذهبي مع العاصمة القسطنطينية[2]، فقد لاحظنا الأريوسية ثم اليعقوبية، كما لاحظنا المارونية لاحقاً، وليس من المعتاد في التاريخ أن دولة بحجم الإمبراطورية الرومانية تمتد سطوتها على معظم أنحاء البحر المتوسط لقرون قبل إعتناق المسيحية، وقرون ماثلة بعد الاعتناق تقريباً، ومع كل هذه الهالة والعظمة في القسم الشرقي من تاريخها في بيزنطة بعد أفول نجم القسم الغربي في روما، نقول مع كل هذا

(1) المصدر السابق، ص 157.

(2) صالح أحمد العلي: الفتوحات الإسلامية ص 41.

التراث والحضور المباشر فإن ذلك لم يُفض - على ما يبدو - إلى إنخراط بلاد الشام فعلياً في العقيدة البيزنطية، ولا حتى الثقافة الرومانية، لقد إحتفظت مذاهب بلاد الشام المسيحية بمستوى واضح من الإستقلالية والأصالة الدينية، وهذا ما يمكن ربطه بأمرين رئيسين: الأول يتعلق بمكان ظهور المسيحية، حيث المصدر والحقيقة المشهودة، وأهل المكان شهودٌ حقيقيون، وبعبارة أخرى هم أولى من غيرهم بهذه الحقيقة، بحكم مجاورتهم وقربهم وتماسّهم مع وقائعها وآثارها، فالمكان هنا يميِّز ويمنح وضعية مختلفة تمسَّك بها الشاميون وواجهوا دونها.

والأمر الثاني يزيد في طاقة الأول ويتكامل معه، فهذه المنطقة الوسطى من الشرق لها ثقافتها وتجربتها، لها منظومتها الطبيعية التي انعكست أنماطاً من العيش الخاص والتفكير الخاص لا يمكن أن تتفاعل بإيجابية مطلقة مع القادم من الشمال أو الشمال الغربي، إلا بشروطها وبمنطقها، وهذا ما لم تتمكن من تأمينه الدولة الرومانية في القسطنطينية. لقد كان الإيمان بالمشيئة الواحدة والطبيعة الواحدة للمسيح عقيدة نسبة كبيرة من الشاميين في مقابل الإيمان بالمشيئتين والطبيعتين للمسيح عقيدة الدولة البيزنطية، لقد مضى النزاع حول هاتين المقولتين إلى أبعد الحدود، وسلك العديد من الطرق والدروب، ومن الصعب فهم هذا الخلاف والإختلاف بعيداً عن أنماط العيش والتفكير التي كانت تتحكّم بهذين الإقليمين المتاخمين في الشمال والوسط الغربي الآسيوي. هذه الأنماط التي تنتج معاييرها ومقاييسها ومصطلحاتها التي قد لا تتفق مع كل المعايير والمقاييس والمصطلحات المعتمدة عند الآخر، وسيبقى الاسقف في آسيا الصغرى يحتفظ بخصوصيته عن الأسقف في بلاد الشام، لا سيما في تلك القرون التي شكلت فيها المسافات البعيدة فواصل حقيقية بحيث يمكن الحديث عن عوالم مختلفة في الجهات الواحدة من الكرة الأرضية، فكيف الحال مع تعدُّد الجهات وتباعد الأقاليم.

هذا الكلام لا يعني بالتأكيد حصر هذا التنوّع في هذا العنصر المكاني، بل

وكما تعوّدنا في هذه الدراسة، ليس سوى تظهير لما يمكن تسميته بالعنصر النافذ في هذه القضية، كذلك لا يعني حصر وجود الحقيقة الدينية في مكان ظهورها، أو حتمية إستمرار التباين الجوهري بين الأقاليم الجغرافية، إنما هي تفسيرات لظواهر عبرت كان للمكان أثر ملحوظ في نشوئها خلال ذلك الزمن.

- معركة اليرموك: وقائع ودلالات مكانية

تعتبر معركة اليرموك معركة بلاد الشام قاطبةً، حيث طالت بنتائجها كل هذه المنطقة بالرغم من كونها وقعت في الطرف الجنوبي منها، فكيف كان المكان وكيف كانت الجغرافيا في هذا الحدث الزلزال؟؟.

المعطيات العامة تشير إلى عدد ضخم من الروم «نحو أربعمائة ألف رجل» قدموا من مناطق عديدة في الشمال، وقد شارك أهل الجزيرة وأهل أرمينية إلى جانب الروم بأعداد ملحوظة. الإجراء الاسلامي الأول عقب سماعهم هذا الحشد « أن يتنحَّوا إلى أرض من أرض الشام، ثم نضم إلينا أطرافنا وقواصينا، ونكوِّن بذلك المكان جماعتنا»(1). إذن الإجراء الأول ذو طبيعة ميدانية جغرافية: المباشرة بتحديد المكان المناسب، مكان التلاقي مكان الإجتماع، ومن ثم مكان المعركة. ومن الواضح أن حسم المكان جاء بناءً على إمكانية تحقيق الإجتماع بأسهل وأسرع وأنسب طريقة من جهة، وأقرب نقطة مناسبة للحصول على المدد المطلوب والذي كان في معظمه قائماً على العنصر البشري من جهة أخرى.

لقد أشار ابن مسروق، بعبارة لا لبس فيها، إلى غرابة القلاع والحصون والمدائن عن البيئة العربية التي كانت لا تزال تعمل وفق النواميس الطبيعية أكثر من أي شيء آخر، وأن هذا النمط من المنشآت العسكرية والمدنية يحتاج إلى بيئة مختلفة عن تجارب وخبرات شبه جزيرة العرب، فالعرب «أصحاب البرّ والبلد القَفر» هذه هي الحقيقة وهذا هو الواقع. إنها إلتفاتةٌ بليغة إلى الأصول

(1) الأزدي: فتوح الشام، ص180؛ الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 142-144.

والمنظومة النافذة بكل تقاليدها وأعرافها، وحتى حيلِها وخُدَعِها العسكرية كما سنرى. تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن مسروق كان في صدد إبداء رأيه في طريقة المواجهة الفاصلة مع الروم، عشية معركة اليرموك، فقد طلب إستبدال المسرح والمكان بمسرحٍ ومكان «تشبه بلادنا» على حد تعبيره.

ثمة لغة وتجربة وإلفة وحوار متبادل بين الإنسان والمكان بما يؤمِّن الحد الممكن من التكامل والتناسق، هذا ما تعنيه بالنسبة لنا كلمات ميسرة بن مسروق، وهذا ما كان يريده هو على الأرجح.

لقد وقعت معركة اليرموك، حيث كان يريدها الطرفان، ـ على ما يبدو ـ وكان رأي ابن مسروق راجحاً بهذا المعنى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف تسنّى لهذه الواقعة الفاصلة أن تحدث على أرض قريبة إلى هذا الحد من شبه جزيرة العرب، بل على تخومها الشمالية فعلاً؟؟ وإذا كانت جيوش الروم مستفيدة في المبدأ من موقع المعركة، المكان الذي سيتأثر كل محيطه فوراً بأية هزيمة يمكن أن تقع، فماذا عن موقف العرب المسلمين؟؟.

إن التحضيرات والإستعدادات وشتى القرارات التي اتخذها القادة المسلمون، عشية هذا اللقاء الحربي الحاسم، توحي بأن مكان معركة اليرموك كان بفعل إرادة عربية إسلامية توافق عليها قادة الفتوح، وقد تم إنجازها بعد الإنسحاب من العديد من المدن والنواحي في الداخل الشامي، بما يشبه الجَزْر بعد المَدّ، لم يقو على إستيعابه وهضمه العديد من المشاركين في الفتوح. نعم، لقد جرى تنفيذ عملية استدراج واسعة جداً إلى الجنوب، وبطريقة تشبه التقهقر، بل ربّما بالعودة نهائياً إلى المكان السابق، بالإضافة الى ذلك فإن المدقّق بالمداولات السابقة لعملية الجزر هذه لا يتوقع أن تكون نتيجتها بهذا القدر من الأهمية.

نعم كانت اليرموك في عقر المكان العربي الإسلامي، وهذا موقف دفاعي من حيث الشكل، ومثير للإحباط بعد سلسلة من الفتوحات بالنسبة للمسلمين، لكن ما حدث تجاوز الشكل وانقلب الموقف رأساً على عقب، وما كان في عقر

المكان تحوَّل إلى مكان جديد بين الضلوع، أما الجيوش القادمة من الشمال فلا يبدو أنها كانت تملك من قوة الإرادة ما ساعدها على تحقيق النصر، فوقعت في قلب الهزيمة وانهار كلُّ شيء.

الخطوة الأولى كانت ميدانية فعلاً، وقد تم وصفها «بالخروج من الشام»،[1] وذلك بعد هذا الانسياح الواسع، حيث جرى فتح العديد من المدن والأمصار، وثمّة من كان له رأيٌ آخر يميل نحو البقاء في هذه المنطقة والمواجهة فيها، وقد برز خالد بن الوليد على رأس أصحاب هذا الرأي، لكن الأكثرية رجَّحت الرأي الأول.

المصادر المتوافرة لدينا لم تتوغَّل في خصوصية هذه البقعة التي تُسمَّى اليرموك، باستثناء أنها «أرض واسعة لمجال الخيل»[2]، وأنها المكان المقابل لتمركز المسلمين الذين جعلوا أذرعات خلف ظهورهم ليكون المدد قريباً منهم، لكن ثمة ناحية في هذا المكان وصفها الأزدي بأنها «مكان مشرف على أهوية (أودية منخفضة) تحتهم»[3]، أما الواقدي فأشار إلى أنها «وادٍ عظيم مملوء ماء»[4]، وبينما سماها الأزدي بـ «الواقوصة»[5]، أطلق عليها الواقدي اسم «الناقوصة»[6]. المتأمل في مسار المعركة يدرك أنه في مكان «الواقوصة» أو «الناقوصة» جرت خواتيم المعركة، أو على الأقل هكذا بدت في المصادر، وأن ميدان اليرموك لم يرق بتأثيره إلى ما وصلت إليه هذه الناحية أو الوادي الغامض والملتبس.

(1) الأزدي: فتوح الشام.
(2) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 153.
(3) الأزدي: المصدر السابق ص 231.
(4) الواقدي: المصدر السابق ص 212.
(5) الأزدي: المصدر السابق.
(6) الواقدي المصدر السابق.

رواية الواقدي تفيد بأن أحد قواد الروم تعمَّد النزول إلى جانب هذا الوادي الكبير في إطار مكيدته للعرب، حيث جعله في وسط المسافة بين الفريقين، لكن الرواية تختم بأنه «لم يعلم أحد من الروم ما عمقها»[1]، أما الأزدي فلم يشر إلى أي علم مسبق بهذا الوادي من أي طرف، وأن الروم بدأوا «يتساقطون فيها ولا يُبصرون... فأخذ لا يعلم آخرُهم ما يلقى أولُهم.. حتى سقط فيها نحو من مائة ألف رجل، ما أَحصُوا إلا بالقصب»[2]، وقد اتفق الواقدي مع الأزدي في تحديد عدد القتلى بالواقوصة أو الناقوصة بزهاء مائة ألف[3].

وما ساعد على حدوث هذه المجزرة الرهيبة أنها تمت في يوم شهد ضباباً كثيفاً، وأن أكثر حالات الوقوع جرت في ظلام الليل.

إننا أمام معركة لا نظير لها في التاريخ الإسلامي، حتى ذلك الحين على الأقل، من حيث الأعداد الضخمة للمشاركين فيها، فقد أشار الواقدي إلى أن عدد المسلمين كان قرابة الأربعين ألفاً[4]. كان التفاوت بين الطرفين هائلاً، ولكن وقائع المعركة كانت مختصرة، أو هكذا أوحت المصادر المتوافرة، والمثير هنا أنه لم يجر تسليط الضوء على العوامل المؤثرة بشكل مباشر، إلا فيما يتعلق بموقع ميدان المعركة، ثم الوادي الذي شهد مجزرة غير مسبوقة بلغ عدد قتلاها زهاء مئة ألف من الجيش الرومي كما أسلفنا، لا نريد الدخول في دقة الأرقام، لكن من الواضح أنها كانت ضخمة وضعت حداً لهذه المعركة، وبالتالي أسفرت عن هزيمة واضحة وفاصلة في صفوف الجيش الرومي.

في اليرموك، حسب الواقدي والأزدي، غاب الحديث نسبياً عن الخطط والإستعراضات وتفاصيل المواجهات العسكرية، كما غابت مشاهد الشجاعة

(1) الواقدي: فتوح الشام،ج1ص 212.
(2) المصدر نفسه، ص 231.
(3) الواقدي: المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، ص 201.

النادرة والتضحيات العظيمة، ولم نعثر على إشارات مؤثرة ترتبط بالمعنويات العالية هنا أو المتدنية هناك، ثمّة بقعة شديدة الانحدار، وبعيدة القعر، شكلت المشهد المريع والأخير في أكثر معارك التاريخ الإسلامي أثراً، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق.

والسؤال المركزي هنا هل يمكن مجاراة المصادر في إقرار هذا المشهد كنقطة تحوُّل وحيدة في هذه المعركة الضخمة؟ ألا يمكن إعتبار ذلك من قبيل الخيال العربي الذي ما انفك يرسم النهايات على طريقة القصائد والمطوَّلات؟

لسنا في صدد تقييم كل ما يمتّ بصلة إلى هذه المعركة، بل لسنا في صدد إعادة النظر بتاريخ هذه المعركة بشكل عام، ما يهمّنا في هذه الدراسة أن المصادر أولت الجانب الميداني هذا المستوى من الإهتمام، وبالرغم من ضخامة المعطيات وميلها إلى المبالغة، إلا أننا لا نستطيع تجاهل الحد الأدنى الممكن في مثل هذه المواقف، هذا الحد الأدنى يكفي بالنسبة لهذه الدراسة لتعزيز منطق الأثر المكاني الملحوظ في هذا التاريخ.

ومن الأمور ذات المنحى الطبيعي المؤثر في هذه المعركة ما أورده الأزدي عن رأي مجموعة من مساعدي أبي عبيدة بن الجراح في توقيت بدء المعركة، حيث قالوا: «إن هؤلاء (الروم) قد زحفوا إلينا في مثل هذا اليوم المَطير، وإنا لا نرى أن نخرج إليهم فيه، إلا أن يأتونا حتى يلطوا بعسكرنا أو يضطَّرونا إلى ذلك»[1]. من اللافت في هذه المعركة إستثمار العرب لعنصري الميدان والمناخ بهذا الشكل، أو على الأقل تفادي آثارهما السلبية، ذلك أن ما حدث في «الواقوصة» أو «الناقوصة» لا يمكن فهمه من دون إرادة ودور بشريين، إن هذا الهروب أو الإنسحاب في صفوف الجيش الرومي، وبالطريقة التي تم فيها، جاء تحت ضغط معين مارسه الطرف المقابل، معتمداً على حيلة المباغتة والمفاجأة، وما شكل على الدوام عنصر إضعاف أو تهديد للجيش العربي الإسلامي (المناخ)

(1) الأزدي فتوح الشام، ص 21.

تحوَّل، بفعل تحديد المكان والزمان، إلى عنصر قوة وما يشبه الفرصة، حيث تم ترك الجيش الرومي يعالج معوِّقات «اليوم المطير»، قبل وقت ملحوظ من بدء المعركة، وبقي الإحتفاظ بالقوة العربية إلى اللحظة التي كانت فيها جيوش الروم قد أنفقت كثيراً من طاقاتها، وبالتالي القدرة على توحيد صفوفها وتنسيق حركتها، وسط هذا المحيط البشري الذي لم تُعرف له بداية أو نهاية.

لقد أشار الواقدي في فتوحه إلى وضعية مكانية بالغة الدلالة بقوله:

«وأقام المسلمون باليرموك، وهم مستعدون لقتال عدوِّهم كأنهم ينتظرون وعداً وعِدوا به»[1]، هذه الوضعية لا تنطوي فقط على توقُّعات إيمانية خاصة فحسب، بل هي بالإضافة إلى ذلك ناجمة عن تقييم خاص للحيِّز المكاني الذي اختاروه، ما سمح لهم بفترة طويلة من الإستعداد المعنوي والمادي، وهم يرتقبون جحافل الروم قادمة إليهم وقد أنهكها المسير، وشتَّت بعضها طول الطريق وتزاحمُ المشاركين، وابتعدت عن مركز سلطتها وإمداده المباشر، أما العرب المسلمون فقد احتفظوا بالعديد من عناصر قوتهم من خلال اختيارهم لميدان المعركة، وهذا أمرٌ أسهم، على ما يبدو، في حالة الطمأنينة المذكورة في نص الواقدي.

- توقيت المعارك

إن أوَّل ما يستوقفك في توقيت المعارك الرئيسية في بلاد الشام وقوعُ معظمها في وسط فصل الصيف[2]: وقعة أجنادين أواخر جمادى الأولى سنة 13 هـ، أي أواخر تموز سنة 634م، فتح دمشق في النصف من رجب سنة 14 هـ، أي في أوائل أيلول سنة 635م، أما وقعة فحل فقد جرت في أوائل ذي القعدة من السنة الهجرية نفسها، أي 14 هـ، وفي أوائل كانون الثاني عام، 636 أي في بداية السنة الميلادية،

(1) الواقدي: فتوح الشام، ص 154.

(2) الأزدي: فتوح الشام، ص 272.

أما معركة اليرموك الواقعة في أوائل شهر رجب سنة 15 هـ، أي وسط آب سنة 636 م. فمن أصل أربع معارك، ثمة ثلاث وقعت في قلب الصيف، فيما وقعت الرابعة في أوائل الشتاء.

وإذا كانت المبادرة بيد العرب، فإن أجنادين وفتح دمشق جاءَتا وفق التوقيت العربي، فيما شكلت فحل استثناءً يعبر عن ضرورات ميدانية لم يعُد فيها زمام المبادرة بيد الفاتحين على غرار الأولى والثانية. أما معركة اليرموك فالمعطيات المتوافرة - كما رأينا سابقاً - تشير إلى أن تحديد المكان كان أكثر تأثراً بالإرادة العربية الإسلامية، وإذا كان أمر المكان على هذا النحو، فالزمان كذلك لأن حركة الإنسحاب والإستدراج وإنهاء الإستعدادات العربية الاسلامية كانت قد اكتملت عشية وصول الجحافل البيزنطية، ما يعني أن التوقيت هنا أيضاً يعود للعرب.

وبالرغم من أن توقيت المعارك في الصيف مفيدٌ وملائم للطرفين، لا سيما فيما يتعلق بعوائق المطر ووحولة الأرض، إلا أن ذلك يبدو أكثر تأثيراً في صفوف العرب المسلمين الذين جاءوا من قلب الصحراء الدافئة والجافة يخوضون المعارك على الطريقة العربية في شبه الجزيرة، حركةً وسلاحاً ولباساً.

ويبدو أن تدنِّي الحرارة الملحوظ في بلاد الشام، مقارنةً بشبه جزيرة العرب، كان أكثر العناصر الطبيعية تأثيراً في البيئة العسكرية العربية الإسلامية، وهذا ما لا ينطبق على الجيوش البيزنطية المجهَّزة والمعتادة على درجات من البرودة تبدو معها برودة بلاد الشام غير ملحوظة، وبالتالي غير مؤثرة. ومن المشاهد المباشرة على تأثر العرب بهذا العنصر، ما نقله الواقدي في فتح بعلبك، البلد المحصَّن والممتنع بـ«كثرة رجاله، وشدة برده، وذلك أنه لا يزايله البرد في الشتاء والصيف»[1]، وأن العرب المسلمين عانوا شدة بالغة أثناء حصارهم هذا البلد

(1) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 119؛ ومن الإشارات المفيدة ما ذكره المقدسي عن بعلبك في مقام وصفه لإقليم الشام «وأشد هذا الإقليم برداً بعلبك وحولها، ومن أمثالهم قيل للبرد أين نطلبك قال بالبلقاء، قال فإن لم نجدك قال بعلبك بيتي..» المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 153.

«وما لهم همة إلى الطعام ولا الشراب، ولا يريد أحدٌ منا إلا الاصطلاء بالنار من شدة البرد»[1].

وهذا الأمر، أي تأثر العرب المسلمين بالبرد والمطر إلتفت إليه الروم في بيت المقدس، وحسبوا «أن المسلمين لا يقدرون عليهم في ذلك الوقت...»[2] من أيام الشتاء والبرد. وصبر النّصر عند الواقدي أتى من صبر المسلمين «على البرد والثلج والمطر»[3]، وليس من صبرهم على حصار هذه المدينة أربعة أشهر كاملة. وإذا كان مناخ المنطقة عموماً أقرب إلى الاعتدال فإن هذا الفارق الشديد ناشيء بالدرجة الأولى عن المزايا الجسدية للمقاتلين العرب الذين قدِموا من مناخ صحراوي حار وجاف في غالب أيام السنة.

وهذا أمرٌ، وإن لم تتحدث عنه المصادر كثيراً، كان له دوره وتأثيره في العديد من قضايا الفتوحات توقيتاً ونتيجةً وإستقراراً، وبالتالي شكل واحدة من التحدّيات الطبيعية التي كان على القادمين من الجنوب الدافئ تجاوزها بأسرع ما يمكن، وهذا ما حدث على الأرجح.

2 – فتوح العراق

يظهر المثنّى بن حارثة بن سلمة الشيباني في المشهد الأول لفتوحات العراق، حيث كان، قبل الإسلام، يغير على السواد[4] ومعه مجموعة من قومه، هذا ما دعا أبا بكر للإهتمام به، ومن ثم التجاوب معه في أن يكون قائداً «على من أسلم من

(1) الواقدي، المصدر السابق، ص 121.

(2) الواقدي، المصدر نفسه ص 224.

(3) الواقدي، المصدر نفسه، ص 224.

(4) السواد: «رستاق العراق وضياعها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب، سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار، لأنه حيث تاخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم ظهرت لهم خضرة الزروع والأشجار فيسمونه سواداً...»، الحموي، ياقوت بن عبدالله : معجم البلدان، سبعة أجزاء دار صادر، الطبعة الثانية، بيروت 1995، مجلد 1، ص272.

قومي»[1] وفق ما ورد في طلبه. لا تذكر الرواية تاريخاً لدخول المثنّى الفعلي في الإسلام، لكن على ما يظهر من تفاعل الأحداث، فقد كان قريباً من بداية عهد أبي بكر الصديق، أما إسلام قومه فقد تزامن مع مهمته التي تلت إسلامه مباشرة «ودعا قومه إلى الإسلام فأسلموا»[2]. إلى هذا الحد ينتهي المشهد، من دون تطوّرات يمكن التوقُّف عندها.

المشهد الثاني يظهر في بداية خلافة عمر بن الخطاب، حيث «وجّه أبا عبيد بن عمرو... إلى العراق في ألف... فأقبل أبو عبيد لا يمر بقوم من العرب إلا رغّبهم في الجهاد والغنيمة فصحبه خلق»[3]، لقد جرى تحييد المثنّى في عهد عمر بن الخطاب، بالرغم من إستعماله من قبل الخليفة الأول، وهذه نقطة تحمل دلالة يمكن العودة إليها لاحقاً.

– معركة الجسر

شكل يوم الجسر، أو معركة الجسر، أول إلتحام جدي بين المسلمين بقيادة أبي عبيد والفرس، وذلك في شهر رمضان من السنة الثالثة عشرة للهجرة، وتسمية الجسر تعود إلى المعبر الذي كان يصل الضفة الشرقية لنهر الفرات، حيث كان الطرف الفارسي، بالضفة الغربية، حيث كان الطرف الإسلامي، ويبدو أن هذا المكان غير محدَّد بشكل واضح، حيث اكتفى صاحب «معجم البلدان» بعبارة «قرب الحيرة»، وقد حاول المؤرخ العلي ترجيح هذا المكان «في الأطراف الجنوبية من بابل وبالقرب من بانقيا»[4]، ومع ذلك فالمنطقة العامة معروفة ويمكن تجاوز هذا التفصيل. لقد انتهت هذه المعركة بنتيجة قاسية جداً على المسلمين،

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 238.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص247.

(4) العلي: الفتوحات، ص 87.

حيث أفادت المصادر عن وقوع زهاء «أربعة آلاف... بين غريق وقتيل»[1]، ومما رقم، على الرغم من إمكانية المبالغة به، لم يكن له نظير في كل العمليات الحربية التي خاضها المسلمون حتى تاريخه[2].

المشهد، كما هو واضح، محبطٌ ولا ينسجم مع السياق العام للفتوح، لا سيما في هذه الجهة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الدراسة أين تكمن أسرار هذه النتيجة الصادمة و غير المسبوقة للعرب المسلمين؟

ثمة تفاصيل عديدة يمكن إيرادها حسب تناقلها في المصادر، فقد كان قرار أبي عبيد العبور إلى الضفة الشرقية، قاطعاً الجسر الذي سميت المعركة به، ينطوي على إختيار لمكان المعركة هو مكان تواجد العدو، وثمَّة من أشار على أبي عبيدة بعدم العبور، لكن أبا عبيدة لم يتجاوب[3]. التفصيل الثاني يتعلق بإستخدام الفرس للفيلة في المعركة، وهو أمرٌ لم يألفه العرب المسلمين في حروبهم، وقد كان لذلك دور مؤثر في هذه المعركة، حيث أن قائد المسلمين قتل بسبب عراكه المباشر مع إحدى الفيلة، و قد توالى على القيادة أخوه، ثم ابنه قبل مقتلهما، ما دفع بالمثنَّى بن حارثه إلى قيادة ما تبقى من المسلمين والنجاة بهم.

لقد كان إختيار مكان المعركة لجهة تواجد العدو بكل طاقته وأسلحته، ثم لجهة موقعه، حيث يتطلب عبوراً عسيراً، ينطوي على تهديدات متنوِّعة، إن هذا الإختيار شكل عنصراً حاسماً في ترجيح موازين المعركة لصالح الفرس.

لقد وصل المسلمون إلى الضفة الشرقية بطريقة غير مألوفة لديهم، حيث أن هذا النوع من التحرك والانتقال يستلزم أصولاً ومهارات وأدوات تكاد تكون مفقودة لدى العرب المسلمين. ولدى وصولهم، بهذه الطريقة وبهذه الطاقة المستنفدة، باغتهم الفرس بأعدادهم التي تجاوزت الأربعة آلاف مقاتل، وبإستخدام الفيلة،

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص 455؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 366.

(2) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص 140.

(3) البلاذري: المصدر السابق.

ما جعلهم محاصرين بين الماء والعدو، لقد كان منزِلُهم حسب الطبري «منزل ضيِّق المطَّرد والمذهب»[1] محدداً بشكل أفقد سلاح الخيَّالة دوره، ولم يعد ثمَّة هوامش كافية للمسلمين في المناورة والمباغتة[2]، ومن المؤشرات السلبية أن خيل المسلمين نفر من مشهد الفيلة، ما جعل دوره محدوداً للغاية[3]. أما القدرة على الإنسحاب، فضلاً عن الحصول على الإمدادات، فقد كانت صعبة وضعيفة إلى الحد الذي جعل الهزيمة محتومة إلى هذه الدرجة.

يمكن القول إن المكان كان مقفلاً، والحضور فيه شبيه بالوقوع في الفخّ. يمكن للجيش في الأماكن المفتوحة إذا ما أحسَّ بالضعف والعجز أن ينفذ خطة إنسحاب يجري تغطيتها، وبالتالي يمكن التقليل من الخسائر البشرية بشكل كبير جداً، لكن ما حدث في هذه المعركة يخالف أبسط قواعد الإحتياط العسكري، فقد إرتبط مصير كل المقاتلين الذين عبروا إلى الضفة الشرقية بجسر لم يُكلَّف أحدٌ بحمايته أورعايته وضمان بقائه، حتى إذا ما سقط هذا الجسر، أو أزيل من مكانه، وقد تمت إزالته فعلاً من قبل عملاء للفرس، إشتد الخناق على العابرين وانعدمت الخيارات أمامهم بصورة شبه كلية.

وما زاد الطين بلَّة، أن المقاتلين العرب لم يتقنوا فنون السباحة ـ على ما يبدو ـ فقد شكل العبور على الماء سباحةً تحدياً لم يقوَ عليه أكثرهم، فكانت الحصيلة أعداداً كبيرة من القتلى والغرقى[4]، يمكن القول أنهم كانوا ضحايا للمكوِّنات والمزايا الطبيعية للمكان. وإذا ما بدا لنا أن الأساس يكمن في الإنسان الذي إختار المكان، فلنا أن نقول إنه في هذه المعركة خضع الجميع لمنطق المكان

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص 454.

(2) صالح أحمد العلي، الفتوحات، ص 88.

(3) الواقدي: فتوح الشام، ج2، ص 175؛ اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 142.

(4) نقل المسعودي أنه «مات في الفرات أكثر ممن قتل بالسيف...» المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 365.

الذي تحكَّم فعلاً بما جرى، وإذا كان الإنسان قد إختار المكان فقد إختاره بحيثياته ومنطقه، ولم يحل هذا الإختيار دون مزاولة هذا المكان تاثيره ونفوذه الحاسم، كما لاحظنا.

لقد كان العرب المسلمون في يوم الجسر يقاتلون على غير طريقتهم وبأرض تختلف عن أرضهم، لقد كانوا مضطرين لمعاركة حيوانات غير مألوفة أو معروفة لديهم، وكان خيلهم، حيوانهم الأساسي في الحروب، مدفوعاً للوقوف في وجه الفيل، وهذا أمرٌ مخالف لطبيعته وغريزته، لقد نفر إنسان العرب وحيوانه من هذا الحيوان الخطير والبالغ الضخامة على السواء[1].

كذلك كان العرب بحاجة ماسة لمهارة لم تدخل في عِداد مهاراتهم وأنشطتهم العادية أوالحربية مهارة السباحة، وإن الماء الذي كان عليهم خوضه في الفرات لم يعتادوا على حجمه ومساحته وعمقه، إن هذا الماء الذي لطالما كان هدفاً في حِلِّهم وترحالهم، وحاجةً دائمة في حياتهم، ها هو اليوم في معركة الجسر يتحوَّل إلى سبب من أسباب موتهم، بعد أن كان سبباً دائماً من أسباب حياتهم وحركتهم. لا ندري كيف تسنَّى لهؤلاء الخروج من صورة الماء السابقة في أذهانهم وأحاسيسهم إلى الصورة الراهنة، وهل تماهت الصورتان في خيال المقاتلين العرب فظنُّوا أن سر الحياة في الأولى لا يمكن أن ينتهي سراً للموت لدى الثانية، فكانت لحظة الغرق تجربة وجودية بين السرّين ارتوت فيها أجسادهم وملابسهم وأسلحتهم التي لطالما أضناها الظمأ، وجففتها الرياح الحارة، وعطّلت مفاعيلها الرمال المتناثرة في الهواء.

نعم لم تكن التجربة الجديدة مع الماء بصورته الثانية قد اكتملت، وأغلب الظن أن قسماً كبيراً من الاطمئنان الذي عاشه العرب مع مياه الفرات بعد عبورهم الجسر يعود إلى الطابع الحيوي لهذه المادة، الغالية والرائعة والطيّبة في خيالهم وعقولهم، لقد رمى هؤلاء أنفسهم في الماء ظناً منهم، وللمرة الأخيرة، أن هذه

(1) أبو زيد البلخي: البدء والتاريخ، ج2، ص 200 و201.

المادة مقرونةٌ بالحياة وسببٌ من أسبابها في كل الأحوال.

كان من المقدَّر أن تكون الخسارة أكبر بكثير لولا تدخل المثنى بن حارثة الشيباني في اللحظة الأخيرة، وبالتالي قيادته لعملية الإنسحاب بمن بقي من المسلمين، من دون أن ينجو، هو نفسه مع مساعدين له، من بعض الإصابات والجروح[1] بفعل صعوبة الموقف وخطورته.

ودلالة نجاح المثنى هنا تؤكد دور الخبرة بالمكان وقابلياته وتحدياته، وبالتالي التماهي مع منطقه ونفوذه، وهو الذي ما انفك قبل الإسلام يوالي هجماته على اطراف الدولة الساسانية فأدرك طبيعتها و طريقتها، كما أدرك السبل المناسبة في مواجهة ذلك، من هنا فإن تدخله كان تدخل العارف والمتمرِّس والمعتاد على مواجهة ظروف ومكوِّنات جغرافيا هذه المنطقة.

لا نعرف بالتحديد أسباب إستبعاده عن قيادة أول حملة عسكرية من نوعها ضد الفرس، وهو من هو في قتال الفرس والمداومة على مهاجمة أطرافهم، لكن بادرته في معركة الجسر ألقت بعض الضوء على الشروط التي ينبغي توافرها في القائد العسكري، لا سيما لجهة الظروف والقابليات المكانية.

إن سر الهزيمة في معركة الجسر يتجلّى أكثر في المعركة التالية بين الفريقين، حيث حشد الساسانيون «عشرة آلاف من فارس من الأساورة»[2]، وتمركزوا في المدائن بانتظار جولة ثانية على غرار الأولى، وهو ما تنبّه له القائد الجديد للعرب المسلمين جرير بن عبدالله البجلّي عندما رفض إشارة أحد مساعديه: أعبر الدجلة إلى المدائن، فقال جرير: ليس ذلك بالرأي، وقد مضى لكم في ذلك عبره بمن قتل من إخوانكم يوم الجسر»[3]، الأمر الذي دفع بالفرس بعد انتظارهم ذلك إلى تغيير الخطة، وبالتالي العبور إلى الضفة المقابلة «فلما

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص 455.

(2) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 368.

(3) المصدر نفسه.

عبر منهم النصف، أو نحوه، حمل عليهم جرير.. فثبتوا ساعة، فقُتل المرز...
وأخذهم السيف، وغرق أكثرهم في دجلة، وأخذ المسلمون... عسكرهم»[1].

إنه العبور نحو الهزيمة وقع به العرب أولاً ثم الفرس، لكأن النهر حدٌّ ط... لا يمكن تجاوزه، إلا بكلفة كبيرة تدفعها القوة العابرة من صميم رصيدها، ... على درجة من الضعف تقربها من الهزيمة، لا سيما إذا اشتد القتال في منتصف... عملية العبور، وما يعني ذلك من الإضطراب للمواجهة بنصف القوة التي عبر... وحالها حال من لم يستقر على أرض صلبة، وقد فرضت عليه المواجهة مباشر...

إن حجم الخسارة التي تكبَّدها العرب في معركة الجسر تتجلى أيضاً ... مقارنتها مع خسارة الفرس الذين أُخذوا بالسيف، وغرق أكثرهم، واست... المسلمون على ما كان من عسكرهم، ذلك أن المكان مألوفٌ عندهم، وهذا ال... من الإنتقال ليس جديداً عليهم، كذلك أدواته وقواعده، فإذا كان الأمر كذلك... وأدى بهم العبور إلى ما أدى إليه من خسائر فكيف الحال بالعرب المسلمين... أما الطاقة المعنوية والحماس الديني فينبغي النظر إليه في حدود ما تسمح... طابع الأشياء، وخصائص المكان والموقع تصل في كثيرٍ من الأحيان إلى ... المستوى الحاسم من النفوذ.

- واقعة مهران

مرة جديدة يتابع الفرس المعركة بقيادة قائدهم الجديد مهران بعد إنتصا... المسلمين واجتماع القائدين المثنّى بن حارثة وجرير بمحلة البجلة، ومرة ثا... يمتنع المسلمون من العبور، إلا أن القائد الفارسي الجديد كان لديه من ال... والإمكانيات ما دفعه للعبور الثاني بعد عبور المرزبان «وبغى على المسلمين... فالتقوا وصبر الفريقان جميعاً حتى قُتل مهران»[2]، ما أدى إلى مشاعر سخ...

(1) المصدر السابق، ص269.
(2) المسعودي: مروج الذهب ج2 ص 368.

وقلق عظيمين عند الفرس، الأمر الذي دفع بالقيادة العليا إلى تشكيل حملة عسكرية جديدة بقيادة شيرزاد المكنى ببوران، ويبدو أن هذه الحملة فاقت قدرات المسلمين على المواجهة، «فتنحّى المسلمون لمَّا بلغهم مسيره، فلحق جرير بكاظمة فنزلها، وسار المثنّى بقومه من بكر بن وائل فنزل سيراف»[1].

لقد كانت كلفة العبور للمرة الثالثة في هذه الجبهة مقتل القائد ثم وقوع الهزيمة، هكذا قُتل أبو عبيد بن عمرو العربي، ثم المرزبان ومهران الفارسيين، وهكذا وقعت هزيمة الجسر، ثم هزيمتي المرزبان ومهران. أما المعركة الرابعة فلم نلحظ فيها أية عملية عبور، وكانت نتيجتها تثبيت الحضور الفارسي في المنطقة، فيما فضَّل المسلمون التنحّي جانباً، ريثما تنضج الظروف والإمكانيات.

لقد روى البلاذري واقعة مهران بعد الجسر، فذكر أن عدد الجيش الفارسي بقيادة مهران بلغ إثني عشر ألفاً بزيادة ألفين عما ذكره المسعودي، كما أشار إلى موضع البويب حيث قتل مهران، وأن جنبتي هذا الموضع «أفعِمَت عظاماً حتى استوى»[2]، في إشارة إلى حجم القتلى من الفرس في هذه البقعة، ويُستفاد من هذه الرواية أن ميدان المعركة كان محدوداً على شاكلة محدودية المكان في يوم الجسر.

لقد تبدَّل الدور فعلاً، وبصورة شبه كاملة، بين الجسر ومهران، والمشترك في هذين الحدثين أسماء الأمكنة، وعمليات العبور، وعدد القتلى والغرقى، في سياق دقيق لتفاعل الجيشين مع خصائص الأرض والماء بصورة مؤثرة.

- ما بين العراق والشام

يتضح لدينا بعد هذا السرد والتحليل الاختلاف بين فتوح العراق وفتوح الشام، حيث بدت غربة المكان في الأولى طاغية على الأحداث، فيما شكلت الألفة والتفاعل المباشر سمة طاغية على فتوح الشام.

(1) المسعودي: المصدر نفسه، ج2، ص 370.
(2) البلاذري: فتوح البلدان، ص 250.

لقد تجلّت هذه الغربة، بل هذه الريبة، بامتناع العديد من القبائل للمشاركة في هذه الجبهة منذ البداية، وقد ذكر الطبري أن أول عمل قام به عمر بن الخطاب في الليلة التي توفي فيها أبو بكر ندبُ الناس إلى أهل فارس، ثم عاد فندبهم في وقت بيعته على مدى ثلاثة أيام «فلا ينتدب أحدٌ إلى فارس. وكان وجه فارس من أكره الوجوه إليهم، وأثقلها عليهم لشدَّة سلطانهم، وشوكتهم، وعزِّهم، وقهرهم الأمم»[1].

لم نلحظ إشارات مناخية باردة في العراق على غرار ما لاحظناه في بلاد الشام، قد يعود ذلك إلى الفارق المناخي لبلاد الشام، لا سيما في الشمال الأقصى بالنسبة لشبه جزيرة العرب، مقارنةً بالعراق الذي يشترك مع شبه الجزيرة بكونه صحراوي جاف أكثر من المناخ الشامي الأقرب إلى المناخ الساحلي الرطب. كذلك فإن توقيت معركة الجسر في شهر رمضان من السنة الثالثة عشرة للهجرة يعني وقوع هذه العملية في شهر تشرين أول من العام 635 ميلادية، أي في بداية فصل الخريف، وإذا كانت المعركة الثانية والثالثة متقاربتين مع الأولى بما يشبه التوالي المباشر، كما يستفاد من الرواية التاريخية التي لم تضع لأي منهما تاريخاً مفصَّلاً، فإننا أمام معارك ربما لم يتجاوز تاريخ وقوعها وسط الخريف من العام نفسه. وهذا يعني، من جهة ثانية، أن هذا التوقيت يتناسب مع حجم المياه في الأنهار، حيث ينخفض مستواها إلى أقل ما يمكن، قبل أن تستأنف الإرتفاع مع فصول الشتاء والربيع والصيف، لا سيما في المناطق الجنوبية منها، وهذه هي أماكن وقوع المعارك على الأرجح كما أسلفنا.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الدراسة، إذا كانت التضاريس والفواصل الجغرافية الحادَّة تحول دون تحقيق الفتوحات، وقد حالت دون استمرارها في شمال سوريا فعلاً، وقد تمثلت هذه التضاريس بالفواصل الجغرافية الحادَّة والصعبة، لا سيما المرتفعات الجبلية الشاهقة في جبال طوروس، ألم يكن

(1) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص 44

لجبال زاغروس في الشرق على الحدود مع بلاد فارس، هذه التضاريس المرتفعة والشاهقة والصعبة أيضاً، أن تلعب الدور نفسه، ولماذا لم تحل هذه الجبال دون متابعة الفتوحات على غرار نظيرتها في الشمال؟؟.

بداية لا بد من الإلتفات إلى أن وجهة الفتوحات في جبال طوروس شمالية، ما يعني مواجهة المزيد من العوامل المناخية المتصاعدة في قساوتها وحدَّتها، ثم إن ما يلي هذه الجبال هو برٌّ باردٌ وطويل يحتاج إلى أيام عديدة متواصلة لقطعه، مع فقدان القدرة على تحصيل الإمدادات المطلوبة فيه، لا سيما الطعام والشراب، ثم إن هذه المنطقة برمَّتها محاذية للشواطئ البحرية، حيث الأسطول البيزنطي يحتفظ بقدرة عالية وضخمة على التحرُّك، بما يمكنه من الوصول إلى مناطق بعيدة في شمال أفريقيا ومصر، فضلاً عن سائر المدن الساحلية في بلاد الشام.

أما جبال زاغروس فهي وإن امتدت من الشمال إلى الجنوب، وأن الفتوحات طالت على التوالي القسمين معاً، إلا أن الفتوحات التأسيسية، لا سيما القادسية، كانت في منطقة «جنوب غربي العراق»[1]، وهي المنطقة الأقرب إلى إقليم شبه جزيرة العرب المناخي، وهذا ما كان يشدِّد عليه الخليفة دائماً، وفي هذه المنطقة بالتحديد بنى العرب أول مدينة لهم سُمِّيت بالكوفة لتكون قاعدة إنطلاق في الفتوحات المقبلة. إذن، نحن في العراق في إقليم مناخي أقرب إلى المناخ العربي من إقليم مناخ الشمال، كما أشرنا، وقد بدا هذا الفارق نسبياً من خلال غياب الحديث عن البرد، على سبيل المثال لا الحصر، في فتوحات العراق، بينما كنا نشهد حديثاً مطَّرداً عن التأثر الشديد بالبرد في العديد من المدن الداخلية والساحلية لبلاد الشام، و قد توقفنا عند بعضها، لا سيما في بعلبك، وسنشير هنا إلى ما حدث لبعض المسلمين قريباً من قيسارية:

(1) ج. و د. سورديل: معجم الإسلام التاريخي، ترجمة أ. الحكيِّم وآخرون، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، انطلياس - لبنان، 2009، ص 722.

نقل الواقدي عن أحد المسلمين[1] المرافقين لعمرو بن العاص حين سار إلى قيسارية[2]، حيث تم الدخول إلى قرية من قرى الشام «وكان البرد شديداً»، وقد تناول عنقوداً من العناقيد المدلاَّة ما أدى إلى شعوره بالبرد الشديد «من شدة برد ذلك العنقود»، بعد ذلك عبَّر صاحبنا عن نظرته العامة للبلاد بقوله «قبَح الله هؤلاء الملاعين بلدهم بارد، وعنبهم بارد، وماؤهم بارد، وأنا أخاف الهلاك من شدة برد بلادهم»[3].

من الواضح لدينا أن هذا التأثر الشديد يعود إلى طبيعة الحياة والمناخ العربي الذي اعتاده العرب أكثر من الطبيعة العامة للحياة و المناخ الشامي بشكل مستقل، علماً أن هذه المنطقة، قيسارية وبعلبك، أقرب بكثير إلى المناخ العربي من المناطق الشمالية في طوروس وما بعدها. في أي حال هذه عيِّنة من القسم الجنوبي أو الوسطي من بلاد الشام، فكيف الحال في القسم الشمالي، لا سيما في أشهر البرد الكثيرة.

وإذا كان ما بعد طوروس برّاً خالياً وقاحلاً فإن ما بعد زاغروس يحرِّك الدافعية ويشد العزيمة، حيث المدن والبلاد العامرة والغنائم والكنوز الوفيرة. نحن في الشرق كمن يحفر في أرض طريّة وطيّبة، كلما ازداد عمقاً ازداد خيراً، أما في الشمال فالمثال معكوسٌ، كلما ازداد عمقاً ازداد صعوبةً وجفافاً وبرداً.

من هنا قد يكون رأي المستشرق الإيطالي فرانشيسكو كبرييلي في كتابه «محمد والفتوحات الإسلامية» بأن دفاعات الدولة البيزنطية «في جبال طوروس، و قوتها السياسية والعسكرية والتنظيمية، تمكنت من إيقاف الإنقضاض العربي

(1) سبيع بن ضمرة الحرّاني الواقدي: فتوح الشام، ج2 ص14.

(2) قيسارية: «بلد على ساحل بحر الشام، تُعد في أعمال فلسطين، بينها وبين طبرية ثلاثة أيام». الحموي: معجم البلدان، المجلد الرابع، ص421.

(3) الواقدي: فتوح الشام، ج2، ص14.

القوي المفاجئ»[1] بحاجة إلى نقاش وإعادة تأمل. ذلك وإن كان الوضع السياسي والعسكري والتنظيمي قوياً في الدولة البيزنطية، إلا أن مرحلة الفتوح الأولى، لم تصل إلى اختبار متانة هذا الوضع، بل لم تعد ثمَّة معركة فاصلة بين الفريقين بعد اليرموك طيلة هذه المرحلة التي تمتد على مساحة العهد الراشدي. لا يعني هذا الكلام أنه لو قدِّر لهذه العوامل المكانية أن تكون أضعف مما عليه أن الفتوحات ستتابع مسيرتها في هذه المنطقة، فالمقصود هنا أن الأمور لم تصل إلى حدود اختبار البنية السياسية والعسكرية والتنظيمية الكاملة بين الطرفين، وعلى فرض سهولة العوامل الجغرافية والمكانية، فإن النتيجة عسيرة على التقدير، ومعقَّدة لتنوّع الدوافع وتداخلها، وفي كل الأحوال فإن هذا التساؤل يخرج بنا عن إطار البحث التاريخي.

ما يهمنا هو التأكيد على أن طبيعة هذه الجبال، وما وراءها من أراضٍ جرداء، وما جاورها على طول القسم الغربي من سواحل بحرية شكلت ميداناً دائماً للأسطول البيزنطي، كلّ ذلك في ظل عوامل مناخية مخالفة ومعاكسة لما اعتاده العرب وتكيّفت أجسامهم عليه، هذه العوامل مجتمعة (التضاريس، التربة وسطح الأرض، البحر، المناخ .....) هي التي حالت فعلياً دون متابعة الفتوحات، وهذا واقعٌ يختلف ـ نسبياً ـ عن ما واجهته الجبهة الشرقية في بلاد فارس.

- معركة القادسية : وقائع ودلالات مكانية

على غرار اليرموك ـ كما أشرنا ـ جاءَت المعركة الفاصلة لجهة العراق، حيث بلغت الأمور لدى الفرس مبلغاً من الشعور بالتهديد الآتي من الغرب والجنوب، ويبدو أن ثمَّة ترتيباً للسلطة داخل الدولة الساسانية مكنها من التوحُّد، وبالتالي حشد الجيوش، الأمر الذي وضع زمام المبادرة بأيديهم بعد فترة عصيبة من التفكُّك والتشتُّت. كذلك خرجت قبائل من النصارى في المنطقة عن عهود كانت قد أمضتها مع المسلمين في أعقاب ظهورهم خلال الفترة الأخيرة. كتب

(1) فرانشيسكو كبرييلي: محمد والفتوحات الإسلامية، ص 245.

المثنّى بن حارثة إلى عمر بالواقع الجديد، فكان ردُّه على الشكل التالي: "انتج إلى البرّ، وادعُ من يليك، وأقم منهم قريباً على حدود أرضك وأرضهم، حتى يأتيك أمري"[1] لقد كان تحديد المكان: مكان الاستعداد، ومكان المواجهة، ومكان مزاولة التهديد، ومكان الظهور والحضور أمام أعين العدو، أول إجراء في هذه المعركة المقبلة.

فالبرّ أرض العرب وميدانهم، وهو المكان المقابل للماء، كما هو المكان المقابل للأرض العامرة أو المزروعة، البرّ هنا هو «القَفر» و«الأرض الخالية» وكل ما يتصل بأرض البادية. والإقتراب من المكان المقابل نوع من التحديد المسبق لخريطة المساحة والمسافة الفاصلة بين الطرفين، وإلا فإن إمكانية وقوع المعركة بشكل تلقائي، ومن دون قرار مسبق، تصبح واردة جداً، وهذا لا يصب في مصلحة القوة الاسلامية الناشئة والمسكونة بشيء من التحسُّس والحذر الشديد. وقوله «حدود أرضك وأرضهم» ترسيمٌ بليغ لجغرافيا المكان. وهوية الأرض هنا ـ على ما يبدو ـ لا تأتي من السيطرة أو الفتح، أو خروج العدو وإخلائه لمساحة ما من الأراضي التي تعود له، ولا حتى من التاريخ وملكيات الأزمنة الغابرة، إنّ هوية الأرض في هذا النص تكمن ـ على الأرجح ـ في مزاياها ومكوِّناتها وصوررتها العامة ومداها الطبيعي، هويتها في موقعها وشكلها وحتى تربتها ومستوى عمارتها، هذا ما يمكن أن نفهمه من كتاب الخليفة إلى المثنّى بن حارثة.

ثمة صيغ أخرى، متزامنة أو لاحقة، تؤكد هذا المعنى، منها ما نُقل عن سعد بن أبي وقاص، القائد الجديد لهذه الجبهة أنه أمر بعض القبائل «أن ينزلوا على حد أرضهم بين الحَزْن والبسيطة»[2]. ومنها أيضاً ما نقل عن الخليفة في كتاب آخر لسعد يأمره فيه بمقاتلة عدوّه «على حدود ارضهم على أدنى حجر من أرض

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص 482.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص 486.

العرب، وأدنى مَدَرة من أرض العجم»[1].كذلك هناك معايير عسكرية أشار إليها الكتاب نفسه تتعلق بالخيارات المتاحة بعد نهاية المعركة، سلباً أم إيجاباً، لجهة الانسحاب أو الهجوم، لكن حتى هذه المعايير غير مجرَّدة أو معزولة عن ظروف المكان وعلاقة كل طرف به، وهذا ما تطرَّق إليه الكتاب في ما يتعلق بإحتمال الهزيمة «وإن تكن الأخرى[الهزيمة] فاءوا إلى فئة، ثم يكونوا أعلم بسبيلهم وأجرأ على أرضهم»[2].

إن الخبرة بالمكان مقدمة لشكل من أشكال العلاقة به. هذه العلاقة التي من شأنها أن تولِّد معنويات خاصة بالمستقرين فيها، والمتفاعلين مع طبيعتها وخصائصها، إن هذه الأرض تنطوي على إيحاءَات عديدة في الإحساس بالأمن والسلامة يمكن فهمها وإستيعابها كلما عاد إليها أهلها، منسحبين من معركة أومستعدين لمواجهة، أو حتى قادمين من غربة أو سفر.

ثم ما هي حكاية الحجر والمدر الواردة في بداية الكتاب، وهل الوقائع الميدانية مفصولة ومميّزة إلى هذا الحد، فكل الأرض حجر هنا، وكلها مدر هناك، أو على الأقل ما يغلب عليها؟! صحيحٌ أن أبنية الفرس من المدر ـ على ما يبدو ـ و بيوت العرب من حجر، لكن هل يمكن فهم هذا المعنى البسيط والسطحي لعبارة الكتاب فقط؟! من غير المرجَّح أن يكون كذلك.

فالحجر عند العرب يرمز إلى منظومتهم ونمط عيشهم «القِفار»، وليس مكان سكنهم، أومادة بناء مساكنهم فحسب، وأرض الحجر عند العرب يمكن تمييزها طبيعتها ومكوِّناتها، بمناخها وألوانها وفراغها الغالب، وليس بحجارتها فقط، ربّما هذا ما أراد أن يرمز إليه صاحب الكتاب.

أما المدر فهو يرمز أيضاً إلى منظومة الفرس، ونمط عيشهم «الإعمار»، وليس مكان سكنهم، أو مادة بناءهذه المساكن فقط. وأرض المدر عند الفرس

(1) المصدر السابق، ص 490.

(2) الطبري، المصدر السابق.

يمكن تمييزها بخصوبتها، وألوانها الخضراء، وعمارتها الغالبة، زرعاً وأشجاراً ومنشآت. فالفارق بين هذه العنصرين يتجاوز المرادفات البسيطة إلى ما ينطوي عليه كل منهما من رموز حضارية، وأنماط حياتية، ما يجعلنا نتحدث عن بيئة مدرية وبيئة حجرية، وليس مادة المدر ومادة الحجر فحسب.

ومن المفردات المكانية التي أثيرت عشية حرب القادسية في كتاب آخر للخليفة، يحذر فيه سعد بن أبي وقاص من بلاد فارس، أمة العدد الكثير، والعدَّة الفاضلة، والبأس الشديد، وأنه يقدم «على بلد منيع - وإن كان سهلاً - كؤود لبحوره وفيوضه ودآدئه، إلا أن توافِقوا غيضاً من فيض»[1]. لقد شكلت المياه الجارية الكثيرة المتدفقة عنصراً غريباً غير مألوف في وعي العرب، وهي العنصر الثاني - بعد المدر على رمزيته - في تحذيرات الخليفة، وإن مناعة هذه البلاد وحصانتها - كما يوحي النص - تأتي من بحوره وحالات الفيضان ومتغيِّراته العصيَّة على المجازفة أو الاستيعاب.

لقد شكل دجلة والفرات محوراً رئيسياً، وميداناً مركزياً، في كل الأنشطة الحربية التي خاضها المسلمون مع الفرس، منذ بدء الفتوح وحتى نهاية معركة القادسية التي تمت في أعقاب عملية عبور من قبل الفرس[2]. لقد شكل هذان النهران حدوداً جغرافية وطبيعية فعلية بين العرب والفرس، كما تحكَّما، إلى حد بعيد، في تقرير مصير المعارك تبعاً لعملية العبور، حيث تقترن الهزيمة عادة بالعابرين إلى أي طرف انتموا، وبالرغم من تنوُّع السياق العام للمعارك، فقد شهدت الضفاف نوعاً واحداً من النهايات، تتساقط فيه الجيوش العابرة، فيما تحتفل الجيوش الثابتة والمنتظرة بالنصر. وإذا كان ميدان المعارك السابقة لا ينطوي على تداعيات استثنائية على مستوى الفتوح، إلا أن المعركة الأخيرة في هذه المنطقة، معركة القادسية، بدت وكأنها هي معركة الفتح بكل ما تعنيه العبارة،

(1) الطبري، تاريخ الأمم، ج3، ص 490.

(2) الطبري، تاريخ الأمم، ج3، ص 497.

فقد جرى تحديد مكانها على أساس أنها «باب فارس في الجاهلية، وهي أجمع تلك الأبواب لمادتهم،...»[1] كما ورد في نص كتاب الخليفة الآنف الذكر.

ومع ذلك فقد أعرب الخليفة، في كتاب آخر لابن وقَّاص، عن محدودية خبرته بهذه البلاد «.. قلة علمي بما هجمتم عليه،.. فصف لنا منازل المسلمين، والبلد الذي بينكم وبين المدائن، صفةً كأني أنظر إليها»[2]، إنه صراعُ المنازل والميادين والبلدان، صراع الأماكن والمراكز والجغرافيا، ولقد لاحظنا الخليفة عمر، في أكثر من مناسبة، يطلب من قياداته تقديم وصفٍ دقيق للمكان الذي ينزلون فيه في بلاد الشام، كما في مصر، وفق ما سنرى لاحقا، وهذه ملاحظة ينبغي التوقُّف عندها ملياً.

كما رأينا، إذن، فالمعارك في شكلها ومقوِّماتها المادية سعيٌ في هزيمة العدو عبر الدخول إلى مكانه، والسيطرة على ميدان وجوده وحضوره، والخطط تعتمد على هذا المؤشر لتحديد مصير المعركة، وإذا صادف أن تمت الهزيمة بالتسويات السلمية عبر المفاوضات، فغالباً ما يكون التصرُّف بمكان العدو متاحاً للمنتصر في حرية الدخول والخروج، أوالحصول على منافع و إمتيازات ذات منشأ مكاني أو طبيعة مكانية.

لقد انتهت معركة القادسية بهزيمة الفرس، ويظهر من الخسائر البشرية التي قدرت بالآلاف، أنها كانت معركة فاصلة بالفعل، ويبدو أنها المعركة الأخيرة الحاسمة، أو الحامية، بين الفريقين في هذه المنطقة، فالمعارك اللاحقة، على الرغم من تعدُّدها داخل الدولة الساسانية، إلا أنها لم تكن بضراوة وخطورة هذه المعركة.

- بعض التساؤلات والإستنتاجات

فلندع قليلاً كل الظروف الأخرى والعوامل الأخرى جانباً، من دون التقليل

(1) المصدر السابق، ص 491؛ صالح العلي: الفتوحات الإسلامية، ص 125.

(2) المصدر نفسه.

من شأن أي طرف أو عامل، ألا يمكننا التساؤل عن سر هذا التفكك السريع والانهيار المريع في صفوف الجيش الفارسي غداة سقوط الحاجز الطبيعي والتحدّي الجغرافي، المتمثل بنهري دجلة والفرات. هل هي مصادفة أن يخوض الفريقان معاركهما الأولى، عابرين للنهر، ثم منهزمين غرقى وقتلى على السواحل حتى إذا أنهت القادسية مرحلة النهرين، كمحور للمعركة، وبالتالي تجاوز هذا الحاجز، بتنا نشهد معارك مختلفة وبنتائج مختلفة، أقل ما يقال فيها أنها لا ترقى إلى حرارة أو ضراوة أية معركة كانت على ضفافِ أي من النهرين. لقد شكلت «العاقوصة» أو «الناقوصة» مخرجاً لمعركة ضخمة، غير مسبوقة، شُبّهت بمعركة اليرموك، وها هي القادسية، كبوّابة رئيسية للعبور إلى بلاد فارس، تشكل مخرجاً لحرب تعدّدت معاركها على الضفاف، وفوق سطح المياه في الفرات ودجلة، هذه المرة ستعبر جيوش العرب، من دون أن يكون ثمّة من ينتظرها ثانياً على الضفة الأخرى، ولأول مرة لن يكون العبور عبوراً إلى الهزيمة، ذلك أنه جاء في أعقاب وخلال وقوع الهزيمة في الطرف المقابل، وسيتحول النهران ومتفرعاتهما إلى خلف المسرح الحقيقي للأحداث، حيث تم وضع حد لهما كعنصرين أساسين في ما تبقى من معارك الحرب الطويلة مع الفرس، من دون أن يفقدا دورهما الحيوي في العديد من تطوّرات تاريخ المنطقة في مستوياتها المدنية والحضارية، وحتى العسكرية الداخلية لاحقاً.

كذلك، وكما رأينا في اليرموك تدخلاً للطبيعة في إنهاء المعركة، عبر كثافة الضباب وظلام الليل، ها نحن في القادسية نلمح مؤشر النهاية في حدث طبيعي: «وهبّت ريحٌ عاصف، فقلعت طيّارة رستم عن سريره، فهوت في العتيق وهي دبُور، ومال الغبار عليهم» تسبّب باضطراب الجيش الفارسي[1].

يحدث كثيراً في المعارك المتكافئة، أو ذات الأحجام الهائلة، أن أحداً من الطرفين غير قادرٍ على حسم مصير المعركة، حيث يظهر للجميع أن المعركة مفتوحة

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص564؛ صالح العلي: الفتوحات الإسلامية، ص 131.

على مساحة زمنية مفتوحة وغير محدَّدة، في هذه اللحظة تحضر الجغرافيا، ويلعب المكان دوره في تقديم الوقت وإنهاء الحدث، وهذا أمرٌ متكرّر ومتعدد الوجوه في معارك التاريخ، كما في العديد من ميادينه ومجالاته، وقد تكون العواصف والرياح الشديدة والمعاكسة لإحدى الطرفين سبباً في هزيمته، كما يمكن أن تكون الأعاصير والفيضانات المفاجئة سبباً في هزيمة الموجودين على أراضيها، وهكذا يتحوَّل البرد والمطر لمصلحة أحد الطرفين، كما يقدِّم الضباب فرصاً عديدة للتسلُّل إلى داخل المعسكر الآخر، أو يكون سبباً في السقوط بالمجهول.

وإذا كان توقيت المعارك يجري غالباً وفقاً لطبيعة المناخ وقابلية الميدان، من أواخر الربيع حتى أوائل الخريف في معظم الأحيان، فهذا شكلٌ غير مباشر من أشكال تدخل المناخ والميدان في تحديد مواعيد الوقائع الحربية، هذا التدخل قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إلغاء المعركة، بل الحرب أيضاً، إذا ما دخلت ظروف جديدة لاحقاً حالت دون الاستمرار في هذا الخيار أو ذاك.

3 ـ فتوح مصر

إن من يتتبَّع الفتوحات لا يصعب عليه تلمُّس خصوصية فتوح مصر، هذه الناحية التي دفعت بالعرب المسلمين نحو الغرب، حتى ليكاد الباحث يرى تقارباً بين بلاد الشام والعراق وحتى بلاد فارس لا يراه في مصر، فقد أنفردت بلاد الأهرام، فعلا، بخصائص ومميزات جعلتها، بعض الشيء على الأقل، خارج السياق المركزي للأحداث. فبالرغم من تمتُّعها بكل المواصفات الأساسية لمراكز الدول وعواصمها الأثيرة، فإن هذه المنطقة لم يتسنَّ لها أن تتحوَّل إلى مركز للسلطة، إلا في وقت متأخر تجاوز القرون الثلاثة، مقارنةً بدمشق ثم بغداد، ومن خارج الإطار التقليدي للسلطة، وقد تمثل ذلك بالفاطميين الذين أقاموا دولتهم منافسين ومزاحمين للسلطة التقليدية المعروفة، في تلك الفترة، بالخلافة العباسية في بغداد.

ثمّة العديد من المواضع والأماكن التي تربط المسلمين بهذه المنطقة، ولقد

أشار الجغرافيون إلى ذلك، وفي مقدمتهم المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»[1]، حيث ذكّر بأنه إقليم النبي يوسف، وموضع آثار الأنبياء، والتيه الذي عوقب به اليهود، وطور سيناء، وعجائب النبي موسى، ومقصد السيدة مريم في هجرتها مع ابنها، وأنه جرى تكرار ذكر هذا الاقليم، دون غيره، في القرآن. ثم لفت إلى أن خيرات مصر عمَّرت الحجاز، وبأهلها تألَّق موسم الحج، وأن برَّها عمَّر الشرق والغرب، ولم ينس الموقع البالغ الأهمية لمصر، حيث وضعها الله بين البحرين، البحر المتوسط والبحر الأحمر، وفي مقارنة مع الشام رأى المقدسي أنه مع جلالة الشام فإنها ليست سوى رستاقاً لمصر...... أما الحجاز فهو وأهله ليسوا سوى عيال مصر. إلا أنه توقف عند نوبات الجدب التي تصيبها والتي تقدَّر بسبع سنين متواصلة، ما يتعين الاستعاذة بالله من قحطه الذي يدفع بأهله إلى أكل الكلاب وبالتالي إلى انتشار الوباء.

ويتابع الحديث عن المناخ، حيث ترتفع حرارته عن سواحل الشام، وتشتد برودته مقارنةً معها، أما البيئة الداخلية فهي بيت الجرب بسبب العفونة السائدة، يخلص بعدها إلى وصف قلوب المصريين بالضعيفة، وثمارهم بالقليلة، وأن مطرهم يعادل الندى، وطيرهم الحداء (نوع من الطيور الجارحة) وكلامهم رخو مثل النساء.

هذه صورة إجمالية عن مصر الجغرافيا والمكان والإنسان، وقد تعمَّدنا عرضها هنا لكونها أقرب إلى ما كان يجول في أذهان العرب والمسلمين عشية الفتوح. والمقدسي، بالرغم من أنه ينتمي إلى أجيال القرن الثالث الهجري، إلا أنه قدَّم معطيات ذات طابع مكاني ثابت نسبياً، أمَّا المتغيَّر فهو أقرب إلى التاريخ المتكرِّر والبطيء في هذه البقعة المتجذِّرة في التاريخ القديم.

ولا بد من التنوية أن مصر وشبه جزيرة العرب تشتركان مناخياً في القسم الأكبر من مساحتهما، نظراً لوقوعهما على خطيّ العرض 20 و 30 ومحيطهما، وأن

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، ص 165 ـ 181.

الفاصل بينهما هو البحر الأحمر الذي شكَّل ما يشبه الحاجز الطبيعي بالإضافةً للأخطار والمصاعب التي تتأتّى من عبوره بسبب وجود الشعب المرجانية و التكوين الجيولوجي للسواحل المتقابلة من الجانبين، حيث التضاريس النافرة تحول دون تحوُّل هذه السواحل إلى مرافئ ناشطة، باستثناء ما عُرِف عن الجار وجُدّه لاحقاً، لكن بمستوى لا يرقى إلى النشاط المتناسب مع الحاجات المطلوبة.

مما تقدَّم يمكن القول بأن العناصر الجغرافية المؤثرة في حركة الفتوح لم تتكامل على الطريقة التي لاحظناها في بلاد الشام. فالمناخ لا ينطوي على مغريات ووعود مشجِّعة كما أشرنا، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج العام للأرض الذي يتأرجح بين الخصب والجدب، لكن يبقى لنوعية التربة ما يشكل آمالاً دائمة بالمحاصيل الوفيرة.

ثم يأتي نهر النيل الذي حسم في التاريخ القديم، كما سيحسم في الوسيط وما بعده، إمكانية الحياة البشرية المستقرة في هذا الإقليم، وبالرغم من مخاطر فيضاناته، أو سلبيات نقصانه، إلا أنه شكل على الدوام أحد أسرار ديمومة الحياة المصرية وتطوِّرها، بل أغنى الحضارة الإنسانية في العديد من مجالاتها.

وللموقع دوره البالغ الخطورة والأهمية، حيث كان للروم حضورٌ وقواعد عسكرية من شأنها تهديد الدولة الإسلامية الناشئة و مركز سلطتها[1] في المدينة المنوَّرة، القريبة من السواحل الشرقية للبحر الأحمر، فضلاً عن باقي أنحاء شبه جزيرة العرب الشرقية والشمالية. ثم إن السواحل المصرية هي المعبر في اتجاه الغرب، ولكل الانتشار أو «الانسياح» في هذه الجهة المتفرِّدة والمختلفة عمّا رآه العرب وعاشوه في فتوحاتهم السابقة[2]. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه السواحل تنطوي على فرص ذات طابع تجاري.

(1) صالح أحمد العلي: الفتوحات، ص 310.

(2) طريف الخالدي: فكرة التاريخ عند العرب من الكتاب إلى المقدمة، ترجمة حسني زينه، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت 1997، ص 98.

من هنا فإننا نلحظ إنسياباً في كل ما يتعلق بفتوحات هذه الجهة: فقد انساب القرار انسياباً لم نعهده في تعقيدات الشام والعراق، كما انساب الفتح وغدا «إنسياحاً» كلما توغَّل في الغرب. وبالرغم من ردَّات الفعل التي فرضت فتحا ثانياً، وربما أكثر، لا سيما في السواحل، إلا أن كلفة ذلك كانت محدودة، وحجم المعارك ظلَّت متواضعة، إذا ما قورنت بيرموك بلاد الشام أوقادسية العراق، ومن الإشارات ذات الدلالة في فتوح هذه المنطقة أنها لم تشهد معارك ضخمة على غرار هاتين المعركتين.

لا نعرف مدى اهتمام الفاتحين بمادة الحنطة في مصر وبالتالي إستهدافهم الحصول عليها، مع العلم أن أهمية هذه المادة الغذائية للحجاز بدت واضحة بعد وقت قصير من السيطرة على هذا الإقليم، لكن من المفترض أنهم كانوا يدركون أنهم بسيطرتهم على هذا الاقليم فإنهم يقطعون إمداد هذه المادة عن الدولة البيزنطية، حيث يجري تأمين نسبة عالية من حاجات هذه الدولة من الحبوب المصرية[1]. إذن، نحن إزاء دولة مجاورة تمتلك العديد من الفرص الإيجابية التي يمكن أن تؤثر في أوضاع الخلافة الإسلامية، فضلاً عن التهديدات السلبية التي لا بد من معالجتها، بغية تعطيلها وتفويتها على الأعداء، وفي مقدمتهم الروم.

لقد توقف المستشرق الإيطالي فر نشيسكو كَبرييلي عند المقاومة العسكرية التي واجهتها الفتوحات في هذه المنطقة، فاعتبرها «أصغر بالمقارنة مع تلك المقاومة التي كان على العرب أن يناضلوا أو يتباروا معها في العراق»[2]، وأن عمرو بن العاص، القائد الأول لهذه الفتوحات، استطاع عبر ما أسماه «الديبلوماسية وعقد المعاهدات» أن يربح أكثر مما ربحه عن طريق السلاح، وهذه آراء تمتلك الكثير من عناصر التطابق مع منطق روايات الفتوح المحدودة والمختصرة لهذا الإقليم.

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص213 و 214.

(2) فرانشيسكو كَبرييلي: محمد والفتوحات، ص 285.

كان من الممكن لعمرو بن العاص أن يتخذ من الاسكندرية، أو غيرها من النواحي والواحات العامرة في مصر، مركزاً لسلطته، ولكن على ما يبدو أعرض عن أي تفكير جدي بذلك لأسباب عديدة منها: أن هذه المدينة لم يظهر عليها الانخراط الجدي في الدين الجديد، وأن نسبة كبيرة من سكانها ليسوا في وارد ترك المسيحية إلى الاسلام، وقد بان ذلك من خلال فتحها أكثر من مرة. ثم إن وقوع هذه المدينة على الساحل يجعلها عرضة للهجوم البيزنطي البحري الذي ما فتىء يهدِّد هذه المنطقة طيلة الفترات اللاحقة. لقد حدَّد الفسطاط الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل، مكاناً لسلطته، هذا المكان المتصل بالبرّ مع الحجاز والأقرب، جغرافياً، إلى مركز السلطة في المدينة، وقد أراده إبن العاص، على ما يبدو، بعيداً عن أية مؤثرات أو مكوِّنات تنال من أصالته وعلاقته بالمرحلة الجديدة. لقد حاول أن يحشد المعاني والدلالات بما يتناسب مع مستقبل السلطة الإسلامية، حيث يجري التحديق بالصورة الجديدة دون الصور المماثلة السابقة.

ربّما لم يكن قد دار في ذهن عمرو بن العاص، أو غيره من أصحاب القرار، كثيرٌ من المعاني المترتبة على إختيارالمكان والشروع في بنائه، ولكن من الراجح أنه كان يعي علاقة المكان، والأرض عموماً، في طي صفحات الماضي وفتح صفحات جديدة في مستقبل الزمن المصري مع الدين الجديد. هذا ما تود هذه الدراسة أن تكشف عنه بالتحديد.

الفصل الثالث

۞ مزايا الأقاليم ۞

أولاً: السواد والتحوُّلات البنيوية في الدولة الناشئة.

1 - تعريف السواد

لا يكتمل الحديث عن الفتوحات الشرقية إلا بالوقوف مطوَّلاً أمام السواد، المنطقة الخصبية والتربة الغنية، حيث شكلت المساحة الأكبر والأكثر بروزاً في تاريخ العراق إثر الفتح. صحيحٌ أننا لاحظنا اهتماماً محدوداً بالسواد عشية الفتوح وخلالها، وأن الحديث حول نهري الفرات ودجلة والضفاف طغى على كل حديث، لكن ذلك لم يعدو كونه دخولاً في المكان من بوَّابتَيْه الرئيسيتَيْن، وأن السواد كان في عمق هذا المكان، وفي قلب الجغرافيا التي ما فتئت تحضر بعناصرها، الواحد تلو الآخر، لنسج تاريخٍ جديد لهذه المنطقة يتلاءَم مع أحوالها وقوانينها الحاسمة.

لقد سُمِّي السواد بهذا الاسم «لسواده بالزروع والنخيل والأشجار»[1]، أما مساحته فقد تطوَّرت مع مرور الوقت، وقد أشار الحموي في معجمه إلى أن «حد السواد من حديثة الموصل طولاً إلى عبَّادان، ومن العذيب بالقادسية إلى حُلوان عرضاً، فيكون طوله مائة وستين فرسخاً، وأما العراق في العرف، فطوله يقصر عن

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 275؛ ابن خردَاذْبه، عبيدالله بن عبدالله: المسالك والممالك، تحقيق خير الدين قبلاوي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1999، ص 41،42.

طول السواد، وعرضه مستوعب لعرض السواد»(1). نحن إذن أمام إقليم جغرافي برمّته، يشكل ثروة لا تضاهيها ثروة في كل الأراضي والمساحات المفتوحة، وتاريخ القبائل العربية المجاورة للسواد هو تاريخ الإغارة والغزو لأطرافه، ومن المشهور أن المثنّى بن حارثة، قبل أن يباشر عمليات الفتوح الإسلامية في هذه الجهة، كان يدأب على هذا النوع من الأعمال السائدة في تاريخ المنطقة.

وما تمركز السلطة الساسانية في قلب منطقة السواد سوى تعبير عن حيويتها الاستراتيجية في بنية الدولة واقتصادها. جرت عادة المصادر(2) في تقدير إنتاجية السواد بالعودة إلى حجم الجباية في زمن الساسانيين، ثم زمن الخليفة عمر بن الخطاب، لكونها كانت بلغت ذروتها في هاتين الفترتين. والرقم المتداول للجباية السنوية في معظم المصادر المتوافرة هو مائة وثمانية وعشرون مليون درهم، وهذا رقمٌ لا يبدو أنه خطر في بال أحد من أصحاب القرار في الفتوحات، وهو كغيره من الوقائع التي شكلت تحدّيا أمام الفاتحين أثار العديد من القضايا والمواقف، هذا ما نستوحيه من طريقة التعامل مع السواد بُعيد فتحه وإستتباب أمره. إن صورة السواد قبل الفتح لم تتجاوز ـ إلا قليلاً ـ المألوف من النواحي الخصبة، وكل ما في الأمر حديث عن وفرة الخيرات، من دون تقديرات واضحة ودقيقة.

والأمر الأساسي الذي ينبغي التعمُّق فيه هو أن السواد لم يشكل مصدراً اقتصادياً فائق الأهمية فحسب، ولا مكاناً للسلطة ومركزاً لأجهزتها الإدارية وسائر فعاليتها فقط، بل شكل ما يشبه البيئة المكانية التي جمعت العرب والفرس المقيمين في نواحيها، وقد نجم عن ذلك تعدُّدية دينية وثقافية ولغوية أسهمت، هي الأخرى، في تسهيل عمليات الفتوح، وجعلتها أكثر تفاعلاً من بيئات أخرى غلبت عليها هوية ثقافية، ودينية، ولغوية واحدة.

(1) الحموي، المصدر السابق.

(2) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 41 و42، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج 3، ص 275

لقد شكل السواد، إذن، عنصر جذب ساعد على تجاوز العديد من العوائق والحواجز، ولا يبعد أن يكون واحداً من عناصر محدودة ثبّتت الفتوحات في هذه الجهة، وأبقت عليها، بعد ما لاقت من ضعف في الإقبال لدى القبائل في البداية، أعقب ذلك خسائر في المعارك الأولى لم يكن لها نظير في سائر حروب المسلمين حتى ذلك التاريخ، بل لا يبعد أن يكون العنصر الأكثر تأثيراً في هذا المضمار.

كتب ياقوت الحموي عن السواد قبل الفتح الإسلامي وفي عهد ملوك فارس، حيث كانوا يشبّهونه «بالقلب وسائر الدنيا بالبدن»(1)، وقد أطلقوا عليه عبارة «دل إيرنشهر» أي قلب إيرنشهر، «الإقليم المتوسط لجميع الأقاليم»(2)، أما سبب تشبيه بذلك فيرى الحموي لأن الآراء تشعّبت عن أهله بصحة الفكر والرويّة، «كما تتشعّب عن القلب دقائق العلوم ولطائف الآداب والأحكام»(3).

نبقى مع ياقوت الحموي وهو يصف خصوبة بلاد الرافدين، حيث لا عوائق فيها ولا شواهق، ولا مفاوز موحشة، ولا براري منقطعة، فالعمارة متواصلة، والأنهار مطردة من الرساتيق وبين القرى، مع قلة الجبال والآكام، وكثرة أنواع الغلات والثمار، والتفاف الأشجار، وعذوبة الماء، وصفاء الهواء، وطيب التربة، واعتدال الطينة، وتوسُّط المزاج، وكثرة أجناس الطير والصيد(4).

نحن بالفعل أمام أنموذج مقابل لمنظومة «القِفار»، وإذا كان الحموي قدّم وصفاً متأخراً، فقد أورد صورة سابقة على الفتح لا تقل غنىً عن ما ذكره لاحقاً، ثم إن معظم الأوصاف المذكورة هي أوصاف طبيعية تتجاوز الزمان، وتلتصق بالمكان، كالتصاق الجزء بالكل والهوية بالماهية.

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 275؛ البلخي: البدء والتاريخ، ج2، ص 15 و16.

(2) الحموي: المصدر نفسه، ص273.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

2ـ السواد والمفهوم الجديد للغنيمة.

لكن فرادة السواد لا تتصل بخلفية الفتوح وتثبيتها فحسب، بل في الرؤية الفقهية ـ الاقتصادية الجديدة التي فرضها بفعل مساحته وإنتاجيته، حيث لم يسبق للمسلمين أن واجهوا نظيراً أو مثيلاً لها، ولا يظهر أنهم واجهوا ذلك في فترات لاحقة من تاريخ فتوحاتهم. لقد فرض السواد واقعاً اقتصادياً لم يكن بوسع عقول أصحاب القرار، ولا قواعد فقه الغنائم المعمول بها حتى ذلك الحين، قادرة على توليد صيغة ترقى إلى مستوى هذا التحدّي الاقتصادي الضخم.

لقد كان الموقف حرجاً بالفعل، والمصادر[1] بمعظمها تشير إلى صعوبة هذا الموقف الذي أدى إلى انقسام في الرأي لدى العديد من كبار الصحابة، بين مؤيد للقاعدة التقليدية في توزيع الغنائم، بما فيها الأراضي، على المشاركين بالفتح لكونه تم عنوة، وبين فريق ذهب بعيداً في تقدير الموقف لجهة آثاره المباشرة على نفوس الفاتحين، وغير المباشرة لعلاقته بمالية الدولة، وبالتالي وجوب ضمان إستمرار تدفق مصادرها للأجيال المقبلة. وكان الخليفة في مقدِّمة الفريق الثاني، فيما ضم الفريق الاول العديد من المستفيدين من غنائم الفتح، وبعضهم من كبار الصحابة.

لقد كان موقف الخليفة الثاني في بعض وجوهه، لا سيما لجهة توقيته وآثاره المتوقعة، شبيهاً بموقف الخليفة الأول لحظة ظهور حركة الرِّدَّة، وكان المطلوب المبادرة سريعاً إلى إعلان الموقف، والمباشرة بتأمين شروط تنفيذه بصورة عاجلة وفورية، وهذا ما حدث بالفعل.

لقد فصل الخليفة عمر بن الخطّاب لأول مرة في تاريخ الغنائم الاسلامية ـ على ما يبدو ـ بين الأرض وما عداها، ففي كتابه إلى سعد بن أبي وقّاص

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 261ـ262؛ أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج، ضمن مجموعة كتب في التراث الإقتصادي الإسلامي، تقديم الفضل شلق، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص 124؛ اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 152.

أمره بالتالي: «فانظر ما أجلب عليه اهل العسكر بخيلهم وركابهم، من مالٍ أو كراع فأقسمه بينهم بعد الخمس، وأترك الأرض والأنهار لعمالها، ليكون ذلك في اعطيات المسلمين...»[1]، لقد بدا المكان بصورة جديدة غير مألوفة، وبحكم جديد غير مسبوق، لم يعد مادة عطاء، لقد جرى تثبيت هوية مختلفة له هي هوية الدولة الناشئة، فغدا من أملاكها ومن أصول أموالها، والمستفيدون منه هم كل ما ضمته هذه الدولة من مواطنين، وما ستضمُّه في المستقبل.

لقد بات للأرض والأنهار شأن مختلف، وحسابٌ مختلف، وقيمةٌ مختلفة، وهذا ما سيشكل إرهاصات تأسيسية لما سيعرف لاحقاً بملكية الأرض في الدولة الإسلامية، لقد برَّر الخليفة هذا الإجراء غير التقليدي بكتابه إلى عامله «...إنك إن قسَّمتها بين من حضر لم يكن لمن يبقى بعدهم شيء...»، وهذا هو المبرِّر الرئيس البعيد المدى، لكن ثمة مبرِّر آخر قريب المدى ـ لا يبدو أن المصادر توقفت عنده كثيراً ـ ولقد أورد البلاذري في فتوحه شيئاً من هذا، حيث نقل تبرير الخليفة عمر لقراره هذا «.. وأخاف إن قسَّمته أن تفاسدوا بينكم في المياه»[2]، وفي مكان آخر ينقل عن الخليفة الراشدي الرابع قوله «لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لقسَّمت السواد بينكم»[3].

هذا المبرر يتعلّق، إذن، بمفاعيل هذا الحجم من الغنائم على نفوس الفاتحين وسلوكهم، وهي غنائم تفوق حاجاتهم بالتأكيد، وتفتح أمامهم أبواب واسعة في تحصيل الأموال وإنفاقها، وهذا أمرٌ إذا ما تم فإنه ينذر بحدوث تطوُّرات بنيوية في الاجتماع الإسلامي، من شأنها أن تمس مشاريع الفتوحات المقبلة ونظرة الغانمين لقضايا المال وسبل تنميته وإستثماره، بل من شأنها أن تعدّل نظرة هؤلاء للعديد من الأمور المرتبطة بالسلطة وتداولها، وبالتالي العلاقات

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 261.

(2) البلاذري: المصدر نفسه ص 264.

(3) المصدر نفسه، ص 262.

بين أصحاب القرار و النفوذ . بهذه الحال يمكن النظر إلى قرار الخليفة الذي أصدره بعد تشاور مع مجموعة أخرى من الصحابة بقرارات رجال الدول وقادة الشعوب.

كلُّ هذه التطوُّرات، في الفقه كما في الاقتصاد، وفي السلطة كما في المعارضة، صدرت عن مساحة شاسعة من الأراضي، ونوعية خصبة من التربة، ومصادر مياه لا تنضب من الأنهار والبحيرات، ومزايا ميسَّرة وسهلة من أشكال سطح الأرض، حيث لا مرتفعات أوأودية تحول دون أنواع من المزروعات أو شبكات الري، فضلاً عن الموقع بين النهرين، وعلى ضفافهما، يجعل الوصول إليها، والإنتقال منها، في غاية اليسر والسهولة. لقد حظي المسلمون إذن بمساحة من الأرض تتوافر فيها غالب عناصر المكان والجغرافيا المرجوة.

3- السواد والسلطة.

إذن لم تعد قضية السواد تقتصر على تحفيز الفتوحات، و لم يعد التفكير فيها خاضعاً للحظة الراهنة أوالواقع القائم، فثمة مشروع لبناء الدولة، وثمة مشروع للنهوض بأعباء الدولة، وهذا السواد هو مادة البناء والنهوض على السواء. وحساسية هذه المنطقة الخصبة، أو هذا الإقليم الغني، لن تنتهي بمجرد استكانة المعترضين وخضوعهم لقرار الخليفة، وبالتالي حسم ملكية السواد للدولة، فالمتبع لتطوُّرات هذه القضية في العهود و العصور اللاحقة يدرك حجم التحوُّل النوعي الذي حدث عندما تم فتح هذه المنطقة. فقد ظلَّت الأعين محدِّقة بكل تطوُّر فيها، سواء لجهة الملكية أو الإنتاجية، وثمة حادثة توحي بالكثير من هذه الحساسية التي رافقت تاريخ السواد لعقود وقرون من تاريخ الإسلام. فقد نقلت المصادر[1] أحداث سنة 33هـ للهجرة تولية الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن

(1) البلاذري، أحمد بن يحيى: أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي،13 جزءاً، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت د.ت، ج6، ص 47؛ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج4، ص 322 و 323.

عفان لسعيد بن العاص مدينة الكوفة وقد قَدِمها واجتمع بوجهائها، ومما قاله في هذا المجلس «إنما هذا السواد بستانٌ لقريش»[1]. لقد كان لهذا الكلام وقع الصاعقة على الحضور فانبرى أحدهم، وهو مالك الاشتر، للوالي الجديد قائلاً: «اتزعم أن السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا بستانٌ لك ولقومك! والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً إلا أن يكون كأحدنا».

إن الملكية التي إدَّعاها الوالي المعيَّن من قبل الخليفة لا تعني صلاحية البيع والشراء، أو أي تصرُّف من هذا القبيل، إنها تعني صلاحية التصرُّف بالنتاج والجباية المتأتية منه، وإذا كان هذا النتاج وتلك الجباية يشكلان المورد الأكبر لمالية الخلافة، فالمعنى هنا ينصرف إلى السلطة بكل ما تعني من حقوق، وتتضمّن من صلاحيات، لقد غدا بالفعل أن من يمسك السواد يمسك السلطة، كذلك، فإن رد الأشتر يمكن أن يفهم بهذه الطريقة، إنه نزاعٌ حول أهم مكوِّن من مكوِّناتها، وأخطر مورد من مواردها.

ونحن عندما نتوقف أمام السواد من زاوية أثر المكان في التاريخ، فإننا نلمح تاريخاً جديداً وشاملاً قد بدأ مع بداية السيطرة على هذه الجهة الغنية من الفتوحات. إن تعديلاً وتغييراً في شكل السلطة وسياساتها سوف يظهر مع مرور الوقت، ومع كل تطوُّر جديد في حجم المحاصيل والجباية، وتبعاً للمعطيات التاريخية القائمة.

لقد انتهى، مع دخول السواد، نمطٌ قديمٌ للسلطة والسياسة، ودُشِّن نمط جديد يسهم في حياكته المبالغ الهائلة من الدراهم والدنانير القادمة إلى بيت مال الخلافة من الشرق.

ثمة، إذن، حاجات جديدة، وطموحات جديدة، وأحلام جديدة، ستنشأ في ضوء الإمكانيات المالية الهائلة. وإذا كان العهد الراشدي قد شهد بعضاً من هذا الجديد، إلا أن العهد الأموي سيكون له الحظ الأوفر في ظهور هذا التحوُّل،

(1) المصدران نفساهما.

وبالتالي التفاعل معه إلى أبعد الحدود، على حساب العديد من القيم والغايات التي نشأت في الزمن الإسلامي الأول.

إن كل ما عرضناه سابقاً فيما يتعلق بنمط الحياة العربية، بكل عاداتها وتقاليدها ومنظوماتها العامة والخاصة، وكل ما حلَّلناه في خلفية الفتوحات وغاياتها، كلُّ ذلك بدأ يسير باتجاه مختلف مع أول عملية جباية شاملة للسواد. لقد انتهى عصر عربي عريق وطويل ومعه الكثير من محرِّكاته وأشيائه، ونحن على مشارف عصر جديد ينطوي على محرِّكات وأشياء جديدة ومختلفة. إن ما بعد السواد مختلف نوعياً عن ما قبله، لقد كان أثر الأرض الجديدة، والجغرافيا العتيدة، أكثر بكثير مما كان يتوخَّى الفاتحون، أويحلم به أصحاب القرار، وفي مقدمتهم كبار الصحابة والخليفة نفسه.

4- آراء في تداعيات فتح السواد.

تعدَّدت الأقلام التي قاربت هذا التحوُّل البنيوي في الخلافة الإسلامية، فقد قدم المستشرق كلود كاهن مقاربته لهذا التطوُّر النوعي في التعامل مع الغنائم، فقد اعتبر أنه جرى إقناع «البدوي بأن الفيء إنما يكون لصالح الأمة بأسرها، بل وفي سبيل الأجيال اللاحقة»[1]، إنه نوعٌ من إعادة تشكيل للثقافة العامة والآراء العامة، تمهيداً للدخول في عصر الدولة ومرجعيتها الأولى.

كذلك أشار هشام جعيط إلى ما رآه تطوُّراً في مفهوم الغنيمة «فصار الفيء نوعاً من الوقف تتصرف به الدولة لمصلحة الجميع»[2] وأنه تقدَّمٌ باتجاه دعم سلطة الدولة، و بالتالي التبعية للسلطة المركزية. أما الفضل شلق فقد إستنتج أن خراج السواد أثبت «أن الجزء الأكبر من نظرية الخراج الإسلامي هو نتيجة

(1) كلود كاهن: تاريخ العرب، ص 22.

(2) هشام جعيط: الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت 1993، ص 64.

اجتهاد وليس نتيجة نص محكم»[1]، معتمداً على قرار الخليفة عمر بن الخطاب في خصوص التفريق بين الأرض وما عداها في غنيمة السواد.

التفت الباحث محمد عبد الحي شعبان إلى نقطة بالغة الأهمية فيما يتعلق بإمكانية التقسيم الفعلي لأرض السواد على الطريقة التقليدية، أي بتوزيعه على الفاتحين والمشاركين، ورأى ذلك «مستحيلاً من ناحية عملية... بسبب إنتشار هذه الممتلكات في السواد بأكمله». ويبدو أن هذا الرأي يملك العديد من المرجِّحات الواقعية، فمع فرض تجاوزالخلافة لكل ما ذكرناه سابقاً، لكونه يرتبط بالمدى المتوسط أو البعيد، وأنه جرى تنفيذ عملية توزيع لأراضٍ تنتشر على مساحة تغطي قسماً كبيراً وشاسعاً من العراق، بحيث أن جباياتها فقط تقدر بمائة وثلاثين مليون درهمٍ، ألا يعني ذلك أن العديد من القبائل، لا سيما قبيلة بجيلة التي إشترطت حصولها على خُمس الغنائم بعد إزالة الخُمس العام الأول، أي ما يعادل عشرات الملايين من الدراهم، سوف تضاهي السلطة المركزية بحجم أملاكها وإيراداتها؟؟، ثم إذا جرى التوزيع على هذه الطريقة، فهل يمكننا بعد ذلك الحديث عن سيادة أو حكم حقيقي للخلافة في السواد، فضلاً عن العراق، بعد أن غدت أملاك الخلافة موازية لأملاك بعض القبائل، إن لم تكن دونها؟!. إننا إزاء عملية من شأنها وضع المنطقة أمام نوعٍ من التقسيم والاستحواذ لا يعود فيه الحديث عن حضور الخلافة حديثاً ذا مغزى أو معنى مفيد. ثم ماذا يعني تحويل أعداد هائلة إلى رقيق، وما ينجم عن ذلك من خلل كبير في بنية الاقتصاد العراقي القائم على الزراعة، حيث ستشكل هذه العملية إعادة تركيب لنظام إقتصادي لا يملك الفاتحون الجدد رؤية واضحة عنه، فضلاً عن صعوبة توافر مقوِّماته وعناصره الأساسية[2].

(1) شلق: الخراج الإقطاع والدولة، دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة الإسلامية، مجلة الاجتهاد، المجلد الأول، العدد الأول، تموز تشرين الأول 1988، ص 132.

(2) شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية، ص 58.

وأغلب الظن أن هذه العملية، لو تمت، كانت ستشكل عملية تفتيت وتجزئة ينتهي معها تاريخ عريق لهذه المنطقة، بل يصبح مضمون السواد مصطلحاً مختلفاً تماماً عن ما كان عليه في ذلك التاريخ الطويل. وهذا يؤكد ما ذهب إليه المؤرخ ابراهيم بيضون في تقويمه لسياسة الخليفة في السواد معتبراً أنها «حالت دون ظهور إقطاعية عسكرية شبيهة بأنظمة العصور الوسطى في أوروبا التي جرَّت كثيراً من التطاحن بين الأجيال المتعاقبة»[1]، على أن صاحب كتاب «الحجاز والدولة الإسلامية» كان قد أشار، قبل ذلك، إلى أن سياسة الخليفة في هذا الشأن تعود بالدرجة الأولى إلى تأثره «باختلاف طبيعة الأرض، ونظام الزراعة، بين الحجاز والسواد».. على حد تعبيره[2].

فالقضية إذن، لا تتوقف، فقط، عند حاجة الأجيال المقبلة إلى مصادر مالية مستقرة، كما تكَّرر ذلك في المصادر على لسان الخليفة، ولا عند العواقب الخطيرة على مستوى نفوس وسلوك الكثير من الأثرياء الجدد في المجتمع الإسلامي فحسب، بل عند المشهد العملي والتطبيقي العسير والخطير الذي ينذر بحضور ضعيف ومحدود للخلافة في هذه الناحية الغنية والمثيرة من الفتوحات.

5- بين القِفار والسواد.

مع السواد نحن أمام دور مختلف وغير مألوف للمكان، لكنه لا يزيده إلا تأثيراً ونفوذاً في التاريخ، تاريخ صدر الإسلام والخلافة الراشدة. تعوَّدنا سابقاً، لا سيما في العقود والقرون السابقة للإسلام، أن يكون للمكان نفوذٌ وفق الظروف والأحوال الطبيعية الشديدة في قساوتها وخوائها، وألفنا مشاهدة آثار المناخ الصحراوي الجاف في أنواع السلوك والقيم، كما في المأكل والملبس، وحتى في اللغة والأخلاق.

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 146.

(2) المرجع نفسه ص 145.

أما الآن فالشكل يختلف، والمظهر العام يتباين، لكن النفوذ لا يزال ملحوظاً والتأثير ظاهر ومتعدِّد. من قال أن الوفرة في المأكل والمشرب أقل تأثيراً في سلوك الإنسان من القلَّة أو الندرة، ومن قال أن إعتدال المناخ وتوزانه أضعف مردوداً في أحوال الإنسان من تطرُّفه أوقساوته؟؟.

المكان سلطانٌ نافذ، أياً تكن سياسته ووسائله وأدواته، سواء أكانت قاسية أم لينة، خشنة أم ناعمة.

لقد دخل العرب عصر السواد، وبدأوا الخروج من عصر «القِفار»، أو على الأقل قسم كبير منهم، وبين «السواد» و«القِفار» فروق شاسعة في أنماط العيش، وبالتالي الكثير من العادات والتقاليد والأعراف.

لقد دخل العرب عصر «السواد»، حيث من المفترض أن يتم الإقلاع عن «الارتحال الدائم» لمصلحة «الاستقرار»، ومن معايشة «البعير» وأن «ما يصلح البعير يصلح لنا»، إلى معايشة الأرض، وبالتالي ما يصلح للأرض نباتاً وثماراً وماءً يصلح لنا.

لن تتخلى هذه القبائل عن كثيرٍ من عاداتها وتقاليدها، لكن شريطة أن لا تتعارض مع نمط العيش الجديد مع الأرض وفي الأرض.

إن هذا التجافي السائد بين العربي وأرضه في شبه جزيرة العرب، سينقلب تماماً في العراق عند أول تعايش مع الأرض تظهر فيه مصدراً سخياً وطيِّباً لطعامه، وللعديد من حاجاته وطموحاته.

لن يحدث تحوُّل شامل للقبائل العربية نحو الزراعة ومستلزماتها في بلاد الرافدين، فثمة من لا يمكنه الخروج من العصر، أو هو لم يكن في صدد ذلك أصلاً، لكن من الواضح أن عصر «السواد» بكل أعرافه وعاداته قد بدأ بقوة لا مثيل لها في تاريخ العمران العربي حتى ذلك الحين.

التربة خصبة أكثر مما يحتاج أو يتوقَّع القادمون والفاتحون الجدد، والماء

متوافر بشكل مباشر على الضفاف، أو بإجراءات على مسافة محددة بين نهري الفرات ودجلة، والمناخ أكثر ملاءمة للحياة البشرية كما للحيوان، فضلاً عن التربة، والتضاريس سهولٌ وروابي دفعت نحو الزراعة، كما يسَّرت الحركة والانتقال، أما الموقع فقد شكل السواد مساحة إنتقالية، وبوَّابة رئيسة، للعبور من بلاد العرب إلى بلاد الفرس، بكل ما تعنيه عبارة العبور جغرافياً وتاريخياً وحضارياً، إضافة إلى ذلك ففي معظم نواحي السواد مسالك مائية تجعل الإنتقال من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن بعض الغرب إلى الشرق، شكلاً من أشكال النزهة أو الرحلة الممتعة.

والسؤال الذي يساعدنا على جلاء الصورة أكثر يمكن طرحه على الشكل التالي : هل يمكن كتابة تاريخ العرب في العراق، أو فهم هذا التاريخ في العهد الراشدي ومابعده، بمعزل، أو بعيداً، عن «سواده»، هل يمكن كتابة تاريخ العراق، أو أي بلد آخر، بمعزل عن مكانه، أو عن أسرار ونفوذ هذا المكان؟!!..

في أي حال لا حاجة لإثبات ما تقدَّم، فالتاريخ الذي بدأ من جديد بعد الفتح مفعمٌ وزاخرٌ بالمعطيات التي تدفع بكل ثقة للقول أن العرب عندما عبروا إلى السواد لم يضيفوا مساحات جديدة وغنية في حجم دولتهم فحسب، أو ينقلوا حدودهم وثغورهم إلى أعماق الشرق، وما يعنيه ذلك من خروج كلي عن هيمنة الفرس وتحرُّرهم للمرة الأولى في تاريخهم بهذا الشكل، لكنهم بالإضافة إلى ذلك فقد عبروا إلى مرحلة تاريخية جديدة تختلف معها العديد من جوانب ومستويات عيشهم وحياتهم(1)، وبالرغم من أن ذلك سيأخذ وقته الكامل عبر الأجيال والسنين الطويلة، إلا أن طلائعه الأولى بدت واضحة في السنين الأولى عندما أخذت الفتوحات تتسارع بوتيرة غير مسبوقة أو مألوفة، وفي أكثر من جهة أو ناحية.

(1) رأى سورديل أن «تحصيل الخراج من «السواد» أصبح في القرن الرابع للهجرة/ العاشر للميلاد من أهم المهمات الإدارية في الخلافة. واختيار الوزراء كان يتم في هذه المرحلة من بين الكتّاب الذين كانوا يستوفونه»، جانين ودومينيك سورديل: معجم الإسلام التاريخي، ص 519.

ثانياً: التعامل مع حيثية المكان.

1- الفتوح وإحترام التجربة الحياتية السابقة.

من الظواهر اللافتة في سياسة الفتوحات إعتبار العديد من حيثيات المكان جزءاً من التكوين العام للمكان، سواءٌ أكانت نُظُماً أو آليات عمل، أو حتى إنتماءات دينية وقبلية محدَّدة، حيث جرى التعامل معها بواقعية، بل بحسابات مادية واضحة أحياناً.

ربما أدرك الفاتحون الجدد ان التركيبة القائمة هي شكل من أشكال التطوُّر الطبيعي للمكان، حيث تمرّ المجتمعات بمراحل طويلة من التجارب والتدبير، متفاعلةً مع ظروف المكان وقابلياته حتى تخرج بصور مختلفة تصبح جزءاً من تكوينها التاريخي. من ذلك ما رأينا في سياسة التعامل مع السواد، حيث جرى إبقاء الأمور على حالها، مع ما ترتب على ذلك من إعتراض وتعديل في مفهوم الغنيمة وأحكامها، أما ما جرى إستحداثه فقد اقتصر على الهوية العامة، وبالتالي فرض ضريبة بعنوان جديد هو «الجزية»، بالإضافة إلى مفهوم السلطة الذي أخذ مضموناً جديداً وتطبيقاً متطوِّراً.

لقد توقف ابن خلدون(1) عند هذه المسألة ورأى فيها ضرورة لإستمرار المسار الحضاري الذي كانت عليه هذه البلدان، مقارنةً مع البداوة التي كان عليها العرب وكانوا لا يزالون مرتبطين بجلّ عاداتها وتقاليدها وثقافتها، لكنهم سرعان ما خضعوا للعديد من العادات والتقاليد القائمة في الأماكن الجديدة، ثم ما لبثوا أن تعارفوا جميعاً لتشكيل ثقافة جديدة تتناسب مع المرحلة التاريخية، من دون أن تفقد اتصالها بالخصوصية المكانية والجغرافية.

ولم يقتصر الموقف، إذن، على إحترام ومراعاة السائد ما لم يتعارض مع ضرورات الدين الجديد، بل كان من المفيد جداً تحقيق نوع من الإنصهار مع

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 172.

البيئات القائمة، بغية نقلها من وضعية القبول بالأمر الواقع إلى وضعية الإسهام الإيجابي في الواقع الجديد، فالمشروع توخّى تحويل كل هذه الطاقات في سبيل إستكمال عمليات الفتوح التي ينبغي أن تتم بأيدي الجماعات الجديدة، وبكل ما لديها من خبرات وأنظمة اكتسبتها في مكانها وزمانها. وأدرك العرب جيداً أن ما رأوه جديداً وثرياً لن يقتصر على المأكل والمسكن والملبس، فثمة نواحي ومجالات أخرى، أكثر تعقيداً وأعمق تأثيراً، يجب التأنّي في التعامل معها، ولقد لاحظنا كيف بقي الفلاحون فلاحين(1)، والدهاقون دهاقين(2)، كيف إنتقل الأساورة من الحماة النخبة للساسانيين إلى المجاهدين الأحرار في صفوف المسلمين(3).

لقد كان الحرص ملحوظاً في إستثمار كل ما حفل به المكان والزمان من طاقات، ولم تحدث أية قطيعة أو أية عملية إلغاء في معظم هذه المجالات، بل يمكن القول أن ما ارتبط بخصوصية المكان، سواء أكان أرضاً، أو ماءً، أو موقعاً، أو تقنية ري، أو غير ذلك، جرى إبقاؤه على حاله، ما لم يشُبْهُ ظلمٌ أو تعسُّف، وإن ما حدث لاحقاً من إجراءات وتبديلات لا تعود إلى السياسة الأساسية في الفتوح، بل إلى سلوكيات خاصة ببعض النافذين وأصحاب السلطة، لا تعكس بالتأكيد منطلقات هذه السياسة ومعاييرها.

إن هذا النوع من التعامل مع حيثية المكان، أو قل بعبارة أخرى إن هذا النوع من تقدير وتقبُّل خصوصية وتاريخية المكان، لم يسهم فقط بإستمرار عملية الفتوح وتحفيزها، أو يؤمّن مصادر غنية للدولة الناشئة فحسب، بل أبقى على الأمور تجري وفق طبيعتها، متجنباً ما يمكن وصفه بتعطيل أو تجميد أشكال الحياة برمّتها. لقد بدا واضحاً أن الفتوحات لم تكن في صدد تغيير البنى الأساسية

(1) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج4، ص 30.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه، ج4، ص 49.

بل كانت تستهدف، بالإضافة إلى الغنائم، منظومة العقائد والقيم السائدة، بغية إعادة تركيبها، أو بنائها، وفقاً لمبادىء الدين الجديد، من دون أن يعني ذلك إكراه الناس على الدخول في هذا الدين، بل كان الإمساك بالسلطة الفعلية، وإنهاء رموز السلطة السابقة، كافياً من حيث المبدأ.

وبرغم الاختلاف في الدين، وما يتضمَّنه من أصول وأحكام وأخلاق، فقد ظلّت ضرورات إعمار المكان، أو على الأقل الإبقاء عليه عامراً، مقدَّمة على سواها. لقد كان تأهيل الطرق أو شقُّها، وبناء الجسور أو صيانتها، وتأسيس أسواق، وحفر القنوات لجرِّ المياه إلى المساحات المزروعة، ورعاية الحقول وجني ثمارها، والاسهام في بناء مرافق الدولة الجديدة ومنشآتها وغير ذلك، كلها مجالات لتحسين أو تطوير إمكانات المكان. والطريقة الأمثل هي الاستعانة بأهل المكان، العارفين بما يفسده وما يصلحه، والحريصين عليه، المعتادين على ظروفه وأحواله.

2- الفتوح ومفهوم الإستمرارية.

كان الإنتقال سريعاً إلى البيئة الإسلامية الجديدة، كما كانت الفتوحات والتحوُّلات خاطفة ومتوالية. لقد أشار موريس لومبارد في كتابه «الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي»(1) إلى مفهوم الإستمرارية، وهي تعني إستمرار الحضارات الناشئة في البلدان المفتوحة وعدم حصول أي توقف أو إنقطاع، وهذا مفهوم ينطوي على دلالات تتصل بالطاقة الإستيعابية للدين الجديد، كما تتصل برؤية العرب المسلمين لحكم وتدبير شؤون هذه البلدان.

لقد كان على الفاتحين وما يحملون أن يثبتوا قدرات فائقة، ومرونة، ملحوظة كي يتسنّى لهم حكم أنواع عديدة من الشعوب، وأقاليم عديدة من الأماكن، وبالرغم من التقارب العام بين بلاد الشام والعراق ومصر وفارس، إلا أنه ثمة

(1) موريس لومبارد: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي، ص 362.

تباينات حضارية وتاريخية ومكانية فرضت نفسها بقوة، وكان التحدّي الكبير المحافظة على إستمرارية «الحياة» و «الحضارة»، و الاتصال بالمكان والثبات فيه، والإقلاع عن فكرة مغادرته من قبل السكان السابقين، لقد ظل هذا التحدّي قائماً ومائلاً أمام كل عملية فتح، وإستطاع الفاتحون تجاوزه بنسبة عالية. ربما كان سكان بلاد الشام أكثر البلدان تخوُّفاً من القادمين الجدد، وقد أخلى بعضهم بلدانهم بصورة شبه كاملة، كما أوحى بذلك سياق التطوُّرات، لا سيما على سواحل البحر المتوسط، لكن التأمل في فتوحات هذه البلاد لاحقاً، وكذلك سائر الجهات الأخرى، يفيد بأن أكثرية الناس في العراق وفارس ومصر وشمال أفريقيا استمرت في نواحيها، أو على الأقل لم تحدث في أي منها تبدُّلات ديمغرافية ملحوظة.

ومن الأمور اللافتة ما رواه اليعقوبي عن التعامل مع «أشراف الأعاجم»[1]، فقد عدَّد مجموعة من الدهاقين الذين جرى تقريبهم وإستيعابهم بأمر من الخليفة، حيث فرض لهم «ألفين ألفين وقال: قوم أشراف أحببت أن أتألَّف بهم غيرهم»، ويذكِّرنا هذا الإجراء بطريقة الرسول في التعامل مع أشراف مكة، لا سيما قبيلة قريش. فالموضوع لا يقتصر على أشخاص معدودين يجري إرضاؤهم أو إغراؤهم، إنهم ليسوا سوى أبواب ومنافذ للوصول إلى من خلفهم من المجموعات البشرية التي ترمق كل سلوك أو موقف يصدر عن هذه النخبة المؤثرة فيهم. نشير هنا إلى أنه ثمة عمليات فتح نوعية تمت على أيدي بعض الدهاقين في خراسان بالتنسيق مع ولاة المسلمين في المنطقة.

إذن، نحن إزاء سياسة تعتبر أن الأصل إبقاء الآليات والأدوات والمحرِّكات على حالها، والإكتفاء بتحويل وجهتها وعوائدها إلى السلطة الجديدة، إنها نوعٌ من مجاراة الواقع ومداراته، بغية إحداث التحوُّل من دون خضَّات بنيوية مكلفة. لسنا في صدد تفكيك شبكات وعلاقات قديمة، بغية تأسيس أخرى بديلة

(1) اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 153ـ154.

وجديدة، فهذا أمرٌ يجعل الجميع مستغرقين في ما لا ضرورة أوجدوى فعلية له، بل يضعهم أمام مواجهة وجودية مع طبائع الأمور والأشياء.

توقف المؤرخ صالح العلي أمام هذا النوع من السياسات ذات الطابع الإستمراري، مستنتجاً «بأن المدن إحتفظت بنظمها القديمة في تنظيماتها الإدارية، وأن التغيير الذي حدث فيها يرجع إلى التطوُّرات السلمية الوئيدةالتي حدثت فيها»[1].لا يمكن عزل أية مجموعة عن تاريخها وتجاربها، إلا بقدر عزلها عن مكانها وأرضها وبيئتها وغير ذلك من خصوصياتها، وهذا نوعٌ من الدخول في المجهول، من دون ضرورة أو جدوى راجحة، كما أشرنا.

لقد كان إعمار، أو على الأقل إبقاء العمران القائم على زخمه، واحدة من المقدِّمات الضرورية لبناء السلطة الجديدة وإستقرارها بأقرب وقت وأقل كلفة، ولم يكن رفض توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين و تعمُّد إبقائها في أيدي أصحابها مقابل دفع الجزية، إلا لكون أصحاب الارض «أعلم بها وأقوى عليها من غيرهم»[2]، هذا ما أراده الخليفة الثاني بالضبط في كتابه إلى واليه على بلاد الشام أبي عبيدة بن الجرَّاح.

هذا العمران ينبغي أن يستمر في ذلك الزمن، بغية إستمراره في المستقبل، ولمصلحة الطرفين على السواء، من هنا كانت التوصية بأهل الارض: «وامنع المسلمين من ظلمهم، والاضرار بهم، وأكل أموالهم، إلا بحقها»[3]، قد لا يتفق الفاتحون مع التجمُّعات البشرية القائمة في الدين والسلوك الشخصي، ولكنهم يتفقون، حتماً، على ما يزيد في إنتاجية الأرض، ويحمي محاصيلها ويحسِّن من طرق رعايتها. إنهم متفقون، حتماً، على ما يصلح المكان، ويزيد في عمارته وتحسين أحواله. لقد جرى تجميد وضبط كل أنواع الاختلاف والخلاف،

(1) العلي: الفتوحات الإسلامية، ص 180.

(2) الأزدي: تاريخ فتوح الشام، ص 141.

(3) المصدر نفسه، ص 142.

والتقى الجميع حول المكان، كما استقروا وحضروا فيه. لقد شكل المكان، بقابلياته المحايدة، وطاقاته التي لا يختلف عليها إثنان، واصول مداراته التي يؤمن بها الجميع ويسعى فيها الجميع، لقد شكل هذا المكان، بهذه الحيثية، مصدر تقارب وتعايش، كما شكل مساحة تشارك وتجاور، وخضع الجميع لمنطقه، ليشكل ذلك أول الطريق نحو التفاهم، ثم التناغم، و بالتالي تقاسم هموم الحياة ومتاعبها، وصولاً إلى الالتئام والتوحُّد حول القيم والمبادئ، بل الدين الواحد، وهذا ما حدث فعلاً.

3ـ تجربة التعامل مع الأساورة.

هذا التدرُّج، والتأنّي، والرفق في سلوك الطريق وقطع المراحل، كان واضحاً في العديد من المواقف والتجارب الناشئة أثناء الفتوحات، وقد نقل البلاذري[1] إحدى هذه التجارب التي تعود لأحد القادة من نخبة الجيش الفارسي «سياه الاسواري» وأتباعه، الذي لاحظ ظهور الإسلام «وأن السوس قد فُتحت والامداد متتابعة»[2]، فأرسل إلى أبي موسى الاشعري أنه قد أحبَّ الدخول في دينه، وبالتالي مقاتلة العجم، وتجنُّب الدخول في أي صراع داخلي بين المسلمين، «وعلى أنه إن قاتلنا العرب منعتمونا منهم وأعنتمونا عليهم. وعلى أن ننزل بحيث شئنا من البلدان، ونكن فيمن شئنا منكم..»[3]، مع الحصول على شرف العطاء. فأجابهم أبو موسى الاشعري «بل لكم مالنا، وعليكم ما علينا»[4]، ولما رفضوا ذلك سأل الأشعري الخليفة في أمرهم فأشار عليه «أن أعطهم جميع ما سألوا»[5]، وكان ذلك مقدمة للإلتحاق بالمسلمين، وقد انخرطوا معهم في

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 362.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.

حصار تستر، ثم دخلوا بحلف مع بني تميم، بعد ذلك جرى تخطيط أماكن خاصة بهم فنزلوا بها، وحفروا نهرهم المعروف بنهر الأساورة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد التحق بهم «قومٌ من مقاتلة الفرس ممن لا أرض له»[1]، في خطوة أولى نحو دخولهم الإسلام، وتكرَّر السلوك نفسه لدى مجموعة يطلق عليها إسم «السيابجة»، كانوا قد سمعوا ما كان من أمر الأساورة فأسلموا، وأنزلهم أبو موسى الاشعري البصرة، كما أنزل أسلافهم.

لقد أبقى الخليفة على خصوصية ما للأساورة، معوِّلاً على مرور الزمن، ومستفيداً في الوقت نفسه من طاقتهم، أو على الأقل تحييدها من المعركة. وبالرغم من طلبهم عدم الدخول في ما للمسلمين وما عليهم، وهو طلب لا يخلو من ريبة، فقد جرى تحريرهم من أي قيد يتعلق بأماكن نزولهم، بل من أي قيد يتعلق بالمجموعة أو القادة الذين سيخضعون لهم.

يظهر من شروطهم وإصرارهم عليها أنهم على درجة ملحوظة من الوعي، ويملكون رؤية إجمالية للواقع القائم والمرتقب، هذه الرؤية هي التي دفعتهم للمبادرة إلى تقديم العرض الذي يتضمن ما يمكن وصفه بالكليّات الضرورية للتحالف، كالدخول في الدين ومقاتلة العجم، كما يتضمَّن محاذير وجيهة من قبيل عدم الدخول في الحروب الداخلية للمسلمين، على أن المشاركة في قتال الفرس تستوجب مشاركة أخرى من قبل المسلمين في مقاتلة العرب، فيما لو جرى إعتداء من قبلهم على الأساورة، وهذا مطلبٌ فيه من التوازن ما يرتقي بالعلاقة بين الطرفين، كما يوحي بهذه الذهنية النبيهة والجريئة التي تمتع بها هذا التجمُّع النخبوي للمحاربين الفرس.

لقد حظي الأساورة بالموافقة على كل مطالبهم، كما قاموا بكل ما يوجب عليهم تحالفهم مع المسلمين، واستطاعوا جذب مجموعات جديدة إلتحقت بهم، ثم إنخرط الجميع في البيئة الجديدة للمسلمين، واختفى تدريجياً هذا

(1) المصدر السابق.

المصطلح ومعه تلك الخصوصية في فترة وجيزة.

لقد قدَّمت هذه التجربة أنموذجاً من المرونة في التعامل مع المجموعة المختلفة في تجربتها التاريخية وبيئتها المكانية، وكما كانت واعية وجريئة ووفيَّة، فقد نالت كل مطالبها، بالرغم من أن أحد هذه المطالب (مواجهة أي إعتداء عربي ضد الأساورة) يشكل تورُّطاً محتملاً مع من يُفترض أنهم من المادة الأساسية للدين الجديد والسلطة الجديدة.

لقد كانت المراهنة كبيرة على وحدة المواجهة والمصير، ووحدة الدين و الأمن والسلم الداخلي، وأخيراً على وحدة البيئة وإطار العيش العام، لقد كانت هذه المراهنة قادرة على تجاوز كل التفاصيل العابرة والمؤقتة لمصلحة انضمام أقوى المجموعات العسكرية، وأشدِّها خطراً على المسلمين، إلى الدين الجديد.

لقد شكل الأساورة، بكل ما لديهم من قوة وتجربة فريدة، إحدى الحيثيات المؤثرة التي كان يتعيَّن مراعاتها من قبل الفاتحين للدخول إلى الأماكن والجغرافيا الجديدة، أليسوا نتاجاً لها وتعبيراً عنها بمعنى من المعاني، وهل بالإمكان عزل هذه الشريحة النافذة والنشيطة عن كل ما يربطها بمكان إقامتها ونمط عيشها، إن هذه الحيثية لا تختلف عن أي حيثية أخرى يمكن توظيفها في الحرب القائمة للفاتحين الجدد، إلا بقدر معاندتها ومعارضتها المطلقة للمرحلة الجديدة، وهذا ما لم نلحظه في سلوك الأساورة على الإطلاق.

ثالثاً: الخليفة عمر وهواجس المكان.

1ـ الخليفة ووعي المكان.

نقل المسعودي في كتابه «مروج الذهب»[1] نصاً مطوَّلًا روى فيه أن الخليفة عمر بن الخطاب، وبعد فتح العراق والشام ومصر، كتب إلى أحد حكماء العصر ما يلي: «إنا أناسٌ عرب، وقد فتح الله علينا البلاد، ونريد أن نتبوَّأ الأرض ونسكن

(1) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 41 و 42 و 43.

البلاد والأمصار، فصف لي المدن وأهويتها ومساكنها، وما تؤثره الترب والأهوية في سكانها»[1].

لم يذكر المسعودي سند الرواية، مكتفياً بعبارة «ذكر ذوو الدراية»، وإذا كان هذا المؤرخ في عداد كبار المؤرخين المسلمين، لا سيما لجهة عنايته بالمكان والجغرافيا عموماً، وإذا كان منطق الأحداث يساعد على قبول ذلك، فإننا نتعاطى مع هذا النص بواقعية وتفهُّم، ولا بد من التنويه هنا أن هذا النوع من الهواجس حظي باهتمام الخليفة الذي لطالما حذَّر قادته في معظم الفتوحات من مغبة الخروج عن حدود الصحراء[2]، أو ضرورة عدم وجود فاصل مائي بين الخليفة أو القائد وبين المسلمين[3].

إن أول إستنتاج يمكن التوقف عنده هذا الوعي المكاني المسبق الذي تحوَّل إلى تفكير جغرافي له آثاره الميدانية كما الذهنية. ويظهر أن مستوى هذا التفكير إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى الإنهماك الفعلي في أمور المكان وشجونه.

لقد عاش العرب تحت وطأة الظروف المكانية ـ القاسية، وبالرغم من تكيُّفهم فقد ظلُّوا يتحسَّسون كلَّ إختلاف أو تغيير في بنية المكان المناخية وغير المناخية، بل إن قسماً من تكيّفهم كان يتأثربمستوى إدراكهم لمنطق الطبيعة وعناصر التبدُّل والتحوُّل فيها، بطريقة بدائية على الأقل. في أي حال إن إثارة هذا النوع من التفكير حتى في زمن المسعودي له دلالته وأهميته.

2ـ الخليفة وهاجس التمدُّن.

الهاجس الأول الذي يبدو أنه أخذ القسط الكبير من قلق الخليفة هو البيئة المدنية أو المدينية، فقد طلب من هذا الحكيم «فصف لي المدن وأهويتها

(1) المصدر السابق ص 41
(2) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص482.
(3) المصدر نفسه، ـ490 491.

ومساكنها»[1]. وهذا أول الوعي بمفهوم بيئة المكان وتفاعلها، لا سيما لجهة الهواء، ومصطلح الهواء على ما يبدو كان يقصد منه مانقصده اليوم من مصطلح المناخ، ثم تابع هواجسه فقال «وما تؤثره الترب والأهوية في سكانها»[2].

ما يمكن أن نستوحيه من هذه المطالب هو الغموض لدى عرب الحجاز عموماً، والخليفة بالتحديد، في ما يتعلق بطبائع المدن وأوصافها. فقوله «صف لي المدن» يعني، بالدرجة الأولى، عدم وجود تصوُّر كافٍ لهذا النموِّ والتطوُّر المكاني، وهو شبيه بما نقل عن الخليفة نفسه عندما أرسل إلى قائده عمرو بن العاص في مناسبة أخرى «صف لي البحر وراكبه»[3]، والوضعيتان متشابهتان لناحية الغموض والقلق لدى الخليفة.

إن هذا التساؤل أو السؤال يضعنا أمام حجم المخاوف الذي شعر بها صاحب القرار في لحظة الإنتقال بين إقليمين مناخيين، ولقد كانت التقديرات الأوّلية مبرَّرة ومنطقية، ولا ينبغي الذهاب رأساً إلى المفهوم التقليدي الذي يكتفي بوصف الإقليم الجديد بأنه «أكثر رخاء»[4]، مقارنةً مع «الحياة القاسية في شبه الجزيرة العربية»[5]، وبالتالي الخروج بنتيجة فورية بأن العرب «كانوا بالتأكيد قادرين على التكيُّف بحياة أكثر رخاءً في مكانٍ آخر»[6]، كما رأى أحد الباحثين المعاصرين. فهاجس الخليفة، على ما يبدو، كان يصدر عن مخاطر عملية الإنتقال، عن الفترة التاريخية التي تفصل ما بين الإستقرار الأوَّلي والتكيُّف، وهي فترة قد تكون في حجم الأجيال، ناهيك عن الكلفة والعوائق التي قد تدفع

(1) المسعودي: المصدر السابق، ص 41.
(2) المصدر نفسه.
(3) الطبري: تاريخ الأمم،ج4، 258.
(4) شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية، ص 11.
(5) المرجع نفسه.
(6) المرجع نفسه.

بإتجاه العودة إلى المواطن الأولى، هذا ما كان يدور في ذهن الخليفة في تلك اللحظة التاريخية على الأرجح.

ثمّة ظروف وعادات وقابليات، وقدرات وتهديدات وتحدِّيات، لا يمكن أن تعوَّض فوراً بالمناخ المعتدل والأرض الخصبة، وإن ما أسَّسته ظروف المكان في شبه جزيرة العرب من ظروف وعادات، وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً، ينبغي أن يحقَّق نظيره ومثيله في بلاد الشام والعراق ومصر، قبل الحديث عن التكيُّف أو الإستقرار النهائي. ثم إن التدقيق بما سيقدِّمه الحكيم للخليفة سيكشف بعضاً من القلق المبرَّر الذي شعر فيه الأخير.

3- المكان في الشام ومصر والعراق.

بعد أن عرض له مخاطر التطرُّف في أي إتجاه من الإتجاهات الأربعة، لكونه يشكل تطرُّفاً في البرودة والحرارة، وبعد أن ينصحه بالمناطق المعتدلة، شرع الحكيم بالحديث عن الشام، البلد الذي تغطِّيه السُّحُب، ولا تتركه الريح، فتجعل الأجسام رطبة والألوان صافية، إلا أنها تبلِّد الأحلام والفهم، وتجعل الطبع في حالة من الجفاء، كما تذهب بماء القريحة. ثم يعرِّج على خصوبة هذه البلاد وأشجارها وأنهارها إلى أن يتوقف عند معالمها الدينية، كمنازل للأنبياء، وأنه عاش في ربوعها أشرف خلق لله تعالى، وأما جباله فهي مساكن المجتهدين والمتفردين[1]. قد يكون في بعض ما ورد إضافات من قبل النقلة، لكن أياً يكن مصدر هذه الميِّزات والحيثيات، فإنها تنطوي على إشارات بالغة الأهمية في الفروق المكانية بين شبه جزيرة العرب وبلاد الشام.

أما مصر فيرى أنها كانت ديار الفراعنة، وأنها محمودة بفضل نهر النيل، وذمُّها أكثر من حمدها، ذلك أن هواءَها راكد، وحرَّها زائد، وشرَّها وارد، فلا تحفظ صفاء الألوان وتخبب الفِطَن، كما تتسبَّب في كثرة الإحن، إلا أنها معدن الكنوز

(1) المسعودي: المصدر السابق، ص 42 و43.

الثمينة، كالذهب والجوهر والزمرُّد والأموال، وتتميَّز بأنها مغارس الغلاَّت، وأنها تجعل الأبدان سمينة، والبشرة مسودَّة، والأعمار طويلة. ثم يستعرض مكر أهلها ورياءَهم، وخبثها وخدعها، قبل أن يخلص إلى فكرة جامعة بقوله «إلا أنها بلد مكسب لا بلد مسكن، لترادف فتنها واتصال شرورها»(1).

وفيما يتعلق بالعراق فقد وصفه حكيم الخليفة بمنار الشرق، وأنه بلد الإعتدال، حيث الأمزجة الصافية، والأذهان اللطيفة، والمسرَّات المتصلة، إنه بلد الفضائل الكثيرة، وغير ذلك من المزايا الطبيعية والحضارية الراقية(2).

بمعزل عن دقة ما أورده هذا الحكيم، لكنه - على ما يبدو - قدَّم وصفاً متوازناً ينم عن فهم شامل لما يمكن أن يمثله المكان بالنسبة للإنسان، وفي الوقت نفسه كشف عن أن عملية الإنتقال ليست يسيرة، ما يعني أن البلاد البديلة، وبالرغم ممَا فيها من المخاطر والتحدِّيات، إلا أنها ستكون أفضل، مقارنةً بما كانوا سيواجهونه في مواطنهم الأولى. وقد أورد الطبري في تاريخه العديد من الإشارات التي تتوافق مع ما عرضه حكيم الخليفة: منها أن وفوداً من المسلمين جاءَت الخليفة من القادسية والمدائن، فلما نظر في وجوههم إستغرب ملامحهم، فسأل عن السبب «قالوا: وخومة البلاد»(3)، ومنها أن الخليفة نفسه همَّ إلى الشام غازياً في السنة السابعة عشرة للهجرة، حتى إذا كان بناحية سرغ(4) «لقيه أمراء الأجناد فأخبروه أن الأرض سقيمة، فرجع بالناس إلى المدينة»(5)، وفي السنة الثامنة عشرة حدث طاعون عَمَواس(6) و قد انتشر بالشام ومصر والعراق، إلا أنه

(1) المصدر السابق، ص 43.

(2) المصدر نفسه، ص 43 و44.

(3) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 40.

(4) سرغ: «أول الحجاز وآخر الشام بين المغيثة وتبوك...» الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 211-212.

(5) الطبري: المصدر السابق، ج4، ص 57.

(6) عَمَواس: « قرية من قرى الشام، بين الرملة وبيت المقدس، وهي التي يُنسب إليها الطاعون لأنه منها بدأ...» البكري: معجم، ج4، ص227.

«استقر بالشام»(1)، وقد بلغ عدد موتى هذا الطاعون ما يقارب خمسة وعشرين ألفاً من الناس(2).

ما يعنينا في ما تقدَّم حجم الظروف الدافعة التي كانت خلف عمليات الفتوح، حيث لم تقو على إعاقتها أو تعطيلها العديد من الظروف الكابحة من قبيل ما ذكرناه آنفاً.

(1) الطبري: المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص 101.

الفصل الرابع

المسلمون العرب والبحر

أولاً: إشكالية العرب والبحر.

1- دور الموقع والحدود.

شكل موقع شبه جزيرة العرب بين البحر الأحمر والمحيط الهادئ والخليج واحدة من أبرز مميِّزات هذه المنطقة من القارة الآسيوية، والقول بأنها شبه جزيرة يشير بأن التحديد تم في ضوء المكان وبقاموسه. في مثل هذا الموقع، وهذا القدر من الحدود مع المياه التي تحيط بالجهات الثلاث، لابد من التوقُّف قليلاً عند تاريخ منطقة شبه جزيرة العرب مع هذه الظاهرة الطبيعية التي اصطلح على تسميتها بالبحر.

التاريخ القديم، كما الوسيط، فضلاً عن الحديث والمعاصر، شهد العديد من أنواع النشاط الإنساني في البحر، وثمة من اتخذه طريقاً، أو مورداً لغذائه و ثروته، وحتى لحماية موقعه أو تحقيق إنتصاراته، وقد يكون مجالاً لتوسيع الدول، أو زيادة في مناطق النفوذ، وغير ذلك. ولا يصعب على متتبِّع التطوُّرات التاريخية في شبه جزيرة العرب، لا سيما عشية ظهور الإسلام، أن يلاحظ نوعاً من أنواع النأي بالنفس عن الخوض في هذه الظاهرة الطبيعية الواسعة والشاسعة، وإنه لمن قبيل المفارقة أن يكون لهذه المنطقة هذه المساحة المديدة مع البحر، من دون أن تتأثر به حياة قسم ملحوظ من سكانها، لكن ثمَّة ما يمكن التوقّف عنده في هذا المجال.

باستثناء القسم الشمالي الذي يربطها ببلاد الشام و العراق، يمكن القول بأن الحدود الشرقية والجنوبية والغربية هي حدود بحرية، لكن ما يعنينا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة هو الحجاز الذي يقع في وسط القسم الغربي من شبه الجزيرة، أي القسم الأقرب إلى البحر الأحمر. أما الحدود الشرقية والجنوبية فقد كان لكل منها تجارب خاصة مع البحر، الأولى مع منطقة الخليج حيث طغى الوجود الفارسي، والثانية مع المحيط الهندي، حيث لعبت مناطق الشرق الأقصى، لا سيما الهند والصين دوراً ملحوظاً في العديد من أنشطته، بالإضافة إلى الدور الثابت للدول والإمبراطوريات المصرية واليونانية والرومانية والفارسية وغيرها، حيث كان الحضور في البحر واحدة من أبرز المؤشرات على الوصف الإمبراطوري للدولة، وبالتالي قدرتها على الهيمنة، لا سيما البحرية، حيث ظلّ هذا المكان مسرحاً لما يمكن تسميته بالقوى العظمى في التاريخ. والراجح لدينا من خلال المصادر المتوافرة أن خبرة العرب الشرقيين والجنوبيين لم تتسرّب إلى الداخل، ولم تنعكس نمطاً مؤثراً في النواحي الداخلية لشبه الجزيرة. ويمكن القول أن أكثر الأنشطة ذات الصلة بالبحر والتي امتدَّ تأثيرها المحدود إلى الداخل هو النشاط التجاري، فقد تحوّلت بعض النواحي للخطوط التجارية بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والشرق، والشمال والشرق، إلى ما يشبه المحطّات والمناهل، حيث استفادت منها القبائل القاطنة قريباً منها.

أما ناحية الغرب فلم تفد المعطيات التاريخية المتوافرة عن أي نشاط بحري مؤثر، فقد ظلّت هذه الناحية، على الأقل قبل عقود من ظهور الإسلام، بعيدة عن التطوّرات التاريخية التي حفلت بها النواحي الأخرى من شبه الجزيرة[1]. ويمكن تعليل ذلك بالتضاريس المعيقة التي جعلت السواحل غير مؤهلة عموماً، باستثناء بعض الثغور المحدودة التي سوف نتوقف عندها لاحقاً. كما يمكن تعليل ذلك

(1) لطفي عبد الوهاب: العرب في العصور القديمة، ص 322.

بضحالة المياه على هذه السواحل، فضلاً عن وجود الشعب المرجانية[1] التي حالت بالفعل دون أي من النشاطات الواسعة بسبب خطورتها وإعاقتها العملية.

إذن، نحن إزاء تضاريس ومستويات مائية، ومكوّنات طبيعية، حدَّت فعلياً من أي إتجاه جدِّي نحو البحر الأحمر، وإذا استحضرنا مقولة أن البحار، عموماً، كانت مرتعاً للقوى العظمى والامبراطوريات النافذة في التاريخ القديم، فإننا نفهم بطريقة أفضل هذا الإعراض الملحوظ لعرب المنطقة الغربية من شبه الجزيرة عن البحر.

2- مقاربة إبن خلدون.

توقف ابن خلدون عند هذه الظاهرة في التاريخ العربي، ظاهرة الإعراض عن البحر، فاعتبرها نتيجة بنية نفسية وصفها بـ «التوحُّش» التي تدفعهم لإنتهاب وسلب «ما قدروا عليه من غير مغالبة ولا ركوب خطر»[2]، فهم «لا يذهبون إلى المزاحفة والمحاربة، إلا إذا دفعوا بذلك عن أنفسهم»[3]. يبدو من هذا التحليل أن موقف العرب من البحر، حسب إبن خلدون، يصدر بالدرجة الأولى عن طبيعتهم الحذرة وطريقتهم السهلة، إنهم شعب يريد العيش بأقل الجهود وأبعدها عن الخطر، وما كانت غزواتهم فيما بينهم إلا تعبيراً عن هذا الجموح نحو تأمين حاجاتهم المادية بأسرع ما يمكن، ومن دون أية أعباء موضوعية. وقد توسَّع ابن خلدون في هذا الميل عند العرب الذين يختارون الأماكن السهلة، ويتجنّبون كل ماهو وعر، كالجبال أو الهضاب، ويقصدون البسائط لغياب الحامية الطبيعية، وإذا كان هذا دأبهم في البرّ، فهم أكثر حذراً وأشد توجُّساً في البحر، لكونه يجمع صعوبة الجهد إلى الإحساس الشديد بالخطر.

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 73.
(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 286.
(3) المصدر نفسه.

وفي مكان آخر يكتفي صاحب المقدمة ببداوة[1] العرب تعليلًا لموقفهم من البحر، فبعد أن يستعرض أحوال الأمم والشعوب الأخرى مع البحر يتتبع تطوُّر موقف العرب، من الحذر الشديد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، إلى الإنخراط الكلي فيه خلال العهد الاموي، وبالتالي تحقيق إنجازات حربية ومدنية ملحوظة على شواطئه وجزره، لا سيما في بلاد الشام وأفريقية والمغرب والأندلس[2]. والملاحظ هنا أن ابن خلدون ترك للقارئ وحده مهمة تعليل هذا التطوُّر، فقد اكتفى بوصفه، ولم يتوغَّل عميقاً بأسبابه التي تعود بالدرجة الأولى إلى الأماكن الجديدة العديدة التي إستقروا فيها وشعروا بضرورة تكيُّفهم معها، وبالتالي إنخراطهم بتجاربها ونمط عيشها. وإذا كان لنا أن نخرج باستنتاج عام فيما يتعلق برأي ابن خلدون يمكن القول أن ما وصفه بالطبيعة المتوحِّشة للعرب، وبالتالي تجنُّبهم الصعاب، وتوجُّسهم من كل خطر، لا يعود بالدرجة الأولى إلى بنيتهم النفسية الفطرية والأصلية بقدر تأثرهم بطبيعة المكان ومنظومة «القِفار» الذي طالما أشار إليها، حتى إذا تبدل المكان تبدل، تدريجياً، كلُّ شيء. فقد بدأ خروج العرب من هذه السلوكية مع بداية خروجهم من هذه البيئة، وتخلوا عن التردُّد والتجنُّب والحذر الشديد، مع تخلِّيهم التدريجي عن عالم البادية وعلاقاتها، وقد أسهم ذلك في ظهور ثقافة جديدة وذهنية مختلفة.

3- مقاربة معاصرة.

ثمّة مقاربة لعلاقة العرب بالبحر قبل الإسلام كتبها اسماعيل حقي ابراهيم[3] تتضمّن تفاصيل وحيثيات من المفيد التوقّف عندها. فقد أشار إلى خلو شبه جزيرة العرب من الخشب الصالح للسفن القوية، وكذلك الحديد اللازم لدق

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 437.

(2) المصدر نفسه.

(3) حقي إسماعيل إبراهيم: أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان 2002، ص 25 و 26.

السفن بالمسامير، وأنها ليست قريبة من أي بلد ينتجهما، ثم لفت إلى عدم وجود أنهار صالحة للملاحة فيها، أما موانئها الممتازة فقَليلة. واعتبر صاحب كتاب «أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية» أن البحر الأحمر، الذي يمتد نحو 1200 ميلاً، يفصل بين مصر وجنوب الجزيرة الغربي (بحوالي 250 ميلاً) أكثر مما يقرِّب بينها، وأن النصف الشمالي من هذا البحر ينطوي على عقبات وصفها بالكأداء. فعلى الجانبين صحراء جافة تمتد لمئات من الأميال، والشِّعاب المرجانية الضخمة تحف كلا الساحلين، كما تمتد إلى الوسط، ما استلزم معرفة وحنكة في تلافي الاصطدام بها، وهذا لم يكن متوافراً لدى العرب. أما الجزر المرجانية فهي للقراصنة، والبدو الجياع، الذين يرون فيها إمتداداً بسيطاً لغاراتهم في الصحراء أكثر من كونها محطَّات للسفن على الطريق، ثم إن بنية السواحل لا تصلح ملجأ آمناً من أخطار العواصف والقراصنة.

توقف ابراهيم عند صعوبة الملاحة في القسم الشمالي من البحر بسبب الرياح الشمالية التي كانت تهب جنوباً على هذا الجانب من البحر طوال العام، وهذا ما لا طاقة للملاحين الأوائل على مقاومته. كل ذلك دفع العرب لإعتماد طرق برّية على طول الساحل الغربي، كبديل آمن برأيه، مقابل أهوال البحر الأحمر.

وإذ يعتبر أن سواحل الخليج أي الحدود الشرقية كانت أكثر ملاءَمة، إلا أنه اعتبر مستوى عمق المياه جمع ما بين الساحلين، وكذلك القرصنة المنتشرة على السواحل والجزر.

يمكن إعتبار هذا التعليل من النوع الجغرافي المكاني بشكل عام، حيث استعرض الثروة الطبيعية السلبية في المواد والمياه، كما نوَّه بالموانع المرتبطة بالتضاريس والحيوانات، من دون أن ينسى عنصر الاستثمار البشري السلبي لبعضها، بالإضافة إلى المناخ المتمثل بالعواصف والرياح الشمالية المتواصلة وغير ذلك. نحن هنا أمام تحكُّم فعلي للمكان في موقف العرب الأوائل من البحر، لقد كانت القبائل العربية بين مكانين أحدهما مألوف ومجرَّب وقد أثَّر

عميقاً في السلوك والقيم، وثانيهما موحِش، وقليل التجربة، وينطوي على شروط غير متوافرة، وعناصر من التهديد متعدِّدة، فمن الطبيعي أن تنحاز تلك القبائل للبرّ، تاركة البحر للأجيال والتطوُّرات اللاحقة، وهكذا جرت الأمور.

4 ـ العرب والمنافذ البحرية الثلاثة.

ثمة ثلاثة منافذ ذكرت في المصادر الجغرافية، كمراسٍ ونقاط عبور من البرّ الحجازي إلى البحرالأحمر والعكس، وهي «الشُّعَيْبة» و«جُدَّة» و«الجار». قد يكون إطلاق مصطلح المرفأ على كل واحدة منها نوعاً من التسامح، لكونها أقرب إلى المراسي الصغيرة منها إلى المرافئ المعتادة[1].

أ ـ الشُّعيبة

نقرأ في معجم البلدان لياقوت الحموي أن الشُّعيبة كانت «مرفأ مكة ومُرْسى سفنها قبل جُدَّة»[2]، وأنها مرفأ «السفن من ساحل بحر الحجاز»[3]، وقد برز من أحداثها خبرٌ يتعلق بالسفينة التي حرفتها الريح إلى هذا المرفأ، قبل أن تتعطّل، حيث جرى إستخدام خشبها في تجديد بناء الكعبة قبل الإسلام، ولاحقاً غدت هذه الناحية «قرية على شاطئ البحر على طريق اليمن»[4]، أما البكري[5] فقد نقل حادث السفينة المنحرفة باتجاه الشُّعَيبة، كما أفاد بأن هذه البقعة هي قرية على شاطئ البحر بطريق اليمن أيضاً.

يبدو مما ورد لدى هذين المرجعين المشهورين أن مرفأ الشُّعَيبة لم يلعب دوراً بارزا في تاريخ المنطقة، فقد اقتصر أمره على بعض الخدمات المحدودة،

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز الدولة الإسلامية، ص 20.
(2) الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 350 و351.
(3) الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 350 و351.
(4) المصدر نفسه.
(5) ابراهيم بيضون: الحجازالدولة الإسلامية، ص 20.

والتي يُرجَّح أنها استثنائية وفي حكم الضرورة، وأن تحوُّلها إلى قرية يؤكد محدودية نشاطها، حيث أن المرافئ الناشطة من شأنها بناء مدن وأمصار، وليس قرى أوأماكن إستقرار محدودة.

نفهم من كونها منفذاً إلى طريق اليمن أن حركة العبور قد طغت عليها وجهة اليمن إلى الجنوب، ما يوحي بأنها كانت شرياناً ملحوظاً بين عرب الحجاز وعرب الجنوب. تبقى إشارة أخيرة إلى أن غياب هذا المنفذ كمرفأ لمكة بعد ظهور جُدَّة يعني أنه أدنى فعالية، وأقل فائدة، مقارنةً بالمرفأ الجديد، وهذاما تسبَّب بتعطيله بشكل نهائي، بعد تحوُّله إلى قرية هادئة غير مُستقطبة.

ب ـ جُدَّة

أما جُدَّة فهي المرفأ الثاني، وقد ذكر البكري في معجمه أنها «بلد على ساحل بحر اليمن وهي فرضة مكة»[1]، وقدَّر الانتقال من مكة إليها بثلاث ليال، وأنها كانت مستقراً لقبيلة قُضاعة في ما قبل الإسلام، حيث نزلوا «وانتشروا فيها وكثروا بها، وقد حدَّد إطارها الجغرافي من الساحل، مروراً بالسهل، وحتى الجبل، ما يعني أن أهمية هذا المرفأ لم تقتصر على ساحلية الموقع، بل تجاوزته إلى ما هو أبعد من ذلك.

أما المقدسي فقد تحدث عن «مدينة على البحر... عامرة آهلة»[2]، وهذا الكلام يعود إلى زمانه في أواسط القرن الثالث الهجري، لكن يُستفاد منه طبيعة المكان الثابتة، وإمكاناته الحياتية التي تحوَّل قسم كبير منها إلى فعل، بعدما كان قوة في زمن الإسلام الأول. إن إشارته لغلَبة الفرس عليها، وأن لهم بها قصوراً عجيبة، يرجَّح أن يكون عائداً لزمن ما قبل الإسلام، حيث نلحظ هذا النوع من المساكن والمنشآت العامة.

(1) البكري: معجم، ج2، ص 114 و 115.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 81.

لقد إتفقت المصادر على شحِّ المياه[1] العذبة وندرتها في جُدَّة، كما في الشُّعَيبة، وأن القاطنين في هذين الموضعين كانوا يقطعون أميالاً عديدة لتأمين حاجاتهم من هذه المادة الحيوية.

ما تقدَّم هو أبرز ما تناقلته المصادر المتوافرة لدينا، وكما نرى، فإن معطياته لا تشكل عنصراً مؤثراً في مجرى التاريخ الإسلامي في مراحله الأولى، ومن اللافت أنهما لم يُستخدما في أية مناسبة من مناسبات الفتوح لمصر، أو حتى في سياق الإمدادات التموينية الحربية أو السلمية، على مايبدو. إن الإنتقال ما بين الضفتين المتقابلتين، أي بين السواحل الشرقية و الغربية للبحر الأحمر، يكاد يكون معدوماً، فوجهة هذين المرفأين لا تعير أي انتباه للغرب، و قد اقتصر الأمر على الجنوب، علماً بأن المسافة إلى الجنوب أطول منها إلى الغرب، وذلك قبل الفتح لمصر، وخلاله وبعده، على السواء.

صحيحٌ أن مكة فقدت دورها كمركز تجاري مع السنوات الأولى من تاريخ الإسلام، إلا أنها لم تفقد دورها الديني الذي تعزَّز ووصل إلى ذروته في هذه السنوات، لا سيما بعد فتحها من قبل المسلمين.

إن هذا المعطى التاريخي للشُّعَيبة ثم جُدَّة، لا يمكن أن يُفهم بشكل واقعي، إلا من خلال المزيد من البحث والتقصِّي في مكوِّناته ومقوِّماته الطبيعية التي حالت، بالفعل، بينهما وبين الدور المرتقب من الناحية النظرية على الأقل. وهذا شكل من أشكال التحكُّم السلبي للمكان، حيث تتراجع أهمية الموقع وحيويته، إذا ما ضغطت عوامل المناخ، من رياح وعواصف مقرونة بجفاف يندر معه وجود الماء، وتربة لا تختزن في أحشائها وعوداً كافية، كل ذلك بالإضافة إلى تضاريس ساحلية، أقل ما يقال فيها أنها غير مؤاتية. لم يعد للموقع الحيوي تأثيره في ظل هذه الظروف المعاكسة، لكن المكان عموماً يحتفظ بإيجابياته المميزة ريثما يتمكن الإنسان من لعب دوره الإيجابي في التخفيف من وطأة العناصر

(1) المصدر السابق.

المعيقة، أو إزالتها، حتى إذا ما تم ذلك يستأنف المكان دوره الجديد، فيتقدّم الموقع بعد تراجع، ليزاول دوره على النحو اللائق به، وهذا ما سيحدث في العقود و القرون اللاحقة.

ج ـ الجار

أما الجار فالأمر مختلفٌ بعض الشيء، فقد وصفه الهمداني بأنه «ساحل المدينة»[1]، وهو ما كرَّره البكري[2]، لكنه أضاف بأنها قرية كثيرة القصور والأهل على شاطىء البحر، فيما يوازي المدينة، أما الجديد النوعي فهو قوله «ترفأ إليها السفن من مصر، وأرض الحبشة، ومن البحرين والصين»[3]، وهذه المرة الأولى التي يذكر فيها مرفأً للسواحل الغربية لشبه جزيرة العرب على صلة، أو تواصل بدائي، مع مصر والحبشة والبحرين والصين، لقد رأينا في الشُّعَيبة وجُدَّة أنهما ليسا سوى منفذين إلى طريق اليمن، وها نحن مع الجار لم نعد نعثر على ذكر لليمن الذي أصبح أمراً بديهياً، فقد تجاوزه إلى البحرين والصين، كما تجاوز عرض البحر إلى الضفة الغربية، فوصل إلى مصر وأرض الحبشة. تجدر الإشارة إلى أنه ثمة تكملة لهذا المرفأ، وهي نصفه الثاني، تقع داخل المياه. كذلك بالقرب من هذا المرفأ تقع «قرية في جزيرة من البحر تكون ميلاً في ميل، لا يُعبَر إليها إلا في السفن، وهي مرفأ للحبشة خاصة»[4]، هذه الجزيرة تسمى «قراف» يسكنها تجار كسكان الجار، ويجلبون الماء من منطقة وادي يليل، حيث تبعد المسافة حوالي عشرة كيلومترات.

نحن إذن إزاء مقوِّمات جيدة تؤهل هذا المكان لنشاط واسع، لا سيما في

(1) الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض 1974، ص 58.

(2) البكري: معجم ما استعجم، ج2، ص 65.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

المجال الداخلي مع مصر، وهو أهم مجال ورد في المعطيات التاريخية، ما دفع أحد المؤرخين لاعتبار «تجارة البحر الأحمر إنما هي في واقعها مصرية..»(1).

أما مرفأ الحبشة فهو إضافة نوعية توحي بمستوى التبادل والعلاقة بين الطرفين، ويتعيَّن علينا أن لا ننسى الشكل للجار، حيث النصف على اليابسة والآخر في الماء، وهذه إحدى السمات الأساسية للمرافئ القادرة على إستيعاب السفن المتعدِّدة المهام والأحجام، وبالتالي حماية المرفأ من الأمواج والرياح والعواصف العاتية، تبقى قضية صعوبة تأمين المياه العذبة التي سيكون لها تأثيرها الخاص.

أما الحموي فقد رأى الجار «مدينة على ساحل بحر القلزم، بينها وبين المدينة (يثرب) يوم وليلة... تُرفأ إليها السفن من أرض الحبشة، ومصر، وعدن، والصين، وسائر بلاد الهند»(2)، نلاحظ هنا غياب للبحرين، وظهور لعدن في اليمن، كذلك ظهور لسائر بلاد الهند، وهذا ما لم نجده لدى البكري.

يكرِّر الحموي ما ذكره سلفه أن نصف الجار في جزيرة داخل البحر، وبالقرب منه جزيرة أخرى في البحر بالمساحة نفسها، وأنها مرسى الحبشة، أي الاسم نفسه، كما يشير إلى أن سكانها تجار كأهل الجار، وأضاف جديداً بقوله أن المنطقة الممتدة من جُدَّة جنوباً إلى قرب مدينة القلزم غدت باسم الجار «وقد سمي البحر كله الجار»(3)، وختم الحموي بذكر جماعة من أهل الحديث ينتسبون إلى هذا المكان.

المعطيات التاريخية التي تقدمها المصادر لا تذكر تفاصيل وافية حول نشاط الجار، باستثناء نقل الإمدادات الغذائية من مصر، وهذا أمرٌ بالغ الأهمية والحيوية بالنسبة للحجاز، حيث شكل ما يشبه عنصر إستقرار وإستمرار للمدينة التي تكابد

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 71.

(2) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج2، ص 92.

(3) المصدر نفسه، ص 93.

في دورها المركزي للسلطة، أما النواحي الأخرى، داخل وخارج البحر الأحمر، فيمكن الاكتفاء بالإشارة إليها على أنها كانت قائمة بالفعل، لكن في حدود غير مؤثرة نوعياً في تاريخ هذا المرفأ، وبالتالي المنطقة.

هل يمكن تعليل ذلك بكون هذا المرفأ يشكل نهاية للملاحة في المنطقة، لكون البحر الأحمر مقفلٌ في أقصى شماله، وأن هذا المرفأ ليس بوسعه أن يكون محطة عبور لما هو خارج شبه جزيرة العرب من ناحية الشمال، ما جعل أي نشاط تجاري له مرتبط عضوياً بهذه المنطقة، بل بالحجاز على وجه التحديد؟ إن الإجابة الأوَّلية على هذا التساؤل يمكن أن تكون إيجابية إذا ما اكتفينا بالمعطيات المتوافرة، أواعتبرنا أن غياب ما يتعارض مع هذا التوجُّه يشبه من حيث المبدأ.

ثانياً: الخليفة عمر وركوب البحر.

1 - وقائع تاريخية.

ثمة موقف للخليفة عمر بن الخطَّاب من خوض البحر ينطوي على أبعاد ودلالات لا بد من التوقُّف عندها. نقل اليعقوبي في تاريخه أن الخليفة وجَّه «علقمة بن مجزِّز المدلجي في عشرين مركباً، أو نحوها، فأصيبوا جميعاً، فحلف عمر لا يحمل في البحر أحداً أبداً»(1). أما الطبري فيكرِّر ما ورد في مضمون سلفه، لكنه يحدِّد هدف هذا التوجيه فيقول «إلى الحبشة في البحر، وذلك أن الحبشة كانت تطرَّفت - فيما ذكر طرفاً من أطراف الإسلام»(2)، وأن هذه العملية تمت في السنة الحادية والعشرين للهجرة. تجدر الإشارة إلى أن علقمة بن مجزِّز المدلجي كان قد سبق له أن قام بعمل مشابه في حياة الرسول، وبتوجيه منه تحديداً، فقد ذكر

(1) اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 155-156.

(2) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص 112.

الواقدي(1) وابن سعد(2) أنه وصلت معلومات إلى الرسول عن مجموعة من الحبشة ظهروا لأهل «الشُّعَيبة» أو «جُدَّة» فأرسل إليهم صاحبه علقمة بن مجزز المدلجي على رأس ثلاثمائة من المسلمين، فخاض البحر ووصل إلى إحدى الجزر، حيث كانوا قد هربوا»(3).

والمثير أن الطبري ينقل، في مكان آخر، أن الخليفة عمر نهى العلاء بن الحضرمي، عامله على البحرين، عن خوض البحر، وأن الأخير، متجاوزاً التعليمات، حمل أصحابه في البحر إلى فارس بغير إذن عمر الذي كان «لا يأذن لأحد في ركوبه غازيا، يكره التغرير بجنده، إستناناً بالنبي ﷺ وبأبي بكر، لم يغز فيه النبي ﷺ ولا أبو بكر»(4)، واللافت هنا أن نتائج سرية العلاء بن الحضرمي في البحر تقاربت، بسلبيتها، مع نتائج سرية علقمة بن مجزِّر المدلجي، ما دفع الخليفة للإصرار على موقفه أكثر.

الاشتباك الأول في هذه المعطيات يرتبط بما نقله الطبري عن إستنان الخليفةعمر بن الخطاب بسيرة الرسول في عدم غزو البحر، وهذا ما يُستبعد لكون السرية التي تمت في عهده ﷺ في السنة التاسعة للهجرة، وبتوجيه منه، قد حققت أهدافها العامة دون خسائر. هل يمكن التشكيك بهذه السرية لكونها مشابهة عموماً للثانية، فتستقيم رواية الطبري بخصوص إعراض الرسول عن البحر، حيث لم ترد أعمال أخرى له ﷺ من هذا القبيل؟ لا يمكن ترجيح ذلك، أولاً بسبب ورود سرية الرسول في أبرز مصدرين للمغازي، الواقدي وابن سعد، ثانياً إن التباين في توقيت ونتائج الأولى والثانية، وحجم المشاركين في كل واحدة، فضلاً عن عدم حدوث معركة في الأولى وحدوثها في الثانية، كل

(1) الواقدي: المغازي، ج3، ص 983.
(2) ابن سعد: غزوات الرسول ﷺ، ص 163.
(3) حسن سلهب: غزوات الرسول ﷺ وسراياه، ص 263ـ265.
(4) الطبري: تاريخ الأمم، ج4 ص 80.

ذلك، وغيره، يجعل التشكيك في غير محلّه. أما فيما يتعلق بالخليفة الأول أبي بكر الصديق فالمعطيات المتوافرة لا تشير إلى هذا الموقف، وهذا بنفسه يقلّل من دقة الرواية الأخيرة للطبري فيما يتعلق بإستنان الخليفة الثاني بالخليفة الأول. بل ثمّة رواية بخصوص فتح العلاء(1) بن الحضرمي للبحرين، حيث حاصر خليجها، وافتتحه وأنه «لم يزل يركض على الفرس راسباً في البحر حتى مات»، وأن أبا بكر هو الذي بعث العلاء إلى هذا المكان، من دون أي حذر أو تنبيه. وثمّة عمل حربي لخالد بن الوليد قام به في زمن الخليفة الأول في السنة الثانية عشرة في موضع المذار، مكان قرب الكوفة، حيث نشبت معركة بين الفرس والمسلمين قُتل فيها جمع كبير من الفرس، وانتهت على الشكل التالي: «فضمُّوا السفن، ومنعت المياه المسلمين من طلبهم، وأقام خالد بالمذار»(2)، وقد تم هذا العمل تحت نظر الخليفة أبي بكر، من دون أية إشارة تحذيرية خاصة بخوض الأنهار أو البحار.

إذن، يبدو لنا أن موقف الخليفة الثاني، في أصله على الأقل، ليس تقليداً دقيقاً لسيرة الرسول وأبي بكر الصديق في هذا المجال.

2- مقاربة موقف الخليفة.

نعود للرواية الأساسية التي بدأنا بها هذا الموضوع، حيث يمكن أن تكون منطلقاً لفهم موقف الخليفة، لكونها المناسبة المباشرة لهذا الموقف. في المبدأ يمكن إعتبار إعراض الخليفة عن البحر تم تحت تأثير هذه الخسارة الجسيمة لأرواح عدد من المسلمين الذي ربما تجاوز المئة، «عشرين مركباً»، لكن أي متى كانت الخسائر الجسيمة حائلاً دون متابعة الأعمال الحربية، ثمّة وقائع أكثر جسامة، وأخطر إحتمالاً، لم تثنِ المسلمين عن متابعة مشروعهم في الفتح، وهذه معركة الجسر في بلاد الرافدين خسر فيها المسلمون قرابة أربعة آلاف

(1) البلخي: البدء والتاريخ، ج2، ص 198.
(2) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص 352.

ما بين قتيل وغريق، قد تكون أنموذجاً عن الخسائر التي يقدمها المسلمون في فتوحاتهم. الموضوع إذن، لا يرتبط بنتائجه، على قساوتها، بل بدوافعه وبالرؤية العامة لمكانه بين الأهداف والمشاريع العامة.

إن إعراض الخليفة عمر بن الخطاب ينطلق، أساساً، من تقدير غير مشجِّع للمنطقة التي جرت فيها المعركة، حيث أنها لا تمتلك أية مقوِّمات أو عناصر من شأنها أن تضعها بين الفتوحات ذات الأهمية، هذه المنطقة التي تسمى «الحبشة» تقع إلى الجنوب الغربي من الحجاز، حيث يفصلها البحر الأحمر عن الحجاز، عرضاً ثم طولاً بمسافة كبيرة، لم تكن موضوعة على لائحة المناطق المرشَّحة جدِّياً للفتح، ولا تملك ما يجعلها جديرة بذلك. إن هذا الإمتناع هو امتناعٌ بالدرجة الأولى عن اتخاذ قرار بفتح منطقة لم تمثِّل، بشكل من الأشكال، إمتداداً طبيعياً أو تاريخياً لشبه جزيرة العرب، وأن ما بين الحبشة والحجاز في المكان والجغرافيا لا يغري أو يحقّق أهدافاً نوعية، على الأقل بالنسبة للحجاز الإسلامي.

قد يكون التقدير ملتبساً أو ضعيفاً، أو حتى غير واقعي، لكنه هو المحرِّك، وهو الدافع، وهذا ما يمكن التعبير عنه بأن المكان إنما يزاول تأثيره، في أحيان كثيرة، بعد دخوله في وعي الإنسان.

تناول بعض الباحثين[1] موقف الخليفة هذا، معللاً إياه بأنه لم يكن عن خوف او خشية، وإنما كان عن بعد نظر، إذا تبين له عدم خبرة العرب، في مبدأ الأمر، في المعارك البحرية، مقارنةً بالبيزنطيين والفرس.

إن هذا التعليل يمكن فهمه من خلال الإطلاع على تعليل الخليفة نفسه، ولا مانع من إضافة الخوف والخشية كنتيجتين طبيعيتين لِما تبيَّن للخليفة من عدم خبرة العرب، لكن ما لم يقله الخليفة أو يذكره ـ وربما لم يرد ذلك، أو لم يكن

(1) أنور عبد العليم: الملاحة وعلوم البحار عند العرب، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يناير 1979، رقم 13، ص 21.

واضحاً تماماً بالنسبة إليه ـ هو غموض الهدف، أو عدم لياقته بالتضحية المتوقَّعة على الأقل.

أما موضوع المقارنة مع الروم والفرس فلطالما كان البرّ ضمن نفوذهما، كما كان البحر ميدانهما، وذلك تحت مرأى العرب في الماضي، لكن هل كانت اليرموك والقادسية، وغيرهما من المعارك البرية في بلاد الشام والعراق، تملك عناصر النصر أكثر من أية معركة بحرية محدودة.

لو كان الهدف الذي وضعه معاوية بن أبي سفيان واضحاً لدى الخليفة كما كان واضحاً عند والي الشام، لكان الموقف مختلفاً، أوعلى الأقل ليس مقفلاً بالشكل الذي رأينا، لقد عرفنا الخليفة حذراً في مواقع كثيرة و إلى أبعد الحدود في بلاد الشام والعراق، حيث كان يتمنى لو أن بينه وبين الروم والفرس جبالاً من نار تحول بينهم وبين المسلمين، فلا هم يقربون من المسلمين، ولا يقرب المسلمون منهم، ثم بعد أن انجلت الصورة تغيَّر الموقف. لقد كانت وحشة المكان، وغموض حيثياته، هي التعليل الممكن لموقف الخليفة، أما إذا كان الخليفة على دراية كافية بهذه الحيثيات فالتعليل يتجه رأساً نحو عدم وجود مرجِّحات جديرة لخوض البحر، وهذا ما تفترضه هذه الدراسة.

فيما يتعلق بمنهج الدراسة يمكن القول أن العلم بحيثيات المكان شرط ضروري في بعض الأحيان لحدوث التفاعل معه، فالمكان من دون علم الإنسان لا يدخل في خيارات الأخير، وبالتالي لا يلعب دوره المفترض في هذا المجال، صحيحٌ أن ثمة مزايا عديدة للمكان لا تشترط علم أو وعي الإنسان بها كي تزاول تأثيرها في تاريخه، لكن ما يتعلق بإختيار المكان أو رفضه، باختيار المجال أو الإعراض عنه، لا يستقيم أويسلك طريقه الطبيعي إلا بعلم أو وعي صاحب الإختيار وهو الإنسان.

ثمة مقاربة أخرى لموقف الخليفة ربما تتكامل مع هذه المقاربة، وهي البيئة المكانية التي يشتغل ويتأثر بها ذهن الخليفة وسائر أصحاب القرار. إن هذه البيئة

هي بيئة البرّ، بيئة القَفر، بيئة «ما يصلح للبعير يصلح لنا»، هذه البيئة التي تسهم في تشكيل نمط العيش، فإنها تحميه وتحول دون الخروج عن إطاره المكاني الجغرافي، من هنا فإن الحديث عن الضحايا الذين سقطوا في سرية علقمة الثانية، وسرية العلاء بن الحضرمي، لا يعدو كونه تكريساً لمنطق البيئة البرّية أكثر من كونه سبباً فعلياً لإعراض الخليفة عن البحر. لقد قدَّم البحر، إذن، دليلاً إضافياً على السلم البرِّي والأمن القَفري إذا جاز التعبير، ما يعني تعزيز المنظومة البيئية الحاكمة، بصرف النظر عن وجود عوامل أخرى أيضاً.

3 ـ الخليفة وخوض البحر المتوسط.

بهذه الطريقة، أيضاً، يمكن أن نفهم موقف الخليفة في قضية أخرى في هذا المجال، لكن هذه المرة مع واليه على الشام معاوية بن أبي سفيان، عندما طلب منه خوض البحر المتوسط مقابل السواحل الشامية، حيث «إن قرية من قرى حمص ليسمع أهلُها نباحَ كلابهم، وصياحَ دجاجهم»[1]، في إشارة إلى الروم القاطنين بجزيرة قبرص.

لقد كان رد الخليفة متصلاً بموقفه السابق، مع بعض الإشارات التي لا تخفي غموض هذه الظاهرة الطبيعية، أي البحر، لدى الخليفة، فقد أرسل إلى واليه المذكور أنه سمع بأن بحر الشام «يشرف على أطول شيء على الأرض»[2]، وأنه، أي البحر، يستأذن الله، في كل يوم وليلة، في أن يفيض على الأرض فيغرِّقها، فكيف للخليفة أن يحمل الجنود في هذا البحر الكافر المستصعب، وأن المسلم الواحد أحبَّ إليه مما حوت الروم، وختم بتحذيره من هذا الأمر، مشيراً إلى «ما لقي العلاء مني، ولم أتقدَّم إليه في مثل ذلك»، وفق الرواية التاريخية[3].

بات واضحاً بالنسبة لنا، بعد هذا التعليل وما سبقه، أن موقف الخليفة لا يرتبط

(1) الطبري، تاريخ الأمم، ج4، ص 258.

(2) المصدر نفسه

(3) المصدر نفسه، ص 259.

الأمور بنتائجها المباشرة، وإن بدا في إصراره منطلقاً من ذلك. إن جوهر القضية يكمن في الرؤية العامة والنظرة الإجمالية للمنطقة، التي قد تكون واقعية ووثيقة، وقد تكون أقل من ذلك.

إذا سلَّمنا بهذه الرواية، وهي على ما يبدو بعيدة بعض الشيء، فنحن أمام معلومات غير دقيقة تناهت إلى مسامع الخليفة لا تساعد على تكوين رؤية واقعية، لا سيما فيما يتعلَّق بخطر تغريق الأرض بالفيضان، ووصف البحر بالكافر المستصعب. ثمة مبادرة من قبل الخليفة نفسه للتعرُّف على هذه الظاهرة الطبيعية، وعلى هذا المدى المفتوح بصورة أفضل، فقد كتب إلى عمرو بن العاص، واليه على فلسطين ومصر، ما يلي: «صف لي البحر وراكبه، فإن نفسي تنازعني إليه...»[1]، فردَّ عليه ابن العاص بطريقة لا تخلو من مبالغة حالت دون الصورة المرجوة للخليفة: «إني رأيت خلقاً كبيراً يركبه خلقٌ صغير، إن رَكُن خرق القلوب، وإن تحرَّك أزاغ العقول، يزداد فيه اليقين قلَّة، والشك كثرة، هم فيه كدود على عود، إن مال غرق، وإن نجا برق.»[2] وتختم الرواية «فلما قرأه عمر كتب إلى معاوية: لا والذي بعث محمداً بالحق لا أحمل فيه مسلماً أبداً»[3].

لقد أسبغ عمرو بن العاص على هواجس الخليفة صدقيةً دفعت بالأخير إلى السلبية القصوى. لا ندري كيف تشكلت هذه الصورة القاتمة للبحر في ظل العديد من الآيات القرآنية التي تشير إلى أنه آية من آيات الله، حيث تجري السفن على متنه تيسيراً للناس[4]، وتُستخرج اللحوم الطرية من أعماقه[5]، وكلُّها نعم تليق بالشكر المتواصل، وإذا ما بدت بعض المشاهد الصعبة بفعل الريح

(1) المصدر السابق، ج4، ص 258.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 259.

(4) ﴿... وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ...﴾ قرآن كريم، البقرة/ 164.

(5) ﴿... وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ...﴾ قرآن كريم، النحل/ 14.

العاصف، فثمَّة مشاهد جذّابة ترسمها الريح الطيبة[1]، إلى غير ذلك من الآيات والإشارات التي لا تتناسب مع هذه الصورة المعروضة. لقد حال المكان فعلاً بين الناظر والرؤية الصافية الواقعية، إننا ننظر إلى البحر من قلب الصحراء، نتأمل في حركة الماء فنخال الأرض في إهتزازٍ مستمر، وإذا ما لاحت لنا أمواج فهو الزلزال يضرب في عرض البحر كلَّ شيء، لا يثبت على حال، لا فرصة أصلاً للثبات، لا فرصة للإقامة أو الإستقرار في المكان نفسه، وكيف تستقر النفوس على سطح المياه، وبينها وبين الأعماق المرعبة، حيث يختفي كلُّ شيء، مسافة دقيقة واحدة أو أقل. إنه المكان الذي لا حول ولا قوة للإنسان به إلا ما شاء الله.

هذه هي النظرة للبحر عندما تكون جالساً في مكان برِّي، الأرض تحتك صلبة، لا خوف من أي إنزلاق إلى الأعماق، ما لديك يبقى معك، لا يشاركك أو يسلبه منك مكانك في لحظة خاطفة، أنت محفوظٌ وموجودٌ ومرئيٌ، حتى ولو خرجت من الحياة، بإمكان الأحياء أن يعثروا على أثرِ لك، بإمكانهم أن ينقلوك من مكان إلى آخر، بإمكانهم أن ينقذوك، ثمَّة فرص عديدة لتبقى الأمور كما هي عليه، لأيام أو أسابيع أو أشهر وسنوات و ربما عقود وقرون، ثمة إمكانية لذلك في البرّ، من دون عناءٍ أو جهود جبّارة، أما في البحر فالصورة العامة لا توحي بذلك ما بدا.

تلك هي الذهنية التي تتحكَّم في النظرة للبحر من قبل القاطنين في البرِّ، حيث يصبح المكان الثابت والراكد آمناً ومطَمْئناً، وما عداه مخيفاً وباعثاً على القلق.

لقد تعاضدت حالتان في تفكير الخليفة الأولى، خبرة محدودة بأحوال وظروف البحر، والثانية ذهنية برِّية بفعل العيش في البرّ، والتأثر بمعايير الرؤية

(1) ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ ... ﴾، قرآن كريم، يونس/ 22.
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ... ﴾، الإسراء/ 70. ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ... ﴾ الحج/ 65.

به، ومن هذا التعاضد والتكامل، خرجت صورة ملتبسة للبحر، وقفت خلف قرارات الخليفة بشكل من الأشكال.

ثالثاً: تطوُّرات الموقف بعد الخليفة الثاني.

1- تطوُّر المعطيات الميدانية.

بعد وفاة الخليفة الثاني تطور الموقف من خوض البحر، ولم تعد المحاذير قائمة في ظل الفتوحات المتعدِّدة الجبهات والوجهات، وإذا كان الواقع السابق يحتمل الإختيار والنأي بالنفس، فإن الوضع الجديد أصبح أقرب إلى الضرورة، ولم يعد في المقدور الإبتعاد عن منطق الأمور.

نقل البلاذري في فتوحه «أن معاوية لم يزل بعثمان حتى أذن له في الغزو بحراً»[1]، وذلك بعد ظهور الخطر الرومي على السواحل الشامية، لقد تحوَّل خوض البحر من كونه خياراً خطيراً إلى أمر ملزم، فقد أصبح مكاناً يستغلُّه العدو للغدر والعدوان المتواصل. وبذلك غدا الماء حاجزاً مانعاً لمصلحة العدو، وإن ما كان يتجنَّبه الخليفة الثاني من أخطار البحر غدت موجودة في هذا التوجُّه نفسه، لقد كبَّل المسلمين وقيَّد حركتهم، فيما العدو يتحرَّك بكل حرية وأمان. لقد أضحى تجنُّب البحر أخطر بكثير من خوضه، وتحاشيه أسوء بكثير من ركوبه.

لقد حظي معاوية بالإذن مع بعض الشروط التي لا يصعب عليه تنفيذها، ومع أنها المرة الأولى التي يركب فيها المسلمون بحر الروم، إلا أنهم استطاعوا الوصول إلى قبرص وفتحها في سنة 28 أو 29 للهجرة، وعقدوا إتفاقاً مع أهلها لدفع الخراج، واللافت هنا أنه لم يمنع هذا الإتفاق أهل قبرص من عقد صلح مع الروم أيضاً، ما يوحي بأن قبرص لم تكن جزيرة رومية خالصة، وهذا ما سهَّل عملية الفتح.

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 130.

2ـ مقاربة منهجية للمرحلة الجديدة

هل يمكن فهم هذا النشاط البحري للمسلمين بمعزل عن موقع جزيرة قبرص، وأثر ذلك على سواحل بلاد الشام، هل كان من الممكن أن يطرح هذا الموضوع بين الوالي والخليفة الثاني، ثم الثالث، وبهذا الإلحاح وبالمخاطر المحتملة، لولا هذه المسافة القصيرة والخطيرة بين جزيرة عائمة على الماء، مشرفة على معظم الشريط الساحلي لبلاد الشام، تشكل مع الجبهة الشمالية ثنائية تهديد رومية للمسلمين، شمالاً وغرباً؟؟. إن هذا هو التفسير الأول والدافع الأول المفترض، على الأقل عند الخليفة، من دون أن يعني ذلك عدم وجود دوافع توسُّعية أخرى تأتي في سياق فتوحات المنطقة خطرت في ذهن الوالي السفياني على الأرجح، لكنها غير كافية بنفسها للقيام بهذه المخاطرة، على الأقل في تلك الفترة.

والمقاربة نفسها يمكن أن تتوسَّع، من زاويتي متابعة الفتح أو معالجة التهديد، على الشكل التالي: هل كان التفكير في خوض البحر ممكناً، وبهذا الإصرار والإلحاح، قبل فتح بلاد الشام والحضور بقوة في معظم مدنها الساحلية،؟؟ ألا توجد علاقة واضحة بين أماكن الحضور ونوع التطلُّعات، حيث تتداعى النواحي في ذهن صاحب القرار، تبعاً للعلاقة الجغرافية والمشتركات المكانية؟؟. إن التفكير في خوض البحر حالة تلقائية للقاطنين على تخومه وسواحله، مع وجود تهديد أو من دونه، مع توافر مغريات واضحة أم من دونها. إن منطق المكان يفرض نفسه في النهاية، والإنسان لا يمكن أن يتجاهله إلى ما لا نهاية، أو بشكل مطلق. من هنا لا يمكن حصر أهداف والي الشام برفع الخطر الرومي على ضرورته، ولا حتى بتحقيق إنجازات عسكرية ترتد إيجاباً على بيت المال وخزينة السلطة فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك ثمَّة غاية عامة ترتبط بإستكمال السيطرةعلى المكان وملحقاته كجزء من الإمساك بالقرار ومكوّناته.

لقد جرى النظر، على ما يبدو طبعاً، إلى البحر وجزره على أنهما جزء من هذه البلاد التي تم فتحها، ومن غير المرجَّح اعتبارهما حدوداً ثابتة ونهاية للمنطقة

المفتوحة. لا شيء يمكن أن يبرِّر الإحجام عن إلحاقهما كأجزاء بالكل، كما لا شيء يمكن أن يثبِّت أنهما فاصل طبيعي ينبغي الوقوف عنده، أوالركون إلى شروطه.

إن وحدة هذا الإقليم الطبيعية، مناخاً وموقعاً وتضاريس وثروات، تفرض نوعاً من النظرة الواحدة لكل مكوِّناته ونواحيه. إن الفتوحات، في بعض خلفيتها، هي بسط الدين الجديد على أوسع مساحة ممكنة، بما يتجاوز طبيعة الأقاليم، فكيف الحال مع البلاد المتكاملة والمتداخلة.

لقد لاحظنا كيف تم الخروج عن الإطار المكاني الذي رسمه الخليفة الثاني، كما لاحظنا كيف بدت هواجسه ومخاوفه مرتبطة بالبيئة والإطار الجغرافي الذي يدور في فلكه. هل كان المطلوب هو الإنتقال إلى المكان الجديد لتفاعل مع الواقع العتيد؟؟. قد لا يكون ذلك ضرورياً، فالخليفة الثالث لم يبرح المدينة لحظة إعطاء الإذن، ولكنه، على ما يبدو، كان يملك معطيات أكثر تأثيراً من سلفه، كما كان يتفاعل مع واليه على الشام بشكل سمح له بفهم أفضل للحيثيات الميدانية، «.. يُعلِمَه قربَها وسهولةَ الأمر فيها... يهوّن عليه ركوب البحر..»[1].

3ـ غزوة قبرص

لقد تمت غزوة قبرص، من دون خسائر بشرية، لا في عملية الإبحار، ولا في المواجهة، فقد جاءَت بنتائج مالية تجاوزت توقُّعات والي الشام، «سبعة آلاف ومئتي دينار يؤدُّونها (أهل قبرص) في كل عام..»[2]، فضلًا عن توقُّعات الخليفة، ثم إلحاق هذه الجزيرة، بشكل من الأشكال، بالسلطة القائمة في دمشق. تجدر الإشارة إلى أن ما قام به الوالي السفياني هنا، وما سيقوم به لاحقاً في البحر، لن يكون معزولاً عن التطوُّرات الكبرى التي ستحل ببلاد الشام، ذلك أن التوحيد الفعلي لهذا الإقليم الطبيعي سوف يدفع به إلى الصدارة بين الأقاليم الإسلامية

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 153.

(2) المصدر نفسه.

الأخرى، وذلك عندما يصبح مقراً للسلطة المركزية في العهد الأموي الآتي.

بعد أقل من خمس سنوات على فتحها، وإثرمخالفة أهل قبرص لمضمون الصلح، غزا معاوية هذه الجزيرة للمرة الثانية عام 33هـ، وكان عدد المراكب التي شاركت في هذه الغزوة خمسمائة مركباً، وفُتِحت قبرص بالقوة، وقُتِل العديد من أهلها، وسبي آخرون، قبل أن يُعاد العمل بالصلح مرة جديدة. واللافت هنا أنه، وفي أعقاب هذا الصلح، عزم معاوية على إلحاق هذه الجزيرة بالمناطق الإسلامية بشكل كامل، فأرسل لهذه الغاية اثني عشر ألفاً من المسجلين في ديوان العطاء ليستوطنوا فيها، فبنوا المساجد، كما نقل إليها جماعة من بعلبك. لقد كان في صدد بناء مدينة عربية إسلامية بشكل فعلي، وقدَّم ما يلزم من بشر وأموال، وبنى مساجد، لكن بعد موت معاوية وضع إبنه يزيد حداً لهذا المشروع «وأمر بهدم المدينة...»[1]

لقد تم تجاوز البحر مرتين: الأولى عبر خوضه بما يشبه المغامرة المحفوفة بالمخاطر، والثانية عند صرف النظر عن أحواله مطلقاً، حيث جرى تأسيس مدينة كان من المفترض أن يصبح البحر طريقها المعتاد والمألوف، من وإلى بلاد الشام وسائر نواحي الدولة الإسلامية.

لقد تحوَّل البحر إلى ميدان متواصل للأنشطة العربية الإسلامية على مختلف أنواعها، وقد نقل الطبري عن أحدهم، وهو عبدالله بن قيس الجاسي، الذي استعمله معاوية على البحر، أنه غزا «خمسين غزاة، من بين شاتية وصائفة في البحر، ولم يغرق فيه أحد ولم ينكب»[2]، وما فعله معاوية لن يتوقف عند هذا الحد، فثمة عدو له باع طويل، وحضور عريض، وتاريخ عريق في البحر، إنه أسطول الدولة البيزنطية، الذي شكل تحدِّياً دائماً وخطيراً في أعقاب تجاوز التحدّي الطبيعي لعالم البحر.

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص 154.

(2) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 216.

رابعاً: سعد بن أبي وقَّاص وعبور الماء.

1- وقائع تاريخية.

ثمة تجربة مع نهر دجلة للصحابي سعد بن أبي وقَّاص الوالي على العراق وهو يريد عبوره لمتابعة معركته مع الفرس، حيث يذكر الطبري[1] والواقدي أن سعداً كان في صدد الإنتقال من بَهُرسير المدينة الدنيا إلى المدينة القصوى[2]، وقد طلب السفن ليعبر بالناس، فلم يقدر على شيء. ووجد الأعداء قد ضمُّوا السفن لمنعه منها، وقد أقام المسلمون أياماً ببَهرسير دون أن يعبروا، وقد توجس سعد من هذه العملية التي قد تقضي على المسلمين، وبالرغم من إشارة بعض العارفين إلى المخاضة المناسبة، إلا أنه أبى وبقي في حالة تردُّد، وقد لوحظ في هذه الفترة أن دجلة في حالة مد.

أعقب ذلك رؤيا رآها سعد في منامه أن خيول المسلمين إقتحمت دجلة فعبرت، وقد أقبلت من المد بأمر عظيم. فعزم على تفسير هذه الرؤية بالعبور، حيث كان الوقت صيفاً «وفي سنة جَوْدُ صيفه متتابع»[3]، حسب النص التاريخي. وتتابع الرواية التاريخية أن سعداً جمع الناس وقال إن العدو قد اعتصم بهذا البحر، وأنه أقدر عليكم منكم لاستحواذه على السفن، وأنه ليس وراءكم ما تخافونه من الخلف، وأعلن لهم عزمه على العبور، «ألا إني قد عزمت على قطع هذا البحر إليهم»، قبل أن تحصركم الدنيا. وكانت خطته أن يبدأ قسمٌ من المسلمين العبور للوصول إلى الفراض، وهي الضفة الثانية من النهر على ما يبدو، أو موضع السفن[4]، فتم تعيين ستين رجلًا لهذه المهمة «فجعلهم نصفين،

(1) الطبري: تاريخ الأمم ج4، ص 9 و10؛ الواقدي: فتوح الشام،ج2، ص 180_186.

(2) اسابير حسب الواقدي.الواقدي: فتوح الشام،ج2، ص 180.

(3) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص9.

(4) ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم: لسان اللسان تهذيب لسان العرب، جزآن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993 ج2 ص 31.

على خيولٍ إناث وذكورة ليكون أساساً لعوم الخيل». ثم إقتحموا دجلة، ولحق بهم عدد كبير من المسلمين، فلما رآهم الأعاجم وما صنعوا «أعدَّوا للخيل التي تقدمت سعداً مثلها فاقتحموا عليهم دجلة فأعاموها إليهم»، والتقى الفريقان في السَّرَعان[1]، واستطاع الستون الوصول إلى الفراض وحمايته، ومن ثم لحق بهم رفاقهم، وركب ما تبقى من العسكر «اللجَّة» «وإن دجلة لترمي بالزبد، وإنهم ليتحدثون في عومهم «كما يتحدثون في مسيرهم على الأرض»،[2] ما شكل مفاجأة لأهل فارس الذين هُزموا وتركوا المكان، وما فيه وما عليه.

لقد بدا موقف سعد في هذه التجربة معبراً عن خبرته ونمط ثقافته، وبلغ به التوجُّس مبلغاً ظن معه أن عبور هذا النهر من شأنه القضاء على أصحابه كافة، وقد بقي الوضع على هذه الحال أياماً دون جديد، ولم تكن نصيحة أحد الأعلاج مطَمْئنة لمن خشي عاقبة العبور في أصله، وليس في النقطة المقترحة للخوض فحسب. لقد كان جواب ابن أبي وقَّاص لصاحب النصيحة، حسب ما أورده الواقدي، «بحر عميق وما كنت أغرِّر بالمسلمين»[3].

وظهر المد فجأةً، ثم عرض سعد رؤيته التي أبصرها في منامه، حيث إقتحمت خيول المسلمين دجلة، وأقبلت من المد بأمر كبير، أو أن ملك الفرس رأى في منامه المسلمين قد عبروا إليه، وقد إستشعر زوال ملكه وهو معوّل على الهرب[4]، حسب رواية الواقدي.

من الوارد أن يكون سعد قد تذكر، في تلك اللحظات، سلفه أبا عبيد في معركة الجسر، وذلك العبور الذي أودى بحياة القسم الأكبر من أصحابه، بين قتيلٍ وغريق. هذا العبور الذي لم يقوَ عليه أعداؤه، المجرِّبين والمحترفين، فقد

(1) السَّرَعان: الوتر القوي وسَرعان الخيل أوائلهم» ابن منظور: لسان العرب ج (1)، ص 594.

(2) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص10. الواقدي: المصدر السابق، ج2، ص186.

(3) الواقدي المصدر نفسه، ص185.

(4) الواقدي: المصدر نفسه.

أخيرا كما أصيب المسلمون، وهزموا كما هزم المسلمون. إن هذه المشاهد ظلت مائلة في مخيِّلة سعد على الأرجح وهو يستعد لاتخاذ القرار النهائي، كما أن المقارنة بين البرّ والبحر، بين الصحراء والمياه، لا تزال ترمي بثقلها على قوم لم يسعفهم الماضي بتجربة، كما لم يشجِّعهم الحاضر على الجرأة، لقد كان الموقف محرجاً بقدر ما كان غامضاً ومريعاً. كلُّ المعطيات المتوافرة لا تساعد، فالسفن وهي الوسائل المفترضة لإنجاز عملية العبور كانت قد سحبت من الميدان، والمساحة التي ينبغي قطعها تحت نظر الأعداء الذين يتربَّصون وينتظرون كل سانحة للإنقضاض على المهاجمين، ولا يظهر أن المسلمين قد تمرّسوا في فنون الغطس وقطع المسافات، بالسرعة والطريقة المناسبتين.

كان من الضروري أن يدخل عنصرٌ جديد غير إعتيادي لكي تتحرك الأمور في الإتجاه المتاح، كان خبر المنام، سواء منام ابن سعد أو ملك الفرس، من هذا النوع، لقد إستطاع سعد أن يتجاوز حالة التردُّد بطريقة نفسية، لأن التردُّد في لحظة تشكُّله وتأثيره واقع نفسي.

لقد ظهر المكان بأصعب ما يكون، وبدت المهمة نوعاً من التعرُّض للخطر الشديد، وكان الواقع ضاغطاً باتجاه الخروج من الحرج. لن ندخل في دقة المنام وحقائق تأويله، لكن بإمكاننا الإفتراض بأن الخلفية الدينية الحاضرة دائماً في كل خطوة من خطوات الفتح، شكلت مصدراً دائماً في الطاقة النفسية الضرورية للتحرك والمواجهة، هذه الخلفية هي التي أعطت لهذا المنام، أو تلك الرؤية، معناها ومغزاها، ومن ثم تأثيرها المباشر، وكان الموقف بحاجة إلى عنصر يرجح من هذا القبيل.

لقد كان الخروج من ذهنية البيئة المكانية مستحيلاً، لأن كل الوقائع المتوافرة لا تسمح باتخاذ القرار المناسب. هنا يتوقف التاريخ أمام معضلة المكان، وينحصر الخيار في الإنسان الذي يعثر على ما يساعده على تجاوز المعضلة ليستأنف التاريخ مساره من جديد. لقد خرج المكان من المعادلة للحظات عاد بعدها، كما كان قبلها، ليلعب دوره، ولكن في ظل الخيار الجديد.

ومما قاله سعد أثناء تشجيع أصحابه على العبور: «وليس وراءكم شيءٌ تخافون»[1]، كناية عن الإعتماد على المكان الخاص، والبيئة الحليفة، والأرض الصديقة والآمنة.

بوشر في التخطيط الميداني للمكان، فكانت الضرورة تقتضي أولاً وصول مجموعة من المسلمين مؤلفة من ستين رجلاً إلى ما سُمي «الفِراض»، وهو المكان الذي ينتقل إليه هؤلاء لحظة خروجهم من الماء، وله الدور الأساس في إتمام عملية العبور، كذلك ثمَّة دور آخر في حماية العابرين من أية إعاقة أو إعتداء ينطلق منه مباشرة، فالفِراض يجب أن يكون خالياً لاستقبال العابرين وحمايتهم لحظة العبور.

وبقيت وسيلة العبور، في ظل إستحالة العثور على السفن في تلك اللحظة، حيث لا مجال للإستفادة من أية وسيلة متاحة، حتى ما كان منها خاصاً بالبرّ، من المكان الأصلي للعابرين. لقد جرى تحويل المكان إلى مخاضة للخيول، وبحيلة عربية تمكنت الخيول من أداء مهمتها، وغدت عائمة بما يكفي للإنتقال في الماء، حاول الأعاجم تقليد خصومهم، فأعدوا للخيل العربية خيلاً مقابلة، والتقت الخيول في الماء بعد أن تسبَّبت بإرتفاعات ملحوظة في منسوبها الخاص بميدان المواجهة، ولكن وصول المجموعة الأولى من المسلمين إلى الفِراض فوّت على الأعداء فرصة متابعة المواجهة داخل الماء، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة إنطلقت من الفِراض الذي شهد عمليات وصول متابعة للأعداد اللاحقة من المسلمين. والخيل التي أرادها الفرس في مقابل الخيل الإسلامية، غدت عنصر إضعاف لهم، «والمسلمون يشمِّصون» نخس الخيل لتحريكه «بهم خيلهم»، ما يملك رجالها منع ذلك... وتزلزلت بهم خيولهم حتى انقضت عن الفراض»[2].

ولما خلا الفراض تماماً من الأعداء، إنطلقت عملية عبور ثانية وشاملة لكل

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 9.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

الجند الإسلامي، وبالرغم من إزباد دجلة، واللون الأسود لمائها، فقد بدت عملية العبور هذه هادئة وآمنة، حيث تبادل المسلمون الأحاديث وهم عائمون...» كما يتحدثون في مسيرهم على الأرض..» وانتهت المعركة بهزيمة الفرس.

2 ـ آراء وإستنتاجات.

لم تشهد الحروب والفتوحات الإسلامية هذا المستوى من العبور حتى تاريخ هذه التجربة، وبهذه الأحوال والنتائج تحديداً. لقد بدأ المسلمون، وبحكم الضرورات، الخروج من الشرنقة البرِّيَّة التي عاشوا فيها لقرون في الماضي، وها هم، كما خرجوا من شبه جزيرة العرب، يدخلون أماكن ومجالات جغرافية لها ظروفها وأحوالها وشروطها، ولقد كانت هذه التجربة أول مؤشر من نوعه على هذا الدخول الفعلي.

ويمكن القول، أيضاً، أن معاناة ما قبل العبور، ولحَظته، وما بعد تحقّقه، جسَّدت، بكل حيثياتها والتفاصيل، صورةً غنية، وأنموذجاً مصغراً عن المسار الذي سوف تسلكه الجماعة الإسلامية للإنتقال من أرض القفر إلى ماء البحر، وهو مسارٌ طويل، لكنه لن يكون بطيئاً أبداً.

لقد وعى دلالة هذه العملية، عملية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى، أحد أصحاب النبي سلمان، الفارسي الأصل، العارف بأحوال المكان، وقد خاطب سعداً، مثنياً على إنجازه التاريخي: «ذلَّلتَ لهم والله البحور، كما ذُلِّل لهم البرّ»[1]، وأنهم سيخرجون من البحر أفواجاً، كما دخلوه أفواجاً. لقد استطاعوا أن يحجبوا سطح الماء بأعدادهم، فما عاد يُعرف البحر من الشاطئ، وأنهم أنجزوا عملية تكيُّف ظاهرة مع الماء بلغت بهم أن يتبادلوا الأحاديث فيها أكثر مما يتبادلونه في البرّ، وتم العبور التاريخي و«لم يفقدوا شيئاً، ولم يغرق منهم أحد»[2].

(1) الطبري: المصدر السابق، ج4، ص 12.

(2) المصدر نفسه

توقف المستشرق الإيطالي فرانشيسكو كبرييلي عند محاولة العرب، بتردُّد، ركوب أمواج البحر لأول مرة، ورأى في ذلك «تحوُّلاً كاملاً حدث في عقلية أبناء الصحراء وعاداتهم الذين طالما كانوا، فيما مضى، غرباء وغير ميّالين للبحر»[1].

وهذا التحوُّل، في التقدير العام، لن يتأتّى من النتائج الإيجابية التي نجمت عن هذه المباشرة، من إنتصارات وغنائم وفتوحات فحسب، بل من العملية نفسها التي سمحت للمباشرين أن يكتشفوا عالماً مختلفاً، ومن ثم نمط حياة مختلف. لقد تركت هذه العملية المجال واسعاً أمام الفاتحين ليتعرَّفوا على طريق مختلفة في تأمين حاجات الحياة ووسائل تلبيتها، وليدركوا أن الحدود التي كانوا يرسمونها للأرض وللعالم هي ليست حدوداً بالفعل، إلا بين أنماط الحياة وأشكال وقابليات الأماكن. لقد جرى بالفعل توسُّعٌ بالمفهوم العام للحياة الإنسانية يتجاوز بأهميته ومساحته ما حدث من توسع مادي وميداني، بل إن التوسُّع الأول ليس سوى حصيلة مفتوحة للتوسُّع الثاني.

لقد بدأ عصر الغربة عن القسم الأكبر من الكرة الأرضية بالأفول، وسيشهد البحر أنواعاً جديدة من الأنشطة المدنية والحربية العربية لم تعهدها قبائل شبه الجزيرة العربية من قبل، وإذا بهؤلاء الخائضين الجدد للمياه على أشكالها، نهراً أو بحراً، مزوَّدين بثقافة وبعادات وتقاليد خاصة، فإنهم في مرحلتهم الجديدة سوف يسهمون في تعميم ما أمكن من هذه العادات والتقاليد، بل ثمَّة عادات وتقاليد جديدة ستنشأ بفعل هذا التوغُّل البعيد والإستثمار الملحوظ للمياه النهرية والبحرية. وهذا ما أراد أن يوحي به كبرييلي على ما يبدو.

ثمة من الباحثين من قلَّل من أهمية هذا العبور، أو على الأقل من صعوبته، معتبراً أن الإتصال بين السواحل الخاصة بشبه الجزيرة العربية بحراً ليس «أشد هولاً من عبور الصحاري والجبال التي تفصل بينها براً»[2]. وهذه نظرة تتعامل

(1) فرانشيسكو كبرييلي: محمد والفتوحات الإسلامية، ص 375.

(2) حقي اسماعيل ابراهيم: أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية، ص 24.

مع الأماكن والمساحات الجغرافية من زاوية شكلها الخارجي، ومدى ملاءمتها للحركة البشرية من حيث كمية أو حجم الجهد المبذول. وإذا كان ما تشير إليه موجوداً ومؤثراً، فإن ذلك لا يعدو كونه جزءً من القضية، ولا يمكن إختزالها به. والموقف عموماً لا يصدر فقط عن الخوف، فثمة أمور أعمق وأدوم تأثيراً من أوهام نفسية يمكن تبديدها ببعض المعلومات، أو الخبرات المفيدة.

ثم إن الموقف ليس إختيارياً إلى هذه الدرجة، إن عملية العبور لم تتم في أجواء عادية فحسب، ولم تكن متكيِّفة مع منطق المكان، بموقعه ومناخه وتضاريسه، وكل ما يتمتع به من مكوِّنات وإمكانات، وهذا عالم قائم بذاته لوحده. فالعرب عندما شرعوا بالعبور كانوا في صدد حروب ومعارك، ولم تكن الظروف المكانية، البحرية أو النهرية، عناصر إيجابية لمصلحتهم أبداً، بل العكس هو الصحيح، وما هذه الدراسة إلا للكشف عن هذه العناصر، بقسميها السلبي والإيجابي، للوقوف على دورها وتأثيرها في مجرى الأحداث.

خامساً: واقعة «ذات الصواري» سنة 31 هـ أو 34 هـ

1 - وقائع التاريخ.

يروي الطبري[1] وقائع هذه الواقعة، أو المعركة البحرية، الأكثر بروزاً وتأثيراً في تلك المرحلة، فيقول أن أهل الشام خرجوا بقيادة معاوية بن أبي سفيان، كما خرج عبدالله بن سعد بن أبي سرح، عامل معاوية على البحر، و ذلك ردّاً على خروج قسطنطين بن هرقل بعد هزيمة الروم في أفريقيا، «لِما أصاب المسلمون منهم بأفريقيا»، وكانت أعداد الروم غير مسبوقة، «فخرجوا في جمع لم يجتمع للروم مثله قط، منذ كان الإسلام»[2]. ضمَّت حملتهم خمسمائة مركباً، وكان اللقاء الأول مع عبدالله بن سعد، حيث جرى التفاهم بين الطرفين أن تكون مسطَّحات

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 290_291.

(2) المصدر نفسه، ص 290.

المراكب ميداناً للقتال بعد أن رفض الروم النزول إلى البرّ، وجرت المعركة كما لو أن المتحاربين يقفون على أرضٍ ثابتة، واستُخدِمت السيوف والخناجر، ولم يخرج من السفن، أو مكان المعركة، سوى القتلى الذين تقاذفتهم الأمواج إلى الساحل الذي تلوَّن ماؤه بلون الدماء. لقد قُتِل من المسلمين «بشرٌ كثير وقُتِل من الكفار ما لا يحصى»، على حد تعبير الرواية التاريخية[1]، قبل أن تنتهي المعركة لصالح المسلمين وهزيمة الروم.

بالرغم من حجم هذه المعركة وتأثيرها الكبيرين، فقد ظلّ مكانها، كما زمانها، غامضاً بعض الشيء. فبينما ذكر الطبري وقوعها سنة 31 هـ، ثمة مصادر أخرى تضعها في السنة الرابعة والثلاثين للهجرة، وهو الأقرب، لكون فتح قبرص الثاني جرى سنة 33هـ قبل الصواري على الأرجح. أما مكانها، فهو بلا شك في البحر، لكن لم يظهر في النصوص التاريخية التقليدية ما يحسم بشكل قاطع ودقيق الموقع المكاني لهذه المعركة، وقد جرت مناقشة هذا الأمر مطوّلاً لدى البعض، فيما ارتأى البعض الآخر، وهم مجموعة من المؤرخين والمستشرقين، صرف النظر عن هذا النقاش وأخذ الأمور بطبائعها الخاصة على ما يبدو.

فإذا كان أهل الشام هم الذين خرجوا، و خروج عبدالله بن سعد وأصحابه كان نوعاً من الإنضمام أو الإلتحاق بالذين خرجوا أولاً، و أن القيادة المباشرة، حسب النص التاريخي، لمعاوية بن أبي سفيان، فإن ذلك يعني أن المعركة ستكون أقرب إلى منطقة الخروج، على الأقل كون المبادر إلى الحرب، كرد إعتبار بعد الهزيمة، هم الروم. فالمسلمون هم في موقف الدفاع، أكثر من غيرهم، في المبدأ، والروم في موقف الهجوم في الواقع. ما تقدم يعزّز إحتمال وقوع المعركة في منطقة الشمال، ذلك أن أي حديث عن خروج أهل مصر، أو المسلمين في مصر، لم يظهر في الرواية التاريخية، فقد اقتصر الأمر على عبدالله بن سعد وأهل البحر. وأهل البحر هؤلاء يضمُّون الكثير من المصريين، لا سيما

(1) المصدر نفسه، ص 290.

الأقباط، لكن في وقائع «ذات الصواري» لم نعثر على أي مؤشر حاسم يفيد بأن هذه المعركة جرت بالقرب من السواحل الشمالية لأفريقيا، أومن المدن المصرية تحديداً، كما يرى بعض الباحثين[1]، فقد خرج أهل البحر من مصر وغيرها، وهم مجموعة تختص بالأنشطة الحربية البحرية جرى تشكيلها وتجهيزها منذ فترة قصيرة، كما خرج أهل الشام. وأهل الشام هنا ليسوا من قبيل أهل البحر، بل كل من لديه القدرة على المشاركة، ويبدو من التعميم أن عملية الخروج كانت واسعة جداً بالقدر الذي ينطبق، بشكل من الأشكال، على مجموع أهل البلاد الشامية.

ما يهمنا من هذه المقاربة، أياً كان مكان المعركة بالتحديد، هذا الإنخراط السريع في عالم البحر، وتحقيق النتائج المذهلة. لقد كان فتح العرب المسلمين لبلاد الشام إيذاناً بمرحلة بحرية من تاريخ المنطقة دفعت باتجاهها كل العناصر التي يتكوَّن منها المكان الجديد، والجغرافيا الجديدة، والأرض الجديدة.

لقد إنتهت المعركة بشكل مفاجئ، واكتفت المصادر بإعلان النتيجة، دون أي تعليل وافٍ، باستثناء ما ذُكر عن إصابة القائد الرومي «مكث... حيناً جريحاً»[2]، وأن حجم القتلى والجراح في صفوف مقاتليه هو الذي قلب موازين المعركة لغير مصلحته، لكن لا يبدو أن أعداد القتلى من الفريقين كانت متفاوتة كثيراً، فهي عند العرب المسلمين «بشر كثير»، وعند البيزنطيين «ما لا يحصى»، وإذا كان مصدر المعلومات إسلامي فإن الفارق هنا لا يعود كبيراً، للميل الطبيعي إلى التقليل من الخسائر الذاتية، والعكس مع الأعداء والخصوم. لقد كان الحشد الرومي ضخماً، «لم يجتمع للروم مثله قطّ منذ كان الإسلام»، كما كانت أعداد المراكب هائلة «فخرجوا في خمسمائة مركب»، ما يوحي بأن الهزيمة لهذا الحشد، وتلك الأعداد من المراكب، يمكن أن تكون ناجمة إمّا عن عناصر طارئة

(1) شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، الطبعة السادسة عشرة، بيروت ودمشق 2011، ص97.

(2) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 291.

في المعركة، أو تفاوت ما في الجانب المعنوي، وإذا كانت المصادر لم تشر إلى أي عناصر طارئة في المعركة، فإن الإحتمال الثاني يبقى راجحاً، لكونه مألوفاً في معارك العرب المسلمين حتى ذلك الحين.

2 ـ أبعاد ومعانٍ مكانية.

سنوات قليلة، قد لا تتجاوز العقد، بين موقف الإمتناع عن خوض البحر وبداية تحقيق الإنتصارات والفتوحات الكبرى فيه. سنوات قليلة، لم يكتمل فيها جيلٌ واحد، بين الإعراض الكلي عن الماء، والتمسُّك الشديد بالبرّ وعالم الصحراء وكل ما فيه وما عليه، وبين هذا التوغُّل العميق، والتكيُّف السريع مع البحر وعالم المياه وكل ما فيه وما عليه. كيف يمكن لنا أن نفهم هذا الإنخراط الواسع والتلقائي للأعداد الغفيرة من العرب المسلمين الذين لم تكتمل عملية تكيُّفهم بالبلاد الجديدة، بلاد الشام، حتى باشروا نوعاً من التكيُّف، مقروناً بالمواجهة الحربية، في مكان لم يخطر يوماً على بالهم، ولا جرى في آمالهم وأحلامهم؟؟.

إن الإقليم الطبيعي بنية واحدة، والدخول في ناحية منه يمهِّد لبقية النواحي. كذلك إن هذه السرعة في الدخول إلى عالم البحر شبيهة جداً بسرعة قطع المسافة بين البرّ الشامي وبحره، وإن هذه التلقائية التي اتسمت بها حركة الأعداد الغفيرة بركوب البحر قريبة جداً من إنسياب السواحل بمياه الشواطئ، أما هذا الإنخراط الواسع فقد أخذ شكله وحجمه من شكل هذا البحر ورحابة عرضه وبُعد أعماقه.

لقد كان فتح بلاد الشام مقدمة ضرورية لخوض المسلمين البحر، ربما تجاوزت بأهميتها خصوصية مصر البحرية، فبلاد الشام بلاد بحرية أكثر من مصر وسائر المدن على السواحل الشمالية للقارة الأفريقية، والعمق الشامي لا يخرج بالشام من البحر، بينما يفعل ذلك في مصر وباقي المدن المجاورة إلى الغرب. إن تاريخ مصر، وحضارة مصر، يمكن فهمهما، وإن بصورة نسبية، خارج البحر المتوسط، لكن تاريخ بلاد الشام وحضارتها لا يمكن فهمهما، أو كتابتهما، إلا بماء البحر، وخطوط أمواجه، وتضاريس شواطئه.

والفارق كبير بين موقفين متعارضين: أحدهما لمعاوية بن أبي سفيان يطلب فيه من الخليفة الثاني، بطريقة تصل إلى حد الإلحاح، غزو البحر، والآخر لعمرو بن العاص يصوِّر له البحر بأصعب ما يكون التهويل والتحذير، بشكل يتماهى مع الخيال. هل يمكن فصل هذين الموقفين عن طبيعة المكان، وتاريخ المكان، والتفكير المكاني؟.

إن هذه الإمتيازات ـ إذا جاز التعبير ـ لمكان بلاد الشام لن يُكشف النقاب عنها جيداً، إلا بعد زوال الدولة الأموية، والإنتقال بمركز السلطة شرقاً إلى العراق، حيث للمكان الجديد إمتيازاته وآفاقه الخاصة، في تلك الفترة سيتراجع الإهتمام بالبحر، كجزء من تراجع الاهتمام بإقليمه المكاني، وكما كان البحر طريقاً إلى أقصى غربه، وصلة طبيعية بين سواحله ومدنه، فإن تراجع الإهتمام فيه سينعكس إنصرافاً عن كل ملحقاته وتشبيكاته، وسنرى في الخلافة العباسية كيف سيتم إستبدال الشرق بالغرب، ويصل الضعف بالعباسيين غرباً إلى درجة يستطيع فيها أحد بني أمية الفارّين من العباسيين، عبد الرحمن الداخل، أن يقيم دولة أموية في الغرب، من دون أن يكون لبني العباس، ودولتهم الخيالية في المشرق، أي تأثير ملحوظ في هذا المجال.

أظهرت معركة «ذات الصواري» أن العرب المسلمين، وإن قطعوا أشواطاً بعيدة في عالم البحر، إلا أنهم لم يخرجوا فعلياً أو كليّاً من البرّ، فقد أشاروا على خصومهم قبل بدء المعركة للنزول إلى البرّ، لكن هؤلاء، لم يتجاوبوا ما اضطرهم للبقاء داخل المياه، ثم بدأ الجميع بربط السفن بعضها إلى بعض، تمهيداً لبدء المعركة على أرضية وميدانٍ شبيه بالبرّ في الصلابة والثبات، وسقطت المهمة الخاصة بالمراكب كما تسقط أية مهمة لأية ناحية من نواحي أرض المعركة في البرّ، فالسفن، بماهي سفن، هنا لم تعد جزءً مؤثراً في المشهد، بل لم يعد لها أية علاقة خاصة بأي محارب من الطرفين، وإذا ما قورنت بالخيل في البرّ فهي دون دوره، ودون تأثيره، بل المقارنة في أصلها غير واردة. أما السلاح فلا علاقة

للمكان فيه، إنه سلاح برّي فوق سطح المياه، بل إنه السلاح الفردي الشخصي حيث تواجهوا «بالخناجر»[1]. اللافت هنا أنه إذا كان العرب، وبحكم حداثة تجربتهم في البحر، قاموا بما قاموا به، واستخدموا ما استخدموا من طرق ووسائل برّية، فما بال الروم المعروفين بعراقة تجربتهم في البحار، وهذه المراكب الهائلة التي تحملهم، فلماذا لم نلحظ لديهم أي نوع من السلاح ذي طابع بحري، كما لم نلحظ أية طرق حربية لها علاقة بالبحر؟؟!. هذا ما يدفعنا إلى إعتبار الوصف الإجمالي لأعمال المعركة وأدواتها متماهياً مع الطرف العربي المسلم أكثر من تماهيه مع الطرف الرومي، وعليه فمن المحتمل جداً أن يكون هذا المشهد المذكور في المصادر العربية هو أحد هذه المشاهد وليس كلها، ذلك أننا لم نعثر على أية سمة من سمات الفن والتجهيز العسكري الرومي، خصوصاً وأن هؤلاء كانوا في صدد عملية إنتقامية ثأرية توجب المزيد من الإستعداد، كما أوجبت المزيد من الحشود والمراكب.

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذه الدراسة عن علاقة المكان بهذه النتيجة المثيرة وغير المتوقّعة، خصوصاً إذا ما جارينا الآراء بأن مكان المعركة هو في«سواحل الأناضول الجنوبية»[2]، أي في المنطقة الفاصلة بين المياه الإقليمية الشامية - إذا جاز التعبير -، وتلك المتعلقة بالدولة البيزنطية، مع توغّل واضح إلى الشمال. من وجهة نظر جغرافية مكانية يمكن قول ما يلي:

لقد جرت المعركة في العام 34 هـ / 655 م، أي بعد فتح سائر المدن والمناطق الشمالية التي تشكل الخلفية الجنوبية الشرقية لمكان المعركة، كما جرى فتح سائر المدن الرئيسة الواقعة في أقصى الجنوب على السواحل المصرية، وإن تعاوناً وتكاملاً جرى بين السواحل الجنوبية والشرقية في إتجاه الساحل

(1) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص290.

(2) صالح أحمد العلي: الفتوحات الإسلامية، ص 290؛ فرانشيسكو كَبرييلي: محمد والفتوحات، ص 291، جورج فاضلو حوراني: العرب والملاحة في المحيط الهندي، ترجمة يعقوب بكر، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة د.ت، ص 181.

الجنوبي للأناضول، فالخلفية المكانية للعرب المسلمين صلبة وواسعة وغنية، بحيث يمكن أن تعني نسبة كبيرة من القسم الشرقي للبحر المتوسط، بكل ما فيه وله، لا سيما ما يقال عن أهل البحر في مصر، وهم شريحة واسعة من الأقباط المتمرّسين في الأنشطة البحرية، وصناعة أدواتها، ومعرفة طرقها.

إذن، إن تاريخ هذا القسم ومكوِّناته (القسم الشرقي للمتوسط) قد اجتمعت على مهمة واحدة، وفي ظل خلفيات بالغة التأثير في المجال المعنوي والمادي، واستطاعت أن تقدِّم طرفاً متماسكاً و متكاملاً في المعركة.

ثم إن فتح قبرص كان قد تم قبل خمسة أعوام، ما يعني أن هذا المكان أضحى جزءاً من جغرافية العرب المسلمين، ليشكل ما يشبه خط الدفاع الأول، أو القاعدة الأمامية، لإنطلاق معركة «ذات الصواري». وإذا تذكرنا أن عملية الفتح الثانية لقبرص قد تمت قبل عام تقريباً من معركة «ذات الصواري»، وأنها جاءَت في أعقاب غزوة قام بها معاوية سنة ثلاث وثلاثين، وبعدد من المراكب يعادل عدد مراكب الروم في «ذات الصواري»، «في خمسمائة مركب»[1]، فإن ذلك يظهر أن أعداد العرب المسلمين في هذه المعركة لم تكن محدودة أبداً، وكذلك الوسائل والأدوات.

في أي حال، إن ما وصل إليه العرب المسلمون في «ذات الصوري» في البحر لم يتجاوز كثيراً ما وصلوا إليه في البرّ، وإذا كانت جبال طوروس قد حالت دون تقدُّمهم في البرّ، فإن المسار البحري لا يحتوي أية حواجز طبيعية من هذا النوع، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أننا في «ذات الصواري» لم نكن في صدد سيطرة على المكان، فقد إقتصر الأمر على إلحاق الهزيمة بالعدو، عاد إثرها الطرفان، او ما بقي منهما، إلى أماكنهما السابقة.

قبل أن ننهي الحديث عن ذات الصواري، لا بد من التأكيد على أن زخم النشاط البحري للمسلمين كان قوياً إلى حدٍّ لايمكن معه إستبعاد أية واقعة من

(1) ال...

هذا النوع وفي تلك البقعة. وبالرغم من الحديث عن الحضور الروماني في السواحل الشرقية للمتوسط، فقد أثبتت الوقائع الخاصة بفتح قبرص الأول والثاني، وما تلا ذلك من سعي واضح لبناء مدينة عربية إسلامية في هذه الجزيرة، دون أية مقاومة فعلية من قبل الروم، أن هذا المدى لم يكن مدىً بحرياً رومانياً في تلك الفترة، وأن فشل المشروع لا يرتبط بالظروف البحرية بقدر إرتباطه بالواقع الداخلي للدولة الأموية في عهد يزيد بن معاوية. أما الإعراض الكلي بعد ذلك عن المشروع، فيعود إلى جملة أمور منها ما يتصل بتراجع دور الجزر عما كان عليه في عهد معاوية بسبب تطوُّر الفتوحات الغربية، إلى غير ذلك من الأمور التي إنتهت إلى تطوُّر الجغرافيا السياسية والتوجُّه شرقاً، كما لاحظنا في زمن الدولة العباسية.

وكدليلٍ على هذا الزخم العربي الإسلامي، يمكن التوقّف عند ما نقله اليعقوبي في أحداث سنة 32هـ، أي قبل عامين من «ذات الصواري»، إذا ما ثبَّتنا تاريخها في العام 34 هـ، حيث أشار إلى غزوة بقيادة معاوية بلغت «مضيق القسطنطينية، وفتحوا فتوحاً كثيرة»[1]، وهي بلا شك تنطوي على دلالة ذات مغزى كبير في هذا البحث. وبالرغم من الإستبعاد المبدئي لبلوغ هذه المنطقة في تلك السنة، إلا أنه بإمكاننا إعتبارها واحدة من المؤشرات على الزخم العام في العمليات الحربية البحرية للعرب المسلمين، بحيث أن واحداً من كبار المؤرخين المسلمين،اليعقوبي، يتقبَّل هذه المعلومة، وينقلها في كتابه، بهذا المستوى من الوضوح والاعتبار.

(1) اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 169.

الفصل الخامس

مركز الخلافة: الشروط والتطوُّرات

أولاً: مركز السلطة والمكان.

1- شروط مركز السلطة.

من الأمور الثابتة في تاريخ الدول أن يكون للسلطة وأصحاب القرار مكان يقيمون فيه، حيث تنجز الأنشطة والأعمال العامة، ويجري لهذه الغاية بناء المنشآت، ويتم تأمين التجهيزات اللازمة، ومع مرور الوقت يكتسب هذا المكان رمزية معينة، كما يصبح محوراً تتطلع إليه كل النواحي والأطراف. أما تحديد هذا المكان فيعود إلى أمور عديدة أبرزها توافر الموارد والشروط الحياتية الأساسية، وكفاية الظروف الأمنية، والموقع المتوسط للدولة، وقد تسهم عوامل أخرى، لا يمكن إعتبارها أساسية، تتعلق بالتراث التاريخي، أو المضمون الديني، أو الثروة المادية، والبيئة البشرية. وهذه عوامل يمكن أن يكون لها شأن الترجيح إذا ما تعادلت الأمور الأساسية، لكنها لا تكفي بنفسها في تحديد موقع أو مكان السلطة المركزية، أو مركز السلطة الرئيس.

في الحديث عن الموارد الحياتية الأساسية تتجه الأنظار رأساً نحو ثلاثة موارد، المياه، الغذاء، المناخ.

أما في مجال الظروف الأمنية، لا سيما في التاريخ الوسيط وما قبله، فيمكن الحديث عن الجبال أو الأنهار والبحار، كما يمكن الحديث عن الصحراء، الحواجز أو فواصل طبيعية تجعل أية عملية اعتداء على المركز عسيرة، أومكلفة

في الحد الأدنى. ثم يأتي الموقع وهو أصعب الأمور في تحديد عاصمة الدولة، وأكثرها تعقيداً، وأجدرها تعبيراً عن عزم الدولة الناشئة وزخمها وأُفُقها. وإذا كان تشخيص توافر الموارد الحياتية يسيراً، فإن تشخيص ملاءَمة الموقع دونه شروط وتطوُّرات قد لا تسمح بأن تكون عملية التشخيص عملية ناجحة على المديين المتوسط والبعيد.

ما يتعيَّن التأمل فيه بهذه الدراسة هو مدى ارتباط عملية تحديد مكان عاصمة القرار، أو مركز السلطة، بحيثيات المكان وقابلياته في صدر الإسلام.

توقفنا في فصل سابق عند حيثيات مكان مدينة الرسول، وشدَّدنا على الموقع كأحد العناصر الأساسية، إن لم يكن العنصر الأول، الذي كان خلف إختيارها كحاضرة للإسلام الأول، إلا أنه يجب التفريق بين إختيار يثرب مكاناً للهجرة، ثم بعد ذلك مقراً للسلطة، من دون أن يعني ذلك إنعدام المشتركات بين الإختيارين.

فيثرب الملاذ، ويثرب الملجأ، ويثرب المكان البعيد عن مكة، ويثرب الوفود التي آمنت في العقبة الأولى والثانية، هي غير يثرب، أو المدينة، التي شكلت قاعدة انطلاق الجيوش، وإستقبال الوفود، وإبرام العقود، وتوجيه الرسائل والبعوث.

2– نشوء مركز السلطة في المدينة.

لقد تحوَّلت يثرب، إذن، إلى مركز للسلطة مع مرور الوقت، حيث لم تكن ثمَّة سلطة فعلية لحظة الهجرة، وهكذا تزامن تنامي السلطة السياسية والإدارية، فضلاً عن الدينية والشرعية مع هذا التحوُّل البطيء والتدريجي، ويمكن القول أن ذروة التحوُّل إلى مركز للسلطة تمت بعد فتح مكة وإعلان الرسول العودة إلى المدينة، كمركز دائم له ولكبارالصحابة. ذلك أن المسلمين عموماً، والأنصار على وجه الخصوص لم يكتشفوا هذا التحوُّل، إلا بعد إعلان الرسول عن عزمه للعودة معهم إلى المدينة إثر فتح مكة، فقد ظلَّت الأنظار متجهة نحو مكة، كمكان أول ومركز أول في أعين الجميع. ولم يتسنّ لغير الرسول – على ما يبدو

التفريق بين مكة القبلة، و الموطن الأول، و البعثة، ومكة المركز الأول للدولة الناشئة. لقد أعلن الرسول قراره، من دون أية ملاحظات وإستفهامات، لقد مضى وقت طويل على العيش في المدينة، وثمَّة تاريخ في هذه الحاضرة بدأت تتشكل رمزيته لدى الجميع.

إن ظهور المدينة، كمركز، تجلى، كما ذكرنا، بشكل واضح إثر فتح مكة، لكن ذلك ليس بسبب عودة الرسول إلى المدينة فحسب، على أهمية ذلك، فبالإضافة إلى ما تقدَّم بدا لأول مرة ان بإمكان الرسول الإختيار بين مكانين أو حاضرتين، لقد إستمر الطابع العام للمدينة كملاذ وملجأ ودار للهجرة، مع كل التحوُّل التدريجي الذي أشرنا إليه، إلى حين توافر مكان آخر، ولم يتم ذلك إلا بعد فتح مكة، ولم يكن ثمة خيار آخر سوى مكة.

لقد أظهر إختيار الرسول للمدينة أهمية الموقع الجغرافي على ما عداه من أهمية، حتى ولو كانت أهمية مكة، وما تعنيه من قداسة ورمزية دينية لا تضاهى، فالمدينة تقع في القسم الشمالي من الحجاز، المكان الأقرب إلى الآفاق الموعودة للدولة الناشئة في بلاد الشام وغيرها. فمركز السلطة يرتبط، بالدرجة الاولى، بحيثيات الموقع الذي تتقارب فيه الآراء، آراء مؤسسي المراكز والعواصم، وإن اختلفت مشاربهم وانتماءاتهم. من هنا سوف يسعى الخلفاء الثلاثة للحفاظ على إختيار الرسول، بالرغم من تبدُّل مساحة الدولة واتساع جغرافيتها، وتنوُّع مواردها والمداخيل، وقد بدا أن هذا التمسُّك لا يتناسب كثيراً مع المتغيِّرات الجديدة، لا سيما في أواخر عهد الخليفة الثاني وعهد الخليفة الثالث، حتى إذا جاء عهد الخليفة الرابع بتنا أمام إستحقاق، لم يُعلن عنه رسمياً، لكن الواقع الفعلي أشار إليه بوضوح. لقد تم إنتقال مركز السلطة، عملياً، إلى خارج الحجاز، وأضحت المدينة، ومن دون إعلان رسمي أيضاً، شبيهة بشكل من الأشكال بمكة بعد الفتح، وابتداءً من هذا العهد سوف يجري النظر إلى هاتين المدينتين الأثيرتين معاً، حيث لم يعد الموقع الجغرافي، وتالياً الدور السياسي،

كما كان عليه سابقاً، إثر المتغيِّرات الأخيرة في الشام والعراق ومصر وفارس.

ليس لدينا ما يشير إلى ما كان يدور في ذهن الخليفة الرابع عندما ترك المدينة إلى الكوفة، أوهل ترك المدينة من دون نية العودة إليها كمركز لسلطته، علماً أنه جرى إغتياله بعد وقت غير قصير في الكوفة، حيث لم يكن قد أنهى مهمته الطويلة والمعقَّدة بعد. لقد كان مركز السلطة، في تلك السنوات الخمس تقريباً، متأثراً إلى حدٍ بعيد بما يعزِّز هذه السلطة ويمكِّنها من الخروج من التحدِّيات ظافرة وقوية، لقد اضطربت السلطة فعلياً، ولم يعد ثمة مكانٍ ثابت قبل تثبيتها أولاً.

في تلك الفترة جرى البحث عن المكان الذي يثبِّت السلطة، وهو مكانٌ قد لا يتوافق مع شروط تأسيس الأماكن الثابتة للسلطة، ما يعني أننا في صدد البحث عن مكان، أو أماكن، قد تكون إستثنائية ومؤقتة، لكنها لا تتنافى، من حيث المبدأ، مع الشروط الأساسية التي ذكرناها سابقاً. فالموقع المناسب يبقى مناسبا، والموارد الكافية تبقى كافية، لكن ثمة عنصر لا يظهر كثيراً في إستقرار الدول الناشئة، على الأقل بهذه الجدِّية وهذا الإلحاح، إنه البيئة المؤيِّدة والحاضنة، ففي مرحلة تثبيت السلطة يتقدَّم مكان توافر الأنصار والبيئة المؤيِّدة على كل ما عداه، إنه الملاذ كما هو المنطلق، والملجأ كما هو المقرّ، لتثبيت السلطة المضطربة وتعافيها.

لقد خلت المدينة من صاحب السلطة، وإذا كانت السلطة لصيقة بصاحبها، تقيم حيث يقيم، وترحل حيثما يرحل، فالسلطة إنتقلت إلى العراق، ومكثت وقتاً طويلاً في الكوفة، ولم تغادرها مع الخليفة الرابع إلا لأوقات محدودة، ولدواعي الحرب، إلى البصرة وإلى صفين ثم النهروان، وإذا كانت الأمور تجري على هذا الأساس، فالسلطة انتقلت فعلياً إلى الكوفة، من دون إستقرار أو أية مظاهر مكانية مستحدثة، على ما يبدو فعلياً.

- ثانياً: زمن المدينة - المركز.

إن تسمية يثرب بالمدينة لا يعني أنها كانت عامرة ومنظَّمة ومخطَّطة، فهذه

الحاضرة من القسم الشمالي للحجاز، وبالرغم من المميَّزات المكانية التي ذكرنا إليها سابقاً، لم تكن يوم نزول الرسول فيها «ممصَّرة وإنما كانت آطاماً وحوائط»[1]، ومعنى ذلك أنها صارت مدينة بالمعنى العمراني التنظيمي لاحقاً. مع مرور الزمن، حيث جرى في الفترة الأولى ترتيب مجموعة من الإجراءات «ثم..... أقطع الدور، وخطَّ الخطط، فلبثوا فيها، وكتب كتاباً وادع فيه اليهود وأقرَّهم على دينهم»[2].

لقد جاء تحسين اوضاع المكان في سياق تطوُّر النظام الإجتماعي في هذه البقعة التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه. ثمَّة ضرورة للبت في ملكية أراض ... أو القدرة على التصرُّف في مجموعة من الدور القائمة هناك، كما تقتضي هذه الضرورة تعيين ما يمكن وصفه بالفواصل المكانية بين أفراد المجتمع، بما يحفظ حياتهم الشخصية وشؤونهم الخاصة، وقد كان لهذين الإجرائين من الدقة والملاءمة ما ثبَّت مفاعيلهما على المدى البعيد، «فلبثوا فيها».

ثم دخلت المدينة في أطوار مختلفة من التوسيع والتحصين والتأهيل، وفقاً لتطوُّر أعداد القاطنين فيها، وبالتالي تنامي قدراتهم الإقتصادية والمالية، لا سيما في السنوات الأخيرة من عهد الرسول. واستمر وضع المدينة في النمو بالتوازي مع ثبات النظرة العامة لها كمركز رئيس للسلطة ولإقامة الرسول وكبار صحابته. ليست لدينا - على ما يبدو - أية مؤشرات توحي بأي تبدُّل في هذه النظرة، أو هذا الواقع، حتى وفاة الرسول، ما يعني أن حجم الدولة وخريطتها العامة كانت متناسبة مع ظروف ومزايا المركز القائم، على الأقل حتى ذلك الحين.

أ- مؤشرات التحوُّل في زمن المدينة- المركز.

ثمة مؤشرات أوَّلية عن الشعور بضيق المكان، والنقص في ملاءمته، وردت

(1) البلخي: البدء والتاريخ، ج2، ص 69.
(2) البلخي: المصدر نفسه، ج2 ص 70.

ضمن كلام قيل في فترة تجييش القبائل للمشاركة في إنطلاقة الفتوحات خلال خلافة أبي بكر الصديق، حيث نقل الواقدي[1] في فتوحه نزول قبائل اليمن حول المدينة لوقت ملحوظ،» فأضرَّ بهم المقام، من قلة الزاد، وعلف الخيل، وجدوبة الأرض». لقد ضاقت المدينة بأعداد المستنفرين للفتوح، هذا ما يفسّر نزولهم حول المدينة، دون الدخول أو المكوث فيها، ثم إن الزاد القليل، والعلف المحدود، وندرة النبات في الأرض، شكل ما يمكن وصفه بالنقص البنيوي في الحاجات الأساسية للحياة. لقد تمثل ذلك بالضرر الذي ألحقه هذا النقص بالقبائل القادمة من الجنوب، والتي كانت تنتظر توفير حاجاتها الأساسية لاستئناف سيرها نحو الشمال، الأمر الذي سيدفع بقادة القبائل للإجتماع بالخليفة، بغية الإعراب عن سوء أوضاعهم، متمنين عليه الإسراع في إعطاء الأوامر لإنطلاق الحملات الحربية، «وقد تكامل جيشنا وفرغنا من أهبتنا والمقام قد أضرَّ بنا»[2]، وفق ما جاء على لسان بعض القادة المجتمعين بالخليفة.

ثم قدّم الوفد ما يشبه التوصيف العام لواقع المدينة في مثل هذه الأوضاع، هذا التوصيف الذي ينطوي على دلالات وأبعاد سيكون لها أثرها البالغ في مستقبل هذه الحاضرة الأثيرة: «لأن بلدك ليست بلد جيش، ولا حافر، ولا عيش، والعسكر نازل، فإن كنت قد بدّلت فيما عزمت عليه، فأمرنا بالرجوع إلى بلدنا»[3].

إنه التعبير الأكثر إستشرافاً لِمَا سيكون عليه حال هذه الحاضرة العاصمة، ومركز إمداد وتجييش القبائل، للمرحلة الطويلة من الفتوح. لقد كشف هذا الوفد، ربّما لأول مرة بهذا الحجم وهذا الوضوح، إستحالة قيام المدينة بكل الدور المطلوب منها في المستقبل، ما يعني بدء العد العكسي لنهاية الزمن الذهبي لدار الهجرة بعد أن أسهمت بأهم وأول نقلة نوعية في تاريخ الإسلام.

(1) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 7.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.

لقد ثبت لدى هذا الوفد أن بلاد الجيوش لا تضيق بإقامتها و طعامها، أو علف ماشيتها، وأن بلادهم أولى بهم، وأجدر بعيشهم، إذا ما طرأ أي تبديل عل برنامج الجهاد. لقد كان الكلام قاسياً، كما كان واقعياً، وفيه ما فيه من تقييم لطاقة المدينة على الإستضافة أصاب مكانتها، وخدش في وظيفتها، وتجاوز بعضاً من تاريخها،

لا سيما في السنين الأخيرة، عندما غدت هذه المدينة مقصداً للقبائل العربية من كل الأقطار والنواحي، ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾[1]، ويعلنون ولاءهم للرسول، المقيم الدائم في ربوعها.

وعلى غرار الواقدي، فقد نقل الأزدي[2] في فتوحه نصاً قريباً من نص سلفه، حيث أشار إلى قيس بن هبيرة بن مكشوح المرادي، أحد فرسان العرب في الجاهلية، ومعه جمع كثير من قومه، وقد أتوا أبا بكر يسألونه عن سبب إنتظاره بعثة الجنود، ولمّا أجابهم إنه لم ينتظر سوى قدومهم، قال قيس «فقد قدمنا، فابعث الناس الأول فالأول، فإن هذه البلدة ليست ببلدة خُفٍّ ولا كُراع»[3]. لقد كان نص الواقدي أكثر تمدُّناً في إشارته أن المدينة ليست بلد جيش ولا عيش بسبب قلة الزاد والعلف وجدوبة الأرض، فقد توسَّع قليلاً في الحاجات، وأعطاها طابعاً أكثر تحضُّراً من ما أشار إليه الأزدي، «ليس ببلدة خُفٍّ ولا كراع»، بالرغم من أن الجميع قادمون من اليمن - على ما يبدو -.

لن يجادل الخليفة - بالطبع- ضيوفه بما قالوا أوقرَّروا، وسيضع حداً لذلك بإشارة الإنطلاق في طريق الفتوح، لكن من المؤكد أنه تفاعل كثيراً مع ما يعنيه هذا الكلام على مستقبل عاصمته، ومن المرجَّح أنه لن يتردَّد بالقيام بأية خطوة من شأنها تعزيز إمكانات مدينة الرسول، ولكن لوقت قصير، حيث وافته المنية بعد أقل من عامين على تسلُّمه الخلافة.

(1) قرآن الكريم، سورة النصر الآية الثانية.
(2) الأزدي: تاريخ فتوح الشام، ص 11.
(3) المصدر نفسه.

إذن يمكن إعتبار ما تقدَّم بمثابة أول انكشاف للمدينة، كعاصمة ومركز قرار، أمام متطلبات المرحلة الجديدة من تاريخ الإسلام، وإن التأمل البسيط يوحي بأن الأمور ستتجه في غير الإتجاه السائد حتى ذلك الحين.

2 ـ إرتباط المدينة ـ المركز بطاقات المكان.

يمكن التعليق ـ من ناحية منهج الدراسة ـ على الأثر الذي بدأت تتركه مكوِّنات التربة والمساحة العامة في المدينة، بالإضافة إلى قلة الماء، على دورها المركزي. لقد إستطاعت هذه المكوِّنات تأمين الحد الأدنى من الحاجات لأعداد محددة، وفي فترة تاريخية ضاقت فيها الخيارات، أما وإن الأعداد أصبحت مفتوحة، والخيارات متعدِّدة، والمشاريع طويلة وبعيدة، فإن هذا النقص سيلعب دوره السلبي، كعنصرٍ مكاني حاسم، في مثل هذه الظروف. ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن هذا النقص الحاد تجلَّى بمناسبة عابرة، إنتظار أمر الخليفة بالإنطلاق، ومع قبائل جاءَت من اليمن حيث الظروف الطبيعية كانت إحدى عناصر تحريكها، فكيف إذا خرجنا من شبه جزيرة العرب، ودخلنا بلاد الشام والعراق وفارس ومصر، وأجرينا المقارنات التي لن تكتفي هذه المرة بلوازم إستضافة حشود عسكرية كبيرة لفترة زمنية قصيرة، بل لإمداد عمليات فتوح واسعة، ومتعدِّدة الإتجاهات، وعلى مسافات طويلة تُقدَّر بمئات الأميال، هنا سيبدو الحديث عن النطاق الجغرافي العام للمدينة، ومكوِّنات تربتها، وكمية المياه المتوافرة، بسيطاً، مقارنة بالحديث الجديد عن الموقع، والمسافة، والموارد الاقتصادية المتاحة.

الكلام عن الظروف المكانية الصعبة في شبه الجزيرة عموماً، وفي حواضر الحجاز خصوصاً، ليس جديداً، ولن يكون إكتشافاً، فالخليفة الراشدي الثاني خاطب العرب المسلمين الحجازيين في بداية عهده، وصارحهم بصورة بالغة الشفافية: «... وبلادكم بلاد لا زرع فيها، ولا ضرع، ولا ما أوقر بها الإبل، إلا

من مسيرة شهر..»[1]، لكن الجديد في الروايتين السابقتين يمس أهلية المدينة، كمكان للسلطة المركزية، وما تستلزمه من إمكانيات وحيثيات لم تعد كافية. قد لا يكون دار في ذهن كبار القبائل اليمنية ما يتصل بهذه النقطة تحديداً، لكن بالتأكيد سوف يكون لذلك تأثيره الخاص عندما تتَّسع الدولة وتشمل العديد من المدن والأمصار، عند ذلك سوف يكون لهذا الكلام تأثير آخر، كما سيكون للمعنيين به رأي أكثر نضوجاً، وهذا ما جرى في تطوُّر الأحداث.

3 ـ المدينة تتحسَّس زمانها.

ومن الوقائع التي تدعم ما ذهبنا إليه ما جرى عندما ذهب الخليفة عمر بن الخطاب إلى الشام لفتح بيت المقدس، فقد ظن أهل المدينة ـ حسب رواية الواقدي[2] ـ أن الخليفة «يقيم بالشام، لما يرون من كثرة خيرها، وطيب فواكهها، ورخص أسعارها ولما يُخبِرون عن أنها بلاد الأنبياء، وهي الأرض المقدسة، وفيها المحشر»[3].

لقد بدأت المقارنة المضمرة تتسرَّب إلى العقول، في صفوف العامة و الخاصة، كما شرعت التوقُّعات الأوَّلية بإنتقال مكان الخلافة إلى الشام تنتشر في مختلف الأوساط، ويبدو أن الإمكانات والحيثيات المأخوذة بعين الاعتبار لم تصل، في البداية، إلى المستوى المؤثر، فقد كان الحديث منصبّاً على كثرة الخيرات وطيبها ورخصها، وهذا أمر تفتقر إليه المدينة، وشكَّل، بالفعل، أول نقاط ضعفها في المرحلة الجديدة، لكن بموازاة ذلك جرى الكشف عن حيثيات بالغة التأثير، تتعلق بكونها بلاد الأنبياء، وأن أرضها مقدسة ومخصَّصة ليوم الحشر، وهذا، في التقدير العام، يشكل نوعاً من التوزان المكاني الذي بدأت ملامحه بالظهور في مجال المقارنة بين حواضر الحجاز وحواضر الشام. وهذا

(1) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 87.

(2) المصدر نفسه، ص 236.

(3) المصدر نفسه.

أمر له دلالته الخاصة إذا ما تذكرنا أنه صادرٌ عن الفئات الشعبية التي تملك شيئاً من الإحساس بالعناصر الأثيرة للمكان. وتتابع الرواية بأن الناس كانوا يكثرون النظر نحو الطرق الخاصة ببلاد الشام، أملاً بعودة الخليفة، «ويخرجون في كل يوم ينظرونه»[1]، حتى قدم «فارتجّت المدينة يوم قدومه، واستبشر أصحاب رسول الله ﷺ برؤيته»[2].

إن هذا الإحتفال والتأثُّر البالغ بقدوم الخليفة ليس إحتفالاً وتأثراً بشخصه فقط، بل هو إحتفال وتأثُّر بتجديد الإعتبار للمدينة، كمقر للسلطة العليا، سلطة الخليفة. لقد كان الإرتجاج المدوِّي في الرواية في حجم أهمية إستمرار المكتسبات التاريخية للمدينة، بمفاعيلها وصلاحياتها المتنوعة، وما إستبشار الصحابة، وهذه إشارة بليغة، برؤية الخليفة، إلا شكلاً من أشكال الإطمئنان إلى بقاء الأمور على ما هي عليه، حيث ستتابع المدينة ما شرعت به وصارت إليه في حياة الرسول.

لم تشر الرواية إلى أي موقف للخليفة، سلباً أم إيجاباً، وإذا كان كل ذلك يقع على مسمعه وتحت نظره، فإنه، بصمته وبإصراره على البقاء في المدينة، يوحي بأنه في صدد تثبيت هذه الحاضرة، كمركز للسلطة، بالرغم من الكلفة والسلبيات الناجمة. من غريب الأمور أن تنتشر هذه التوقُّعات في ظل هذا الصمت، لكأن الموقف كان يحتاج إلى إجراءات فعلية لتثبيت المكان، أما الكلام في هذا المجال فإنه لن يكون في مصلحة المكان الحالي، على الأرجح.

4- إنتقال كبار الصحابة إلى بلاد الفتوح.

لا شك بأن هجرة كبار الصحابة إلى البلاد المفتوحة كانت قد أسهمت في تفريغ المدينة من العنصر البشري، المؤثر في مكانتها ودورها، كما لا شك

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

بأن مقتل الخليفة الثالث، وما سبقه ورافقه ولحق به في المدينة، كان قد قضى على ما تبقى من مكانةٍ أو دورٍ لها كمقر للسلطة العليا والهيبة العظمى، لكن هل يمكننا النظر إلى التطوُّر العميق من زاوية الوقائع العائمة والظاهرة، على أهميتها وخطورتها؟؟.

إن التأمل في خلفية التحوُّلات الكبرى وأسبابها في التاريخ يجب أن يذهب رأساً إلى العناصر العميقة، والبالغة التأثير، ولا يستغرق بالوقائع المثيرة التي لم تكن، في حقيقتها، سوى مظهر من مظاهر تلك العناصر التي وصفناها بالعميقة. والفارق شديد بين الواقع المثير وبين العامل المؤثر، بين التتائج المتداعية وبين الخلفية المحرِّكة.

لقد كان المكان هو أهم هذه العوامل وأبرز هذه الخلفيات، لقد شكَّل المعطى الدائم في تحريك الأَوضاع، وتوليد الظرف المؤاتي دائماً لهذا النوع من الوقائع والأحداث.

لقد بان ضعف «المكان» عن متابعة الدور في هذا التفاوت الشديد بين إمكانات المعترضين على الخليفة الثالث وإمكانات المدينة، بين طاقتهم وطاقة هذه الحاضرة. وبان هذا الضعف عندما ضاقت الخيارات أمام العديد من كبار الصحابة، فلم يعد بقاؤهم في المدينة سوى نوعٍ من الإختناق والتقوقع، فيما تسير الأمور في إتجاه الفتوح والتوسُّع. إن ما وصفه فلهوزن «إنتحاراً سياسياً»[1] إرتكبه بعض هؤلاء بخروجهم من المدينة وهدمهم السيادة الأدبية التي كانوا يستندون إليها، لم يكن سوى تحرّرٍ واقعيٍ من قيود المكان وطاقته المتداعية تحت وطأة الحاجات والمستلزمات المتفاقمة.

هل كان المطلوب هو بقاء المدينة كعاصمة للدولة الناشئة بأي ثمن ومهما كانت التتائج، وهل كان المطلوب تجاهل كل هذا الضعف، والتفاوت بين

(1) ابوليوس فلهوزن: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار بيبليون، باريس 2008، ص 53.

المدينة والأمصار الجديدة، فقط من أجل تعطيل مفاعيل الإمكانات والقابليات الهائلة التي داهمت الجميع، وفرضت نفسها على الجميع؟؟. لم يكن تجاهل المعطيات الجديدة، في أي مرحلة من مراحل التاريخ، قادراً على تعطيلها أو إعادتها إلى العدم. بإمكاننا إختيار ما نراه مناسباً، لكن بإمكان المكان أن يحدِّد نهائياً نوع هذه الخيارات، وحجمها، ومدى تجاوبها مع حاجات الإنسان. وفي القضية التاريخية التي نبحث، نحن أمام عمليات تبديل أو تفضيل أماكن ينجم عنها تطوُّرات مكانية، كذلك نحن أمام خيارات في الإنتقال والهجرة، في الخروج والإعراض، وإذا كنا كذلك، فهل لنا سوى المكان محوراً للتفكير والتنقيب والتحليل والتعليل؟؟ كيف يمكن فهم تبديل أو تفضيل المكان خارج المكان؟ وكيف يمكن إستيعاب ترك المكان، أو الإعراض عنه، بعيداً عن المكان نفسه؟!

يمكن لنا الآن أن نخرج بنتيجة عامة، أن دواعي الخروج، أو الإخراج، من المكان الأول، مرتبطة، حتماً بمقاصد وأهداف خاصة بالمكان الثاني، أو البديل، وإذا كنا قد بحثنا الدواعي والأسباب، فمن المفترض الدخول في المقاصد والأهداف، وهذا ما سنشرع به.

إن مقاصد وأهداف كبار الصحابة من الخروج أو الإنتقال، إلى الأمصار أو الأطراف، لم تكن سوى مقاصد وأهداف تعتبر جزءاً من مقاصد الفتوحات وأهدافها، فكما كانت ثمَّة خطوط عامة تجمع الفاتحين والمجاهدين، فإن بعضاً من هذه الخطوط، أو أكثر، كانت تتصل بمقاصد وأهداف فردية، ولا يمكن تخيُّل وقائع كبرى، بحجم الفتوحات، خالية من هذا النوع من المقاصد والأهداف، من هنا يصبح الحديث عن إهمال المدينة، أو التخلِّي عنها، شكلاً من أشكال الإعتراض على خلفية الفتوح وفلسفتها في عقول الفاتحين. فالخروج من المدينة ما كان ليتم، دون الدخول في بلاد الفتوحات، والعوامل التي ضغطت في سبيل الخروج ما كان لها أن تترك أثراً واقعياً، إلا بقدر تزامنها وتكاملها مع البدائل والفرص المتاحة، وكلما تجلَّت هذه البدائل والفرص أكثر، كما هو

حال الفتوحات، فإن العوامل الضاغطة باتجاه الخروج تغدو أكثر تأثيراً، وأقوى تحكُّماً، في السلوك العام للأفراد والجماعات. من الواضح، إذن، أن فعالية الضغط في مكان المدينة متوقفة على فعالية الجذب والإستقطاب في أماكن الفتوحات في بلاد الشام والعراق وفارس ومصر، وهذا ما تم فعلاً.

رأى المستشرق فلهوزن[1] أن نهاية الخلافة القديمة في مدينة الرسول إقترنت بمقتل عثمان فيها، وإذ خرجت الخلافة الجديدة بعيداً عن مكانها الأول، فقد أصيبت الخلافة بقداستها، كما أصيبت المدينة بمكانتها، ذلك أن السيف غدا الوسيلة المعتمدة للحكم في النزاع الداخلي بين المسلمين. ثم، ومضمون الكلام لا يزال للمستشرق فلهوزن، إن قوة الدولة غدت في الأمصار، حيث هاجرت غالبية القبائل إلى أماكن المعسكرات، وإنتقل، بالتوازي مع ذلك، مركز الثقل في جزيرة العرب، من الوسط إلى الأطراف.

إن أهل المدينة هم أول من خرجوا منها، وأوَّل من تسبَّبوا في إنهاء مجدها «لأنهم دعوا أهل الأمصار إلى مدينتهم، وخلّوا بينهم وبينها، يفعلون ما يشاؤون، وبذلك تنازل أهل المدينة عن سيادتهم التي كانت شاملة»[2]، لقد كان السبب المركزي في هذا التطوُّر كامناً في «هجرة العرب منها (أي المدينة) على نطاقٍ واسع»[3]، على حد تعبير المستشرق نفسه.

5- المدينة والدور الروحي المتنامي.

أشار الجاحظ في كتابه «البلدان»[4] إلى إمكانيات وخصائص المدينة، حيث «في تربها، وثراها، وهوائها، دليلٌ، وشاهد، وبرهان، على قول النبي صلى الله

(1) يوليوس فلهوزن: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار بيبليون، باريس 2008، ص 53 و54 و58.
(2) المرجع نفسه، ص 53.
(3) المرجع نفسه، ص 54.
(4) الجاحظ: البلدان، ص 486.

عليه وسلم «إنها طيبة، تنقي خبثها، وتنصع طيبها... هذا الطيب خلقة فيها، وجوهرية منها، وموجودٌ في جميع أحوالها»(1)، وفي مكان آخر، «ولم يكن بها طاعون قط ولا جذام»(2).

لا شك أن ما قدَّمه الجاحظ يشكل أحد العناصر الضرورية في بناء الأماكن والسكن فيه، لكن كما نرى، فالحديث يجري في المجال الصحي والروحي، ولا يرتبط بالموارد الاقتصادية المتوافرة. فالترّب المذكورة لا تعني هنا خصوبة التربة، والكلام نفسه للثرى، بل المادة نفسها، بتكوينها الجاف والخالي من أي جراثيم أو مفاسد المناطق الرطبة، فقد عقّمتها الحرارة، وبالغ في تنقيتها الجفاف، بحيث لم يعد ثمّة عناصر دخيلة على التكوين الأساسي للتراب والثرى، وكذلك الهواء الذي حافظ على صفائه ونقائه، كما حافظت البوادي والصحاري على طبيعتها وقفرها ويبابها. ومن الطبيعي أن تتحوَّل هذه المزايا إلى رصيد معنوي روحي، كونها مدينة الرسول، ومحل إقامته، ومثواه الأخير. فالأماكن المقدَّسة، كما ترمز إلى الطهارة والنورانية، فهي تنطوي على نقاوة وصفاء يعاضد رمزيتها تلك ليتحوَّل المكان إلى ما يشبه البقعة المثالية، والحيِّز الأبهى للحياة الإنسانية المرجوة. ثم يأتي خلو هذه المدينة من الطاعون أو الجذام كشكل بالغ التعبير عن الرعاية والحماية الربانية. إنه المكان الذي إختارته المشيئة الإلهية ليكون المنطلق لتنقية وتصفية الأقاليم والمناطق الأخرى، فكما كان الرسول نقيّاً وصافياً، وكما كان الدين نوراً ورحمة، ها هو المكان على المنهج نفسه طيّباً وطاهراً، لتكتمل المعادلة وتستقر البيئة على مكوّناتها المتجانسة.

ما تقدَّم سيستمر مع المكانة الروحية للمدينة، وهذا دورٌ سيتراكم رصيده وتأثيره في التاريخ، ولن يستطيع أحد، كائناً من كان، ولا ظرف في أي حال، أن ينال من هذه القابليات المعنوية المتواصلة والمتنامية، لكن هذا جزء من

(1) الجاحظ: البلدان، ص 486.

(2) المصدر نفسه ص 486.

الدور العام التي كانت تقوم به، أما الدور السياسي والمركزي للسلطة فقد تراجع وانحسر بشكل طبيعي وتلقائي، ولا توجد رابطة عضوية أو وجودية بين الدورين.

ثالثاً: محاولات في دعم المدينة.

1- وصل بحر الشام ببحر القلزم.

ثمة مشروع تكرَّر الحديث عنه في المصادر يتعلق بتحسين الظروف المكانية للحجاز عموماً، وللمدينة على وجه الخصوص، يمكن إختصار هذا المشروع بعملية وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وهذا من شأنه الإسهام في تعزيز العلاقة والتكامل بين مصر وشبه جزيرة العرب.

فقد نقل المسعودي أن بعض ملوك الروم حفر بين القلزم والروم طريقاً، فلم ينجح مشروعه «لارتفاع القلزم وإنخفاض بحر الروم»(1). كذلك ثمة رواية وردت في تاريخ الطبري(2) عن محاولة أخرى في عهد عمرو بن العاص عندما وصلته إستغاثة الخليفة في خصوص تأمين الحبوب لأهل المدينة، حيث أخبر ابن العاص الخليفة عمر بن الخطاب بأن البحر الشامي حُفر في زمن البعثة واتصل ببحر العرب، لكن الروم والقبط تعاونا على سدّه، وعرض على الخليفة أن يكون سعر الطعام بالمدينة كسعره في مصر، إذا ما حفر للبحر الشامي نهراً وبنى له قناطر. فكتب إليه عمر أن افعل «وعجّل ذلك»(3)، وأنه قد إعترض أهل مصر على عملية الوصل هذه، متخوفين من إنكسار الخراج، حيث بلغ إعتراضهم الخليفة الذي كتب إلى واليه على مصر: «إعمل فيه وعجّل، أخرب الله مصر في عمران المدينة وصلاحها»، وتنتهي الرواية بأن عمرو ابن العاص قام بالمشروع وهو بالقلزم، وتساوت الأسعار بين المدينة ومصر وفق ما تنبّأ، بينما لم يؤثر ذلك على

(1) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 297.

(2) الطبري: تاريخ الأمم، ج4، ص 100.

(3) المصدر نفسه.

خراج مصر، وإنتعش أهل المدينة بعد سنين صعبة، وبقي الوضع على حاله، «حتى حُبِس عنهم البحر مع مقتل عثمان (رض)، فذلُّوا وتقاصروا وخشعوا»[1].

نقل صاحب مروج الذهب رواية مختلفة عن ما أورده الطبري، حيث أشار الى أن عمرو بن العاص رامَ ذلك فمنعه الخليفة عمر بن الخطاب تحوُّطاً بسبب إمكانية أن يتحول هذا المنفذ إلى خطر على المسلمين في مكة عندما تصل مراكب الروم إلى شواطىء الحجاز. وختم المسعودي، وهو العارف بجغرافية المكان، أن آثار الحفر بين هذين البحرين، البحر الشامي وبحر العرب، بيِّنة.

لن نخوض كثيراً في مدى دقة ما أورده الطبري والمسعودي، فالمهم بالنسبة لنا هي الفكرة التي تقف خلف هذا المشروع، والتي تتمثل بالسعي لتحسين ظروف المدينة الصعبة، واللافت هنا أن هذا المشروع تكرَّر لاحقاً في عهد هارون الرشيد، دون أن يسلك طريق التنفيذ للدواعي والمخاطر نفسها التي أوردها المسعودي في عهد عمر بن الخطاب، وإذا كانت المحاذير واحدة، والشواهد على عملية الحفر الفعلي على يد عمرو بن العاص غير كافية، فبالإمكان الركون إلى رواية المسعودي كونها تتضمَّن الحد الأدنى من المعطيات المطلوبة حول هذا الموضوع، من دون أن يعني ذلك إستبعاداً علميا لرؤية الطبري التي مال إليها أحد الباحثين[2].

2- حبوب مصر تنقذ المدينة.

نحن إذن، أمام عملية تصرُّف بالشكل الجغرافي لبعض المكان المحيط بالمدينة، بغية تعزيز إمكاناتها دون جدوى. لقد شكل المضمون الديني والتاريخي دافعاً قوياً للتمسك بهذه الحاضرة كمقر للسلطة العليا، ولكن البنة الأساسية كانت أقل بكثير مما تحتاجه المرحلة الجديدة.

(1) المصدر السابق.

(2) جورج فاضلو حوراني: العرب والملاحة، ص 188.

لقد أشار اليعقوبي[1] والبلاذري كيف تحوَّلت إستغاثة الخليفة عمر لإطعام أهل المدينة من مصر، في سنة إحدى وعشرين هجرية، إلى عملية إمداد ضخمة، مؤلَّفة من عشرين مركباً محمَّلاً بالحبوب، وقد وصلت إلى ميناء الجار بعد عبورها القُلزم، حيث إستقبلها الخليفة نفسه يرافقه جمعٌ من كبار الصحابة، وتنتهي الرواية إلى الأمر ببناء ما يمكن تسميته بمستودعين للطعام، يجري تخزين الطعام فيهما، قبل نقله إلى المدينة، حيث تم تخصيص دار خاصة لذلك، وفق رواية البلاذري. إنها المناسبة الأكثر بروزاً لميناء الجار الذي جرى تنشيطه في تلك الفترة المبكرة من صدر الإسلام، بعد فترة إنقطاع طويلة.

هذا الإمداد المصري للمدينة بدا عامل إستقرار وتثبيت لها، وتحولت مصر، لفترة طويلة، «إلى إهراء الحجاز بكامله» على حد تعبير أحد الباحثين[2]. لقد كان حضور المسلمين في السواحل الغربية للبحر الأحمر إيذاناً ببدء مرحلة جديدة، ليس لهذا الميناء فحسب، بل للبحر الأحمر عموماً، وهذا ما يمكن ملاحظته في أكثر من مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي لهذه المنطقة.

لقد كان الموقف ضعيفاً بعض الشيء، حيث كان الخليفة واضحاً بتقويمه العام لإمكانيات الحجاز «إن الحجاز ليس لكم بدار إلاعلى النُّجعة، ولا يقوى عليه أهله إلا بذلك»[3]، وقد دعاهم بصراحة إلى السير في الأرض التي وعدهم الله في الكتاب أنه سيورثها لهم، لكن الخليفة كان يخشى - على ما يبدو - من تفريغ المكان المركز، وتفرُّق الجماعة الأولى، فقد جاءه بعض منهم يستأذنونه للخروج إلى الجهاد، فرد عليهم: «قد تقدم لكم مع رسول الله، قال إني آخذٌ بحلاقيم قريش على أفواه هذه الحرَّة، لا تخرجوا..»[4].

(1) اليعقوبي: التاريخ ج2، ص 154؛ البلاذري: فتوح البلدان، ص 213 - 214.

(2) محمد عبدالله شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية، ص 49.

(3) الطبري: تاريخ الأمم، ج3، ص 445.

(4) اليعقوبي: التاريخ، ج2، ص 157-158.

لقد كان الخليفة يرمق، ببصره البعيد، تداعيات هذا التشجيع المتواصل للفتوح على دور المدينة ومستقبلها، وما رأيناه في منع البعض من الخروج، ليس سوى واحدة من الشواهد العديدة على القلق الفعلي الذي كان يعيشه الخليفة وينمو في صدره مع مرور الوقت.

لقد كان يرى أن ميزة المدينة تستمر بميزة القاطنين فيها، من كبار الصحابة والرجالات الأوائل في الإسلام، وأن الفتوح هي بالدرجة الأولى مهمة المجموعات والقبائل الجديدة التي لا يؤثر غيابها عن حاضرة الخلافة في مكانها ودورها. لقد كان عليه الفصل بين الأمرين، ولم يكن ذلك سهلاً، أو حتى واقعياً، في أحيان كثيرة.

رابعاً: الخليفة علي والقرار التلقائي.

1- الشام والعراق والبديل الممكن للمدينة.

لقد برز الشام والعراق، كأماكن بديلة أنسب وأفضل، ولكن العراق كان أكثر جذباً لوجوه الصحابة وقبائل الحجاز، الباحثة عن الثراء والنفوذ[1]، حيث المكوّنات التي اصطلحنا على تسميتها بالمكانية أوفر وأغنى، أما الشام، فهي بالإضافة إلى كونها أقل ثراءً من العراق، فقد قدِّر لها أن تكون «شبه مغلقة على نظام صارم وسلطة مباشرة»[2]، في عهد واليها القوي معاوية بن أبي سفيان»[3].

فالخيارات غدت ماثلة للعيان، ما يعني إنطلاقة قوية لمفاعيل ما أسميناها

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 46.

(2) المرجع نفسه.

(3) في موقف لمعاوية أمام عمّار بن ياسر يوحي بهذا الواقع المعزول للشام: «... إن الشام مئة ألف فارس، كل يأخذ العطاء مع مثلهم من أبنائهم وعبدانهم، لا يعرفون علياً ولا قرابته، ولا عماراً ولا سابقته، ولا الزبير ولا صحابته، ولا طلحة ولا هجرته، ولا يهابون ابن عوف ولا ماله، ولا يتّقون سعداً ولا دعوته...»، منسوب لابن قتيبة الدينوري، عبدالله بن مسلم: الإمامة والسياسة، المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق علي شيري،دار الأضواء، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص 46.

عوامل الخروج من المدينة، وعوامل الجذب في بلاد الفتوح. لقد بدا العراق هو الخيار الأمثل، بالرغم من الميل التاريخي والروحي لبلاد الشام، وبالرغم من السلبية الأولى التي طبعت مواقف القبائل عشية الفتوح، لقد كان المجال المتاح، والمكان الأنسب والأغنى، يمسك بتلابيب الأمور، فكانت الوجهة إليه، وكان البديل التدريجي والأول بعد الحجاز.

كانت أماكن الثورة على عثمان، في الكوفة والبصرة والفسطاط، توحي بأنها في مستهل مرحلة من الصراع مع السلطة المركزية، سيكتشف المشاركون، من دون قصد أو وعي، في هذا الصراع أنهم كانوا في صدد المزيد من الكشف عن ضعف إمكانيات المدينة، وبالتالي تقديم البدائل المناسبة، أكثر من كونهم في صدد الضغط على السلطة لتعديل موقفها، أو تصويب سياستها. سيكتشف الجميع أنهم سيكونون، من دون تصميم مسبق، أمام تنافس حقيقي بين موازين القوى الجديدة القائمة على إمكانات المكان ومزاياه المتنوعة.

إن الجرأة[1] التي تميز بها أهل الكوفة في موقفهم من واليها العتيد عندما رأى أن «السواد بستان لقريش»[2]، لا تعبِّر فقط عن وضوح الرؤية والإلتزام بالحق والعدل، بل كانت تعبِّر بالدرجة الأولى عن تفاعلهم المفتوح مع هذه الثروة المكانية التي تجعل منهم أسياداً قادرين، كما هو حال غيرهم، وربما أكثر. لقد كان أهل الكوفة ينطقون بإمكاناتهم التي وفَّرها المكان بأفضل ما يكون، وجاء من يريد إلغاء ذلك، وبالتالي جعلهم خارج مكانهم. إن تمسُّك وجهاء الكوفة بالسواد هو تمسُّك بالمكان، وبكل ما يرمز إليه، وما يشكله من مصادر إستقرار وإزدهار. هل يعني ما تقدَّم أننا في صدد تحديد المكان البديل للسلطة المركزية؟؟ قد لا يكون هذا الأمر قد جال في أذهان القيِّمين على هذا الصراع، لكن مقتضى الأمور،إذا ما تكاملت عناصرها، أن يأخذ هذا المنحى أيضاً بوعي، أو من دون وعي.

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 174.

(2) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج4، ص323.

2ـ الكوفة بديلاً أوّلياً للمدينة.

لقد جاء إختيار الخليفة الرابع للكوفة، كمكان شبه دائم لإقامته في العراق، تتويجاً لمرحلة من الحراك والإعتراض على سياسة الخلافة نهضت به نخبة من الكوفيين لديها ميول واضحة نحو الخليفة الرابع، وقد شكلوا مع أنصارهم وقبائلهم قاعدة شعبية أمّنت مناخاً ملائماً للخليفة الجديد الذي يستعد للمعركة مع خصومه في البصرة.

لم تعد المدينة مسرحاً ملائماً للثورة أو الإعتراض، فقد غادرها طلحة والزبير إلى البصرة لتوافر الأنصار والأتباع(1)، وللإمكانات المكانية التي تتمتّع بها هذه الحاضرة الصاعدة منذ أكثر من عقدين من الزمان.

كذلك لم تكن المواجهة مع الثائرين والمعترضين لتتم من المدينة، فقد غادرها هؤلاء من دون ضغوط، فالخليفة الرابع ما كان يكفيه أن يخرج هؤلاء من عاصمة الخلافة ليشعر بالإستقرار والقوة، فالمدينة لم تعد مبعث إطمئنان أو إستقرار. لقد تخلّى الخليفة أيضاً عن المدينة، بالرغم من التأثير المعنوي السلبي الذي يمكن أن يحدث، ولحق بإقليم أعدائه، ثم وصل إلى المكان الذي تحصَّن فيه الخصوم، وكانت معركة الجمل في مستهل عهده، وفي البصرة بالتحديد، إيذاناً ببدء مرحلة تاريخية جديدة للعراق، بحاضريته البصرة والكوفة. بَدءًا من تاريخ معركة الجمل يمكن إعتبار العراق مسرحاً حامياً لتطوُّر الأحداث في الداخل الإسلامي، فقد جرى إستثمار إمكانياته وقابلياته بالشكل الذي حوَّله من إقليم الفتوحات الكبرى، والموارد العظمى، إلى إقليم الإعتراضات المؤثرة والتوترات المتوالية.

والسؤال يتكرّر هنا، هل يمكن عزل الظروف المكانية للعراق، لا سيما فيما يتعلق بموارده المادية وقابلياته الإقتصادية، عن عملية إختياره مسرحاً لأخطر الأحداث، وأعمقها تأثيراً، في نهاية العهد الراشدي والعهد الأموي؟؟. هل

(1) ابراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 181.

يمكن النظر إلى هذا الإقليم، بمعزل عن هذا التوافق الضمني، بين أهل السلطة والمعارضة، على المجال الأنسب لتصفية الحسابات وإعادة تشكيل السلطة، بل وحتى توفير إستقرارها وثباتها؟؟ بالتأكيد لا يمكن ذلك، فقد كان إختيار العراق متناسباً جداً مع الشروط المكانية المطلوبة للخارجين عن السلطة، كما للسلطة على السواء.

والسؤال المركزي هنا، هل كان الخليفة الرابع في صدد التخلّي كلياً عن المدينة، كمركز لسلطة الخلافة، وبالتالي إعتماد الكوفة بديلاً نهائياً، وما يعني ذلك من ترتيبات إدارية وسياسية؟؟.

3ـ آراء ومقاربات.

لقد أشار المؤرخ ابراهيم بيضون(1) إلى هذه المسألة في كتابه «الحجاز والدولة الإسلامية»، بقوله «ولذلك فإن هذه الفكرة [نقل العاصمة إلى العراق] ولدت في (المدينة) وانطلقت منها، وتمت تحت تأثير العزلة السياسية المحيطة بها، ولم تأت عرضاً كما هو شائع في أعقاب معركة الجمل»(2)، وهذا رأيٌ واضحٌ في أن الخليفة الرابع إختار، فعلاً، الكوفة على المدينة.

أما محمد عبد الحي شعبان، فقد إعتبر أنه «من الخطأ على كل حال إعتبار ذلك نقلاً أكيداً للعاصمة من المدينة إلى الكوفة.. إن علياً لم يكن ينوي في هذا الوقت أن يستقر في الكوفة بصورة دائمة. لقد ذهب إليها بغية توطيد سلطته وحسب، ويدل على ذلك أنه أقام معسكره خارج البلدة»(3)، وهذا مخالفٌ لما رأيناه مع المؤرخ بيضون.

أمام هذا الإختلاف لا بد لنا من التوقف أمام الأمور التالية:

(1) المرجع السابق، ص 183.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد عبد الحي شعبان: صدر الإسلام والدولة الأموية، ص 84.

أولاً: لا يظهر أن المصادر المتوافرة قد ألمحت إلى هذا الأمر، بما يرجِّح أحد الرأيين، وإذا كان الأمر كذلك فإن الإستنتاج الأولي هو غياب التفكير بهذه القضية أساساً، أي أن قضية الإنتقال لم تكن مطروحة، سلباً أم إيجاباً. وإن مثل هذه الأمور لا تخفى، كلياً أو جزئياً، إذا ما تم اتخاذ قرار بشأنها، لا سيما وأن إجراءات ميدانية ينبغي أن تحدث، وبالتالي تعكس حقيقة التوجُّه الفعلي في هذا الشأن، وهذا ما لم تشر إليه المصادر.

ثانياً: إن خروج الخليفة الرابع من المدينة إلى البصرة مرتبطٌ بخروج طلحة والزبير، ومعهما عائشة، وما سعوا إليه من تثوير الناس على الخليفة، فالقضية محدَّدة في البداية على هذه الطريقة، لكن ما حدث بعد معركة الجمل، لا سيما أن مصير المعركة جاء لمصلحة الخليفة، وما أعقب ذلك من بقاء الخليفة في العراق، تحضيراً ثم تنفيذاً لمعركة صفين مع والي الشام، هو الذي جعل قضية نقل العاصمة مطروحة للبحث، وإلا فقد كان من المفترض أن يعود الخليفة إلى المدينة، لفترة قصيرة على الأقل، تفصل ما بين المعركتين يجدِّد في ذلك مركزية المدينة، كما يعرض رؤيته الجديدة للخلاف مع معاوية أمام من تبقى في دار الهجرة، وهذا ما لم يحدث على الإطلاق.

ثالثاً: ثمة نصوص عديدة للخليفة في أكثر القضايا المطروحة في زمانه، و ما وصلنا لا يشير، مباشرة أو غير مباشرة، إلى موقفه أو رأيه بعاصمة الخلافة، أو حتى نظرته للمدينة في هذا المجال، فإن ذلك يدعو إلى الميل بأن علياً لم ينشغل بهذا الأمر، بل لم يكن مطروحاً لديه، سلباً أم إيجاباً، لقد كان مشغولاً بتحدِّيات السلطة أكثر من مركزها الدائم، أو كما ذكرنا سابقاً لقد كان تثبيت السلطة مقدَّماً على تثبيت مركزها.

رابعاً: إن ما تقدَّم يفسح في المجال للقول بأن الأمور كانت تسير بمقتضياتها الطبيعية، أكثر من قرارات محدَّدة في هذا الشأن. وعلى منهج هذه الدراسة فإن إمكانات المكان وقابلياته، كانت خلف عمليات الخروج والإقامة والإستمرار،

أكثر من الإجراءات أو القرارات ذات الطابع التنظيمي والإداري.

إنها الظروف الإستثنائية التي يغدو فيها صاحب القرار، من دون مكان واحد أو محدَّد، إنها الظروف التي تقتضيها المواجهة بأوسع هامش من المرونة والقدرة على التحرُّك، من دون أية موانع أو حدود إعتبارية. لقد كان الخليفة الرابع خاضعاً لمنطق الإستعداد للمواجهة، أوالمواجهة الفعلية، وهذان الأمران يفترضان شروطاً وإمكانات يأتي المكان، بكل حيثياته، على رأسها وفي صدارتها، وهذا الوضع بنفسه لا يحتمل تثبيتاً أو تعييناً لمكانه الدائم، لما في ذلك من مخالفة لأبسط شروط الإستعداد والمواجهة في مثل هذه الظروف المضطربة.

نعم بالإمكان إعتبار حضور الخليفة الدائم في العراق، لا سيما الكوفة، هو إتجاه ضمني بالتخلي عن المدينة، والإقامة في الكوفة، لكن بصورة غير رسمية أو نهائية، والأمور مرتبطة بظروف الخلافة أولاً وأخيراً.

لقد خاض الخليفة الرابع ثلاث معارك في ثلاثة مواقع: الأولى معركة الجمل في البصرة جنوب العراق، والثانية في صفين[1] إلى الشمال من العراق، وعلى الحدود الشمالية الشرقية لسوريا اليوم، والثالثة في النهروان[2] إلى الجنوب من بغداد اليوم، لقد كان المكان، وهو العراق، مركزياً بطبيعته، وبكل التطوُّرات التي شهدتها الخلافة الإسلامية، منذ بدء الفتوحات، وصولاً حتى مقتل الخليفة الثالث، وبالتالي خروج الجميع من المدينة.

بعد صفين سيشهد الصراع بين علي ومعاوية تطوُّرات مكانية لافتة وصفت بأنها «حرب الأمصار»[3]، تمثلت بسعي معاوية لضم مصر إلى حوزته، ثم بعد

(1) «موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس...» ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج3، ص 414.

(2) «كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي حدُّها الأعلى متصل ببغداد» ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص 324 و 325.

(3) بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية، ص 210.

ذلك حاول والي الشام إلحاق الحجاز «وإدراجه في دائرة الولاء الأموي»[1]، فيما عرف يومها بحملة بسر بن أبي ارطأة إلى الحجاز، في أواخر خلافة الإمام علي[2]. وإذا كان السعي الأول قد حقَّق أهدافه فقد عجزالوالي الأموي عن تدجين المدينة في معركته مع الخليفة، لكن لم يكن معاوية، ولا علي من خلال ردَّة فعله اللاحقة، في صدد إسترداد عاصمة الرسول، وبالتالي

إستعادة دورها كمركز للسلطة، فقد كانت الحملة تستهدف إلحاق المدينة بالمركز الأموي الجديد، بما يعني تكريس واقعها الهامشي. كذلك فإن ما قام به الإمام علي لم يتجاوز الملاحقة لمعاوية في واحدة من ميادين التلاحم معه، ولم تظهر أية مؤشرات على حدوث أي جديد في ما يتعلق بوضع المدينة.

(1) المرجع السابق.

(2) الطبري: تاريخ الأمم، ج 5، ص 139ـ 140.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تشخيص بعض أدوار المكان في مجموعة من التطوُّرات التاريخية التي شهدتها المناطق والنواحي في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق إبَّان البعثة النبوية والعهد الراشدي، ولا بد من الإشارة إلى أن ما جرى الإهتمام به لايستوعب إلا القليل من هذه التطوُّرات الهائلة التي عصفت بهذه المناطق والنواحي في تلك الفترة، وهذا لايعني أن ما اختارته الدراسة قد استُنفد بحثاً وتأمُّلاً، فالمحاولة، كما بدت لي في نهاية البحث، أقرب إلى الإطلالة المحدودة منها إلى أي شيء آخر، فثمَّة أسئلة لاتنفك تتوالى عند كل تأمُّل أو استنتاج، وهناك مقاربات لا تتوقف عند ما جرى التوصل إليه، لقد بدا المكان منجماً عميق الغور، وبعيد المدى، وكثيف المحتوى، وإذا ما فاته شيء من التحكّم في مسار التطوُّر فقد يعوِّض ذلك بنفوذه الملحوظ إلى جانب العوامل والمؤثرات الكبرى كالدين والإقتصاد، بل هو، في بعض الحالات، على درجة عالية من التأثير والتحكُّم بهذه العوامل أيضاً.

إن دراسة الفتوحات من زاوية جغرافية لا تقتصر على خلفياتها وأهدافها، أو عناصر الدفع والجذب فيها، فثمة مسارات سلكتها، ومخاضات عانتها، ومراحل تنقَّلت بينها، ثم هناك عادات وتقاليد جديدة أو هجينة اكتسبتها، كل ذلك كان بتأثير المكان الجديد والبيئة الجديدة، فالمناخ المختلف، على سبيل المثال، يعني أطعمة وأزياء وبيوت مختلفة، كما يعني آداب وفنون مختلفة. نعم المناخ يسهم في تحديد شكل اللباس ونوع قماشته، فضلاً عن لونه وطريقة تفصيله وخياطته وتنوُّع دلالاته ورمزياته. كذلك أنواع الأطعمة السائدة والمفضَّلة، وطريقة طهيها وإمكانية الحصول عليها، فضلا عن تبادلها والإقبال عليها.والبيوت، كما الابنية

عموماً هي، في بعض وجوهها، حصيلة الأفكار والجهود في مقاومة تقلُّبات المناخ بين التطرُّف والإعتدال. ومن غير الممكن ظهور آداب أو فنون من خارج حيثيات المكان وموجوداته ومفقوداته، فضلاً عن ألوانه وأشكاله. وليس جديداً القول بأن المناخ وملحقاته كان خلف تعيين نواحي الإستقرار ومناطق التملُّك والإستثمار، فالفتوحات تعني كل هذه التطوُّرات التي ستنجم عنها والتي لاتقل أهمية، من زاوية تاريخية، عن مجمل التطوُّرات العامة كالتحوُّلات العسكرية والدينية والسياسية. هذه بعض الإضاءَت لأبحاث مكمِّلة في هذا المجال.

والعلاقة مع البحر لن تسكن إثر القرار في خوضه بعد تردّد، فهناك جرى الدخول في عالم جديد، أو العثور على جزءٍ جديد من هذا العالم، بكل ما يعني ذلك من نمط آخر للحياة ينطوي على إهتمامات جديدة، وحاجيات ناشئة، و ما ينجم عنه من عادات وتقاليد ولهجات وأدبيات ومصطلحات غريبة ومثيرة. فالشروع في خوض البحر هو أول التاريخ في هذا النمط العتيد، وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذه العلاقة في الميادين العسكرية والأمنية والسياسية، إلا أن ذلك لايحجب التطوُّرات النوعية في معظم مجالات الحياة للمجتمع العربي الإسلامي في تلك الفترة المبكرة من تاريخه الجديد.

كذلك فإن نفوذ المكان لن يهدأعند إختيار المركز الجديد للسلطة، بل سيستمر في تحديد أو تشكيل زخمها وعزمها، كما سيتواصل في رسم صورتها وسماتها الخاصة، سيكون للمكان، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، منفرِدة ومشترِكة مع عوامل أخرى، إسهام في نموِّها وإستقرارها، أو جمودها واضطرابها، ومن غير المستبعد أن يكون للمكان سهم في صياغة نظامها وآلياتها، وبالتالي تحديد مستوى رسوخها، ودرجة حصانتها ومناعتها.

هذه بعض المسارات التي يمكن متابعتها في هذا البحث، وهي، كما نلاحظ، واسعة وغير محدَّدة، إنها زاوية نظر بالغة الأهمية، مُطِلَّة على مجرى التاريخ، ومن شأنها التأمُّل في كل معطياته وحيثياته، وهي إذ لا تدّعي إحتكار التفسير والتعليل، فإنها تؤكد حضورها في البنية الأولى للتاريخ، على إختلاف إسهاماتها

في حركته وتطوُّره.

قد لا نجد في المعطيات التاريخية المتوافرة ما يسهِّل هذا النوع من المقاربات أو يكفيها، لكن من المفترض أن هذا المنهج في الكتابة التاريخية قادر على تظهيرمعطيات مستورة، وإستنبات أخرى كامنة و مغمورة، بالإضافة إلى إفادته الواسعة من الحقائق الطبيعية الثابتة التي لاتزال، وستبقى، قائمة و مؤثرة.

آمل أن يتسنى لي، أو لبعض زملائي و من أراد من الطلاب و المهتمين، إستكمال ما يمكن من هذا البحث لما فيه من فوائد علمية تتجاوز المجال الخاص بالتاريخ إلى مجالات أخرى في الفلسفة والإجتماع والسياسة ومعظم العلوم الإنسانية.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- القرآن الكريم
- ابن خرداذبه، عبيدالله بن عبدالله: المسالك والممالك، تحقيق خير الدين قبلاوي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1999.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت
- ابن قتيبة الدينوري، عبدالله بن مسلم: يُنسب له كتاب الإمامة والسياسة، أو تاريخ الخلفاء، تحقيق علي شيري،دار الأضواء، الطبعة الأولى، بيروت 1990.
- ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم: لسان اللسان تهذيب لسان العرب، جزآن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993.
- أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج، قسم من مجموعة كتب في التراث الإقتصادي الإسلامي، تقديم الفضل شلق، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت 1990.
- الأزدي، محمد بن عبدالله: تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المنعم عبدالله عامر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1970.
- البكري، عبدالله بن عبد العزيز: مُعجَم ما استُعْجَم، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1998.
- البلاذري، أحمد بن يحيى:
- فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت 8891، ص 111ـ113.
- أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي،13 جزءاً، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت د.ت.

- البلخي، أحمد بن سهل: البدء والتاريخ، وضع حواشيه عمران المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1997.
- الجاحظ، عمرو بن بحر: كتاب البلدان، نشره مع مقدمة وتعليقات صالح أحمد العلي، مستلّة من مجلة كليَّة الآداب، بغداد، مطبعة الحكومة 1970.
- الحموي، ياقوت بن عبدالله : معجم البلدان، 7 مجلدات، دار صادر،الطبعة الثانية، بيروت 1995.
- الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، 11جزءاً الطبعة الثانية، بيروت د.ت.
- المسعودي، علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تقديم محمد السويدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، أربعة أجزاء، موفم للنشر، الجزائر1989.
- المقدسي، محمد بن أحمدبن البناء البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1987.
- الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمو والنشر، الرياض 1974.
- الواقدي، محمد بن عمر: فتوح الشام، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت 2005.
- اليعقوبي، احمد بن علي: كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، جزآن، الطبعة الأولى، بيروت 1988.

ثانياً: المراجع

- إبراهيم، حقي إسماعيل: أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان 2002.
- أبو خليل، شوقي: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، الطبعة السادسة عشرة، بيروت ودمشق 2011.
- الخالدي، طريف: فكرة التاريخ عند العرب من الكتاب إلى المقدمة، ترجمة حسني زينه، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت 1997.
- العلي، صالح أحمد: الفتوحات الإسلامية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت 2013.
- ايست، جوردون : الجغرافيا توجّه التاريخ، ترجمة جمال الدين الدناصوري، دار الهلال، القاهرة د.ت..
- بروديل، فرنان: قواعد لغة الحضارات، ترجمة الهادي التيمومي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2009.
- بيضون، إبراهيم: الحجاز والدولة الإسلامية دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1983.
- جعيط، هشام:

- تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، دار الطليعة، الطبعة الاولى، بيروت2007.
- الكوفة نشأة المدينة العربية الإسلامية، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت 1993، ص 46.

- حوراني، جورج فاضلو: العرب والملاحة في المحيط الهندي، ترجمة يعقوب بكر، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة د.ت.
- دورتيه، جان فرنسوا: معجم العلوم الإنسانية، ، مادة علم الجغرافيا، ترجمة

جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 2011.

- دوزي، رينهرت: نظرات في تاريخ الإسلام عصري صدر الاسلام وملوك الطوائف في الأندلس، ترجمة كامل كيلاني، دار ومكتبة بيبليون، جبيل لبنان، د.ت.
- سلهب، حسن: غزوات الرسول وسراياه، جدلية الدعوة والقوة، دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت 2005.
- شعبان، محمد عبد الحي : صدر الإسلام والدولة الأموية 600ـ 750م (231هـ)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1987.
- شلق، الفضل: الخراج والإقطاع والدولة، دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة الإسلامية، مجلة الاجتهاد، المجلد الأول، العدد الأول، تموز ـ تشرين الأول 1988.
- عبد العليم، أنور: الملاحة وعلوم البحار عند العرب، عالم المعرفة، رقم31، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يناير 1997.
- فلهوزن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار بيبليون، باريس 2008.
- كاهن، كلود: تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية، ترجمة بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت 1982.
- كبَريبلي، فرانشيسكو: محمد والفتوحات، ترجمة عبد الجبار ناجي، دار المحجة البيضاء، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، بيروت وبغداد 2011.
- لومبارد، موريس: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبد الرحمن حميدة، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت 1998.
- يحيى، لطفي عبد الوهاب: العرب في العصور القديمة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1979

فهرس المحتويات

للمكان أهمية خاصة في تحديد مسار البحث العلمي وتوجيهه، في علمي التاريخ والآثار إذ تبنى عليه الفرضيات المؤسسة للعديد من الأبحاث الخاصة بتاريخ الشعوب لتصبح الأماكن شاهد عيان لا يمكن تكذيبه بحال من الأحوال، لكونه ركنا أساسيا في الخبر أو النبأ. فسؤال أين ؟ هو أحد أهم الأسئلة التي على المُخبر أن يجيب عليها في خبره. فالجواب على سؤال أين؟ غالبا ما يجيب عن كثير من الأسئلة الكامنة وراء أي خبر، فإذا عرفت أين حدث شيء ما قد تعرف، مبدئياً، لماذا حدث ومع من حدث.،ولعل الزميل الدكتور حسن سلهب قد تأثر في كتابه المكان والتاريخ في صدر الإسلام مقاربات في الجغرافية بكتاب العالم الجيوسياسي فيرناند بروديل(Fernandbraudel)وقسم الدكتور سلهب كتابه الى خمسة فصول إضافة الى مقدمة وخاتمة خصص الفصل الأول من الكتاب لمقاربات نظرية عرض فيها لعناصر المكان الجغرافية والإنسانية وافرد الباحث الفصل الثاني لمقاربات تطبيقية واشكاليات تتعلق بوجهة الفتوحات العربية في الشام والعراق ومصر .

ودرس المؤلف في الفصل الثالث مزايا الأقاليم المفتوحة ولا سيما منطقة السواد العراقية ذات الأراضي الزراعية الخصبة

وتناول الدكتور سلهب في الفصل الرابع مسالة جيوسياسية مهمة تتصل بعلاقة العرب بالبحر وتوجسهم ركوبه

اما الفصل الخامس والأخير فعقده الباحث لمركز الخلافة الراشدة وشروط اختيار مكانه

isbn: 978-614-426-752-3





للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
ت: ٧١/٨٦٨٩٨٠
darrawafed@yahoo.com

